



جهاز التخطيط والإحصاء
Planning and Statistics Authority

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر

2022 – 2020

أغسطس 2020

حقوق النسخ والطبع (2020) لجهاز التخطيط والإحصاء في دولة قطر.

تاريخ النشر: أغسطس 2020

ملاحظة: لقد أعيد ترقيم الأعداد السابقة من تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر، من رقم (1) إلى (11)، بحيث يصبح العدد الحالي (12)

- تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2011 - 2012) أكتوبر (2011) ، رقم (1).
- تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2012 - 2013) يونيو (2012) ، رقم (2).
- تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2012 - 2013) تحديث ديسمبر (2012) ، رقم (3).
- تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2013 - 2014) يونيو (2013) ، رقم (4).
- تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2013 - 2014) تحديث ديسمبر (2013) ، رقم (5).
- تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2014 - 2015) يونيو (2014) ، رقم (6).
- تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2014 - 2016) تحديث ديسمبر (2014) ، رقم (7).
- تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2015 - 2017) يونيو (2015) ، رقم (8).
- تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2015 - 2017) تحديث ديسمبر (2015) ، رقم (9).
- تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2016 - 2018) يونيو (2016) ، رقم (10).
- تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2018 - 2020) ديسمبر (2018) ، رقم (11).

الأعداد ذات الأرقام من (1-4) نشرت باسم الأمانة العامة للتخطيط التنموي، أما الأعداد ذات الأرقام من (5-10) فقد صدرت تحت اسم وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، وأما العدد رقم (11)، والعدد الحالي رقم (12)، فصدرتا تحت اسم جهاز التخطيط والإحصاء في دولة قطر.

يمكن نسخ محتوى هذا التقرير مجاناً، للأغراض غير التجارية، شريطة الإشارة إلى أصحاب حقوق النشر.

تنويه: إن الآراء الواردة في هذا التقرير تعكس التقييم المهني لكادر جهاز التخطيط والإحصاء، وهي لا تمثل بالضرورة وجهة النظر الرسمية للجهاز، أو لدولة قطر. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لتوخي الدقة في جميع البيانات والمعلومات، فإن الجهاز لا يتحمل أي مسؤولية عن الأخطاء الواردة في المصادر أو في عملية نقلها للبيانات. كما ينبغي التنويه إلى أن البيانات الواردة في التقرير تعود إلى ما قبل أغسطس 2020.

لمزيد من المعلومات: يرجى التواصل عبر الهاتف: 44958888 أو البريد الإلكتروني: info@psa.gov.qa، أو عبر صندوق البريد 1855، برج الدوحة، قطر. والتقرير منشور على موقع الجهاز www.psa.gov.qa

فريق الإعداد:

تحت إشراف نوره ناصر المريخي مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي، قام الدكتور محمد محمد الصبري بإعداد وتحرير التقرير بالنسختين العربية والإنجليزية، حيث تم مراجعة النسخة العربية من قبل الدكتور عيسى إبراهيم، والدكتور حسن العمري، بينما قام الدكتور لينارد ميليش بمراجعة النسخة الإنجليزية، تولت حصة العسيري متابعة تجميع البيانات والإشراف، كما ساهما احمد الشرقاوي وزياد نعساني في ترجمة المسودة الأولية للتقرير، بينما ساهم أسامة المناصير في إعداد التقرير للطباعة والنشر.

مقدمة

من الواضح أن انتشار فيروس (كوفيد-19) خلال النصف الأول من عام 2020، أدى إلى إحداث كساد اقتصادي كبير على مستوى العالم، وكان تأثيره أكثر حدة على البلدان المصدرة للنفط والغاز، بسبب تزامنه مع انخفاض أسعارهما العالمية.

وعلى الرغم من سيادة أجواء عدم اليقين بمدى عمق واستمرارية تأثير (كوفيد-19) على اقتصادات دول العالم، إلا أن هناك بوادر تضائل تأثيره عليها خلال النصف الثاني من عام 2020، والتي على ضوءها توقعت - عدد من مراكز البحوث والمؤسسات والبنوك الدولية - أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر سيتراجع في عام 2020 بحوالي سالب 3.1% بحيث يتراوح ما بين (سالب 4.3% و سالب 2.2%)، بينما يتوقع الجهاز أن معدل النمو سيتراجع بمعدل سالب 2.6%، إلا أنه وعلى أسوأ تقدير ممكن أن يتراجع بمعدل سالب 4.3%، كما توقع صندوق النقد الدولي لاحتمالية أن الأنشطة الاقتصادية بحلول نهاية عام 2020 لن تعود كما كانت عليه قبل (كوفيد-19)، حيث أن إجراءات تخفيف قيود احتواء الفيروس في قطر بدأت تدريجياً من منتصف يونيو، وستنتهي في بداية سبتمبر 2020.

إن عملية إعداد تقرير الآفاق الاقتصادية تعتمد بالدرجة الأولى على البيانات الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية المختلفة، ويتقدم الجهاز بالشكر الجزيل إلى جميع من أسهم في توفير البيانات الإحصائية والمعلومات الاقتصادية، آمين أن يُقدّم هذا التقرير معلومات إضافية عن مسار تطور الاقتصاد القطري، والشكر موصول لفريق الإعداد والتجهيز.

الدكتور صالح بن محمد النائب
رئيس جهاز التخطيط والإحصاء

أغسطس 2020

يسر جهاز التخطيط والإحصاء أن يصدر تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2020-2022، العدد رقم (12)، ليستعرض فيه تطورات الاقتصاد الوطني للعامين الماضيين 2018 و2019، وتحليل المعطيات الراهنة جراء انتشار جائحة كورونا (كوفيد-19)، خلال النصف الأول من عام 2020، واستشراف الآفاق المستقبلية للفترة 2020-2022، وفق توقعات توافيقية يصدرها الجهاز، ومراكز البحوث والمؤسسات والبنوك الدولية.

مرت ثلاث سنوات منذ بدء الحصار على دولة قطر في يونيو 2017، اثبت الاقتصاد الوطني خلالها مرونته وقدرته على تجاوز تحديات الحصار في فترة زمنية قصيرة. وبفضل اتباع سياسات اقتصادية فاعلة تم التغلب على الآثار السلبية لعدد من المتغيرات الدولية، والتي من أهمها: تقلب أسعار النفط والغاز العالمية، تداعيات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وما نتج عنها من تباطؤ في نمو اقتصادات الدول الصناعية الكبرى، التي أدت إلى تباطؤ الطلب على المنتجات الهيدروكربونية في تلك البلدان التي لها علاقة تجارية مع دولة قطر. كما أن الاقتصاد الوطني تأقلم مع التغييرات الهيكلية في بنيته الإنتاجية، كانخفاض مساهمة قطاع البناء والتشييد لصالح زيادة مساهمة قطاع الخدمات، واستقرار إنتاجية قطاع النفط والغاز (الهيدروكربونات) والصناعة التحويلية.

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 1.5% في عام 2018، واستقر معدل نموه بنحو سالب 0.2% في عام 2019، بسبب تراجع إنتاجية قطاع الهيدروكربونات بحوالي سالب 1.8%، والتي فاقت ما تم تحقيقه من نمو إيجابي في القطاعات (غير الهيدروكربونية) بنسبة 1.3%. وتراجعت مساهمة قطاع البناء والتشييد في تشكيل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.22 نقطة مئوية، نتيجة الانتهاء من معظم مشاريع البنية التحتية وبالذات المتعلقة باستضافة كأس العالم 2022.

1	الجزء الأول: التوقعات الاقتصادية 2020-2022
1	آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي
1	توقعات البنك الدولي
2	توقعات صندوق النقد الدولي
2	الآفاق الاقتصادية لدولة قطر
3	التوقعات الدولية التوافقية لاقتصاد دولة قطر
4	توقعات أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي لدولة قطر
6	الميزان المالي والحساب الجاري
9	الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي للعامين 2018-2019
9	ملخص الجزء الثاني
11	التطور الاقتصادي
12	النتائج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق
14	إمكانيات تطوير الأنشطة القطاعية وتنويعها
15	قطاع الخدمات
17	البناء والتشييد
17	مرافق الكهرباء والمياه
19	الصناعة التحويلية
20	اقتصادات القوى العاملة والسكان
22	الأسعار
22	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
24	الرقم القياسي لأسعار المنتج
25	أسواق الأصول: الأسهم والعقارات
25	بورصة قطر
26	أسواق الأوراق المالية في مجلس التعاون الخليجي
27	أسواق الأوراق المالية في الدول الناشئة
28	العقارات
29	القطاع المالي والنقدي
29	الدور التنموي للقطاع المصرفي
30	التوزيع النسبي لأصول والتزامات مجموعات البنوك
31	السياسات النقدية
31	أدوات السياسة النقدية

32	سعر فائدة المعاملات بين البنوك
33	السيولة المحلية والعوامل المؤثرة فيها
33	مصادر السيولة المحلية
34	استخدامات السيولة المحلية
35	القاعدة النقدية
36	دور مصرف قطر المركزي في مواجهة الحصار
37	الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية
38	مسار تطور الودائع
39	مسار تطور التسهيلات الائتمانية
40	حسابات القطاعين العام والخاص
40	الدور الاقتصادي لقطاع المال والتأمين
41	الدين العام
43	المالية العامة
44	رصيد ميزان المالية العامة
44	الإيرادات العامة
45	النفقات العامة
46	ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية
46	رصيد حسابات ميزان المدفوعات
46	الحساب الجاري ومكوناته
47	الحساب المالي ومكوناته
48	الاستثمار الأجنبي المباشر
48	محاظف الاستثمار الأجنبي
49	الاستثمارات الأخرى
49	التجارة الخارجية
49	حجم التبادل التجاري
51	أهم الشركاء التجاريين والسلع المتبادلة
53	ملحق: مفاهيم ومصطلحات اقتصادية ومالية

جداول الجزء الأول للتوقعات الاقتصادية

- الجدول (1-1): توقعات البنك الدولي للآفاق الاقتصادية العالمية..... 1
- الجدول (1-2): بنود الإنفاق على الناتج المحلي لدول الشرق الأوسط..... 2
- الجدول (1-3): توقعات صندوق النقد الدولي لآفاق الاقتصاد العالمي..... 2
- الجدول (1-4): التوقعات الدولية التوافقية لدولة قطر 2020 - 2022..... 3
- الجدول (1-5): توقعات مؤشرات الاقتصاد الكلي لدولة قطر 2020 - 2022..... 5

جداول الجزء الثاني للأداء الاقتصادي

- الجدول (2-1): مؤشرات الاقتصاد الكلي لدولة قطر 2016 - 2019..... 9
- الجدول (2-2): معامل الانكماش للقطاعات الرئيسية للناتج المحلي..... 11
- الجدول (2-3): مسار الإنتاج والناتج للكهرباء والماء..... 18
- الجدول (2-4): التوزيع النسبي للقوى العاملة لعام 2019..... 20
- الجدول (2-5): مؤشرات أداء أسواق الأسهم في المنطقة..... 26
- الجدول (2-6): النفقات العامة بحسب التصنيف الاقتصادي والوظيفي..... 45

إطارات الجزء الأول للتوقعات الاقتصادية

- الإطار (1-1): البعد الاقتصادي لانتشار فيروس (كوفيد-19)..... 1
- الإطار (1-2): إجراءات نحو سياسات مالية رشيدة..... 7
- الإطار (1-3): إجراءات وقائية، وسياسات اقتصادية، لاحتواء فيروس (كوفيد-19) في قطر..... 8

إطارات الجزء الثاني للأداء الاقتصادي

- الإطار (2-1): التركيبة المؤسسية لإنتاج الكهرباء والماء..... 18
- الإطار (2-2): مسار تطور مؤشرات أسعار النفط والغاز..... 24
- الإطار (2-3): البناء المؤسسي لبورصة قطر..... 25
- الإطار (2-4): مؤشرات تتعلق بأنشطة العقارات..... 28
- الإطار (2-5): حجم القطاع المصرفي..... 29
- الإطار (2-6): التصنيف الائتماني لدولة قطر..... 42
- الإطار (2-7): إصلاحات مؤسسية وتشريعية للمالية العامة..... 43
- الإطار (2-8): مؤشر سعر الصرف الفعّال الحقيقي للريال القطري..... 52

الرسوم البيانية للجزء الثاني للأداء الاقتصادي

- الشكل (2-1): القيمة الإسمية للناتج المحلي الإجمالي..... 11
- الشكل (2-2): معدل التغير السنوي للناتج المحلي الحقيقي والاسمي (%)..... 11
- الشكل (2-3): معامل الانكماش للقطاعات الفرعية للناتج المحلي الإجمالي (%)..... 12
- الشكل (2-4): نصيب مكونات الناتج المحلي بطريقة الإنفاق..... 12
- الشكل (2-5): مساهمة بنود الإنفاق إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي..... 13
- الشكل (2-6): إجمالي الادخار كنسبة % من الناتج المحلي..... 13
- الشكل (2-7): التوزيع النسبي % للقطاعات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي..... 14
- الشكل (2-8): مساهمة أنشطة القطاع الهيدروكربوني (نقاط)..... 14
- الشكل (2-9): معدل تغير القطاعات الفرعية للناتج المحلي الإجمالي (%)..... 15
- الشكل (2-10): مساهمة القطاعات الفرعية في نمو الناتج المحلي الإجمالي..... 15
- الشكل (2-11): معدل تغير مكونات قطاع الخدمات (%)..... 16
- الشكل (2-12): مساهمة الأنشطة المكونة لقطاع الخدمات في معدل نموه..... 16
- الشكل (2-13): مسار قيم ومعدل نمو قطاع البناء والتشييد..... 17

- الشكل (2-14): مساهمة أنشطة الصناعة التحويلية إلى إجمالي نموه..... 19
- الشكل (2-15): مساهمة العمالة الوافدة إلى إجمالي نمو القوى العاملة..... 20
- الشكل (2-16): المساهمة الاقتصادية للقطاعات المتداولة وغير المتداولة..... 21
- الشكل (2-17): تركيبة مهارات العمالة الوافدة..... 21
- الشكل (2-18): مؤشرات أسعار المستهلك – العام والأساسي..... 22
- الشكل (2-19): مجموعات سلة مؤشر أسعار المستهلك..... 23
- الشكل (2-20): معدل تغير مكونات مؤشر أسعار المنتج..... 24
- الشكل (2-21): مؤشرات جميع الأسهم والعائد الإجمالي..... 25
- الشكل (2-22): معدل تغير مؤشر جميع الأسهم لدول الخليج، و S&P..... 26
- الشكل (2-23): مؤشر MSCI أسعار الأسهم (الأساس دولار أمريكي)..... 27
- الشكل (2-24): مؤشرات قيمة العقارات والإيجارات والائتمان العقاري..... 28
- الشكل (2-25): موجودات ومطلوبات النظام المصرفي (مايو 2020)..... 30
- الشكل (2-26): التوزيع النسبي للبنوك العاملة في قطر (مايو 2020)..... 30
- الشكل (2-27): معدلات أسعار فوائد سوق النقد القطري (%)..... 31
- الشكل (2-28): الأسعار المرجحة للفائدة على المعاملات بين البنوك..... 32
- الشكل (2-29): التوزيع النسبي لمصادر مكونات عرض النقد (الودائع)..... 33
- الشكل (2-30): مسار تطور مساهمة الودائع في نمو عرض النقد..... 33
- الشكل (2-31): التوزيع النسبي للعوامل المؤثرة على عرض النقد..... 34
- الشكل (2-32): مساهمة العوامل المؤثرة على عرض النقد..... 34
- الشكل (2-33): التوزيع النسبي لمكونات القاعدة النقدية..... 35
- الشكل (2-34): مساهمة العوامل المؤثرة على نمو القاعدة النقدية..... 35
- الشكل (2-35): التوزيع النسبي لمكونات موجودات مصرف قطر المركزي..... 36
- الشكل (2-36): مساهمة مكونات موجودات المصرف إلى معدل نموها..... 36
- الشكل (2-37): التوزيع النسبي لمكونات الاحتياطيات الدولية..... 37
- الشكل (2-38): مساهمة مكونات الاحتياطيات الدولية في معدل نموها..... 37
- الشكل (2-39): مساهمة الودائع وفقاً لنوع النشاط الاقتصادي..... 38
- الشكل (2-40): التوزيع النسبي للائتمان حسب الأنشطة الاقتصادية..... 39
- الشكل (2-41): مساهمة استخدامات الائتمان إلى إجمالي نموه..... 39
- الشكل (2-42): حساب القطاع العام مع النظام المصرفي..... 40
- الشكل (2-43): حساب القطاع الخاص مع النظام المصرفي..... 40
- الشكل (2-44): إصدارات أذون وسندات الخزانة (تقليدية وصكوك)..... 41
- الشكل (2-45): تطور مديونية الحكومة (كقيمة ونسبة من الناتج المحلي)..... 42
- الشكل (2-46): رصيد المالية العامة (%)..... 44
- الشكل (2-47): الإيرادات العامة ومعدل تغير مكوناتها عما خطط له..... 44
- الشكل (2-48): الإنفاق العام ومعدل تغير مكوناته عما خطط له..... 45
- الشكل (2-49): الميزان الكلي لميزان المدفوعات..... 46
- الشكل (2-50): رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات ومكوناته..... 46
- الشكل (2-51): الحساب المالي لميزان المدفوعات ومكوناته..... 47
- الشكل (2-52): صافي محافظ الاستثمار الأجنبي ومكوناتها..... 48
- الشكل (2-53): صافي الاستثمارات الأخرى الأجنبية ومكوناتها..... 49
- الشكل (2-54): مسار تطور الصادرات كقيم ثابتة وجارية..... 49
- الشكل (2-55): مسار تطور الواردات كقيم ثابتة وجارية..... 50
- الشكل (2-56): مسار تطور مكونات الميزان التجاري..... 50
- الشكل (2-57): الواردات والصادرات بحسب مجموعات السلع (2019)..... 51
- الشكل (2-58): الواردات والصادرات بحسب بلد المنشأ والمقصد (2019)..... 51

الجزء الأول: التوقعات الاقتصادية 2020 - 2022

آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي

تسبب ظهور وانتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) خلال النصف الأول من عام 2020 في إحداث ركود اقتصادي عالمي، في جانبي: العرض والطلب لغالبية البلدان المتقدمة، والصاعدة (الناشئة)، والنامية الإطار (1-1)، وذلك نتيجة للتدابير الوقائية التي طبقت من قبل جميع دول العالم، للحد من انتشار الفيروس محلياً وعبر الحدود بهدف كبح جماح تداعياته الصحية والاقتصادية.

وبناءً على هذه التطورات عدّلت عدد من مراكز البحوث والمؤسسات والبنوك الدولية تنبؤاتها، لنمو الاقتصاد العالمي، ومنها البنك الدولي الذي عدّل توقعاته في تقرير "الآفاق الاقتصادية العالمية" الصادر في بداية يونيو 2020، وكذلك عدّل صندوق النقد الدولي توقعاته في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر في نهاية يونيو 2020.

توقعات البنك الدولي

عدّل البنك الدولي توقعاته للآفاق الاقتصادية العالمية مرتين خلال النصف الأول من عام 2020، حيث في المحصلة خفض معدل نمو الاقتصاد العالمي بحوالي 7.7 نقاط مئوية عما توقعه في يناير 2020، من موجب 2.5% في يناير 2020 إلى سالب 5.2% في يونيو 2020، وجاء معظم التراجع من تخفيض توقعات معدل نمو اقتصادات الدول المتقدمة بنحو 8.4 نقاط مئوية، وانخفاض اقتصادات الدول الناشئة بحوالي 6.6 نقاط مئوية، كما يشير الجدول (1-1).

وبالمثل، تم تخفيض توقعاته لمعدل نمو اقتصادات دول الشرق الأوسط بنحو 6.6 نقاط مئوية، لتصبح سالبة بنسبة 4.2% في يونيو 2020، بعد أن كانت موجبة بنسبة 2.4% في يناير 2020، وجاء معظم التراجع من تخفيض توقعاته لمعدل نمو اقتصادات الدول المصدرة للنفط بنحو 7.0 نقاط مئوية، وبالتحديد من دول مجلس التعاون الخليجي التي خُفض معدل نموها بحوالي 6.3 نقاط مئوية، أي من موجب 2.2% في يناير 2020 إلى سالب 4.1% في يونيو 2020، حيث احتلت الكويت المرتبة الأولى في التراجع بحوالي 7.6 نقاط مئوية، تليها الإمارات بحوالي 7.1 نقاط مئوية، وأقلها تراجعاً دولة قطر بحوالي 5 نقاط مئوية.

الإطار (1-1): البعد الاقتصادي لانتشار فيروس (كوفيد-19)

لقد أدى ظهور وانتشار فيروس (كوفيد-19) على مستوى العالم، وما رافقه من إجراءات لاحتوائه، وأثار سلبية على النمط المعيشي لسكان العالم، أدت إلى انكماش الاقتصاد العالمي في كل من جانبي العرض والطلب كما يشير الجدول (1-1)، إذ أنه بسبب القيود الإدارية المفروضة على حركة السكان ومنتجات السلع في جميع أنحاء العالم، تراجعت أنشطة الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي على مستوى جميع دول العالم، مما أدى إلى انخفاض حجم العرض الكلي العالمي، كما أن القيود التي فُرضت على السفر والتجارة الخارجية، نتيجة إغلاق الحدود الجغرافية للعديد من البلدان، عطلت وسائل النقل الجوي والبحري والبري، وبالتالي أدت إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والرأسمالي، وإلى تدني مستويات التبادل التجاري بين البلدان، مما أسهم بدوره في تدني حجم الطلب الكلي العالمي.

من الملاحظ بأن تأثيرات الفيروس الاقتصادية، والصحية تختلف من دولة لأخرى، ربما بسبب اختلاف الهياكل الاقتصادية للدول نفسها، واختلاف الأنماط المعيشية للسكان، وإلى جانب ذلك، مدى سرعة وعمق تدخل الحكومات في تبني سياسات احتواء الفيروس، وامتنال السكان لها، وكذلك مدى انفتاح الدول على العالم الخارجي، سواءً من حيث حجم التبادل التجاري الخارجي، أو من حيث حجم مستويات السفر والسياحة بين الدول.

الجدول (1-1): توقعات البنك الدولي للآفاق الاقتصادية العالمية

حجم التعديل	إصدار يونيو		إصدار يناير			
	2021	2020	2021	2020		
العالم	1.6	-7.7	4.2	-5.2	2.5	2.6
دول متقدمة	2.4	-8.4	3.9	-7	1.4	1.5
دول ناشئة	0.3	-6.6	4.6	-2.5	4.1	4.3
دول الشرق الأوسط	-0.4	-6.6	2.3	-4.2	2.4	2.7
دول مصدرة للنفط	-0.2	-7	2.1	-5	2	2.3
دول مستوردة للنفط	-1.4	-5.2	3.2	-0.8	4.4	4.6
دول مجلس التعاون	-0.4	-6.3	2.2	-4.1	2.2	2.6
السعودية	0.3	-5.7	2.5	-3.8	1.9	2.2
الكويت	-0.9	-7.6	1.1	-5.4	2.2	2
قطر	0.4	-5	3.6	-3.5	1.5	3.2
الإمارات	-1.6	-7.1	1.4	-4.5	2.6	3

المصدر: البنك الدولي "الآفاق الاقتصادية العالمية" الصادر في يونيو (2020)

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2020 – 2022

اقتصادات الدول الناشئة بحوالي 7.4 نقاط مئوية، كما يشير الجدول (1-3).

وبالمثل، قام صندوق النقد الدولي بتخفيض توقعاته لمعدل نمو اقتصادات دول الشرق الأوسط بنحو 7.5 نقاط مئوية، لتصبح سالبة 4.7% في يونيو 2020، بعد ما كانت موجبة بنسبة 2.8% في يناير 2020، إذ على ما يبدو من خلال التوقعات تراجع نمو اقتصاد السعودية كأحد دول مجموعة دول العشرين الكبرى في العالم - بحوالي 8.7 نقاط مئوية - أي أن معظم التراجع في منطقة الشرق الأوسط سيكون بسبب تراجع نمو اقتصادات الدول المصدرة للنفط في المنطقة.

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر

بناءً على ما سبق، فإن ما ينطبق على دول العالم، ودول الشرق الأوسط من حيث تداعيات انتشار فيروس (كوفيد-19) على الصحة العامة، والاقتصاد ينطبق على دولة قطر، فبمجرد ظهور حالات الإصابة بالفيروس في بعض دول الجوار، بادرت دولة قطر بإصدار حزمة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية، لاحتواء الفيروس وتدابيرته السلبية على الصحة العامة والاقتصاد، حيث سخرت الدولة إمكانياتها الإعلامية لإقامة حملات توعية للسكان لأجل الوقاية من الوباء، فضلاً عن تسخير إمكانيات الدولة من البنية التحتية، لخدمات الرعاية الصحية في إجراء فحوصات الكشف المبكر عن الفيروس، وتوفير أماكن للحجر الصحي، ومعالجة المصابين. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت الحكومة عدداً من السياسات المالية والنقدية كإجراءات استباقية، لاحتواء تداعيات الصدمات الاقتصادية المتوقعة، كما هو موضح في الإطار (1-3) في نهاية الجزء الأول.

وبطبيعة الحال فإنه بقدر ما تساهم هذه الإجراءات الوقائية، والسياسات الاقتصادية في التخفيف من الآثار السلبية على

غالباً ما تعتمد مراكز البحوث والمؤسسات والبنوك الدولية، بما في ذلك البنك الدولي، على مكونات الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق بدلاً من مكونات الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج للتنبؤ باقتصادات دول العالم. فالجدول (1-2) يستعرض توقعات اقتصادات دول الشرق الأوسط، إذ يتضح أن البنك الدولي افترض أن معدلات نمو وتراجع الصادرات والواردات، تلعب دوراً محورياً في تحديد معدل تغير الناتج المحلي لاقتصادات دول الشرق الأوسط، تليها في الأهمية مستوى معدل تغير التكوينات الرأسمالية، ثم مستوى معدل تغير الإنفاق على الاستهلاك الخاص للعام.

الجدول (1-2): بنود الإنفاق على الناتج المحلي لدول الشرق الأوسط

حجم التعديل	إصدار يونيو		إصدار يناير				
	2021	2020	2021	2020			
	-0.4	-6.6	2.3	-4.2	2.7	2.4	دول الشرق الأوسط
	-0.6	-3.7	1.6	-1.8	2.2	1.9	الاستهلاك الخاص
	-0.6	-2.1	1.7	0	2.3	2.1	الاستهلاك العام
	-1.6	-7.2	4.1	-2	5.7	5.2	التكوينات الرأسمالية
	-0.5	-9.9	3.1	-6.9	3.6	3	الصادرات
	-1.5	-6.9	2.5	-3.5	4	3.4	الواردات

المصدر: البنك الدولي «الآفاق الاقتصادية العالمية» الصادر في يونيو (2020)

توقعات صندوق النقد الدولي

أجرى صندوق النقد الدولي خلال النصف الأول من عام 2020 ثلاثة تعديلات لتوقعاته لآفاق الاقتصاد العالمي، والتي كان آخرها في نهاية يونيو 2020، حيث خفّض معدل نمو الاقتصاد العالمي لعام 2020 بحوالي 8.2 نقاط مئوية عما توقعه في يناير 2020، وبحوالي 1.9 نقاط مئوية عما توقعه في أبريل 2020، إذ أصبح معدل التراجع سالب 4.9% مقارنة بموجب 3.3% في يناير 2020. وجاء معظم التراجع من تخفيض توقعات معدل نمو اقتصادات الدول المتقدمة بنحو 9.6 نقاط مئوية، وانخفاض

الجدول (1-3): توقعات صندوق النقد الدولي لآفاق الاقتصاد العالمي

حجم التعديل	إصدار يونيو		إصدار أبريل		إصدار يناير		أولية			
	2021	2020	2021	2020	2021	2020				
	2.0	-8.2	5.4	-4.9	5.8	-3.0	3.4	3.3	3.6	العالم
	3.2	-9.6	4.8	-8.0	4.5	-6.1	1.6	1.6	2.2	الدول المتقدمة
	2.8	-10.0	4.5	-8.0	4.7	-5.9	1.7	2.0	2.9	الولايات المتحدة
	1.3	-7.4	5.9	-3.0	6.6	-1.1	4.6	4.4	4.5	الدول الناشئة
	0.1	-7.5	3.3	-4.7	4.0	-2.8	3.2	2.8	1.8	دول الشرق الأوسط
	0.9	-8.7	3.1	-6.8	2.9	-2.3	2.2	1.9	2.4	السعودية

المصدر: صندوق النقد الدولي «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر في يونيو (2020)

الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية 2020 - 2022

أسعارها. فأي تقلب في مستويات الطلب، والأسعار، خصوصاً من قبل تلك الدول التي لها علاقة تجارية مع دولة قطر، سيؤدي لا محالة إلى إحداث تدبذب في مستوى أداء بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي. أما بالنسبة لإجراءات احتواء الفيروس على المستوى المحلي فستكون محدودة على أداء قطاع الهيدروكربونات وقطاع الصناعة التحويلية.

التوقعات الدولية التوافقية لاقتصاد دولة قطر

تقوم العديد من مراكز البحوث والبنوك الإقليمية والدولية بإعداد توقعات لأداء اقتصادات العالم، بما في ذلك اقتصاد دولة قطر، حيث يتم إصدار ونشر مثل هذه التوقعات على نطاق واسع من قبل شركات عالمية عملاقة، بلومبيرغ لـ Bloomberg وريفينيتيف Refinitiv، تحت ما يسمى التوقعات التوافقية Consensus Forecasts، مما جعلها تصبح مرجعاً معلوماتياً للباحثين، والأكاديميين، والمستثمرين، وصانعي السياسات، والمخططين الاقتصاديين، والعاملين في المؤسسات الاقتصادية المحلية والدولية.

ومنذ بداية العام الحالي 2020، صدر عدد من التوقعات التوافقية حول أداء الاقتصاد القطري، من أهمها: توقعات وحدة المعلومات البريطانية EIU، والبنك وصندوق النقد الدوليين، كما يشير الجدول (1-4)، حيث أجمعت هذه التوقعات على تراجع الاقتصاد القطري في عام 2020 بحوالي متوسط سالب 3.1%، وانتعاشه في عام 2021 بمتوسط موجب 3.3%، وعودته إلى مساره الطبيعي في عام 2022 بمتوسط 1.6%.

ومن خلال مراجعة الحثيات التي استند عليها، لإجراء مثل هذه التوقعات، تبين أن هناك شبه إجماع بأن الاقتصاد القطري سيتراجع بسبب انخفاض الطلب الكلي من استهلاك واستثمار عام وخاص، فضلاً عن فرضية انخفاض الصادرات القطرية من الغاز الطبيعي والنفط، بسبب تراجع الطلب العالمي على هاتين السلعتين، كما أن انخفاض الأسعار العالمية للنفط والغاز، سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة للدولة، مما سيخفض من الإنفاق الحكومي، وبالتالي تراجع الطلب الكلي.

الاقتصاد القطري، إلا أنه من المحتمل أن جانبي العرض والطلب الكلي في الاقتصاد القطري قد انحسرت، بسبب القيود التي فرضت على حركة تنقل السكان. ومن أهم الأنشطة الاقتصادية التي تأثرت بإجراءات التباعد الاجتماعي أنشطة قطاع البناء والتشييد، وأنشطة قطاع الخدمات، مثل: الخدمات العامة لأجهزة الحكومة، والتعليم، وتجارة الجملة والتجزئة، والخدمات المالية والعقارية، وكذلك تراجعت الأنشطة المتعلقة بالسياحة والسفر، مثل: خدمات الفنادق والمطاعم، والنقل، والفنون والترفيه. إلا أنه في المقابل شهدت بعض الأنشطة الخدمية توسعاً في استخداماتها، وزيادة في إنتاجها، كخدمات برامج التعليم عن بعد، والرعاية الصحية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة الإلكترونية، وزيادة حجم تجارة وإنتاج المطهرات، والمعقمات، والأقنعة، والقفازات، والأدوية.

وبسبب انخفاض الإنتاج والاستهلاك للأنشطة الاقتصادية المذكورة أعلاه، فإن بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر من الاستهلاك، والاستثمار العام والخاص، قد تتخفف نسبياً، مما سيؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي. الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانكماش مؤشر أسعار المستهلك.

أما عن مدى تأثير تنفيذ إجراءات احتواء الفيروس دولياً على الاقتصاد القطري، فسيأتي من خلال تأثيرها على مستوى كميات الطلب العالمي على المنتجات الهيدروكربونية، وعلى مستوى

الجدول (1-4): التوقعات الدولية التوافقية لدولة قطر 2020 - 2022

إصدارات	الناتج المحلي			مؤشر أسعار المستهلك		
	2020	2021	2022	2020	2021	2022
يوניو	-2.5	1.5	3.9	-0.5	2.4	3.3
ابريل	-4.3	5.0	2.4	-1.2	2.4	2.0
يونيو	-3.0	4.2	0.0	1.0	1.5	
يونيو	-3.1	2.7	0.0	-1.0	0.0	
ابريل	-2.2	2.7	0.0	1.5		
يونيو	-3.5	3.6	3.2	-0.5	0.0	
توافق (متوسط)	-3.1	3.3	1.6	-0.1	1.3	2.7
الوسيط	-3.1	3.2	1.2	-0.5	1.5	2.7
أعلى	-2.2	5.0	3.9	1.5	2.4	3.3
أقل	-4.3	1.5	0.0	-1.2	0.0	2.0
الانحراف المعياري	0.7	1.1	1.6	1.0	1.1	0.7
معامل التباين والاختلاف (?)	-0.2	0.3	1.0	-8.6	0.9	0.2

المصدر: تقارير ومواقع مختلفة بما فيها بلومبيرغ Bloomberg and REFINITIV

إنتاج دولة قطر من النفط والغاز ومشتقاتهما، ومدى تأثر أرصدة الموازنة العامة للدولة، وحساب ميزان المدفوعات بتقلب إيرادات النفط والغاز، ومدى تأثر الحساب الجاري لميزان المدفوعات بتقلب عوائد استثمارات قطر في الخارج، وتغير مستوى فاتورة الاستيراد، ومدى عمق ومستوى تدفق النقد الأجنبي من وإلى الخارج.

وبناءً على البيانات والمعلومات الاقتصادية المتوفرة عن الافتراضات سالفة الذكر، تم إعداد توليفة من الافتراضات النوعية والكمية – كسيناريوهات محتملة لعام 2020 – إذ تم تطبيقها على نموذج اقتصاد دولة قطر، ونتج عنها أن معدل نمو الناتج المحلي سيتراجع بحوالي سالب 2.6% في عام 2020، بالإضافة إلى أن الموازنة العامة للدولة، وميزان الحساب الجاري لميزان المدفوعات، سيشهدان عجزاً بنحو 9.3% و 6.1% من إجمالي الناتج المحلي على التوالي الجدول (1-5)، إلا أن معدل نمو الناتج المحلي سيشهد انتعاشاً في العامين المقبلين 2021 و2022 بمتوسط نمو قدره 1.85%، بينما ستتحسن أرصدة الموازنة العامة، وميزان الحساب الجاري خلال الفترة نفسها، لكن يعتمد على مدى فاعلية الإجراءات التي اتخذتها وزارة المالية لخفض النفقات الجارية في مايو 2020، كما يشير الإطار (1-2)، ومدى التحسن في أسعار النفط والغاز للتكيف مع السعر التعادلي (Breakeven price) الذي تم تقديره لعام 2020 بنحو \$76.8 دولار للبرميل لتحقيق توازن في الميزان المالي، وبنحو \$53.2 دولار للبرميل لتحقيق توازن في الحساب الجاري.

من أهم الافتراضات النوعية التي استخدمت كأساس للتنبؤ بمسار تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في عام 2020، هي مدى تأثير جائحة فيروس (كوفيد-19) على الأنشطة الاقتصادية الفرعية، حيث تم افتراض أن التأثير سيتضاءل نسبياً خلال النصف الثاني من عام 2020، بسبب أن الأنشطة الاقتصادية لن تعود بالكامل كما كانت عليه قبل الجائحة، لأن رفع القيود سيكون تدريجياً، فضلاً عن أن النمط المعيشي للسكان قد تغير منذ منتصف شهر مارس 2020، بسبب إجراءات تداعيات احتواء (كوفيد-19)، التي ربما ستؤثر على الطلب الكلي للسلع والخدمات، وبالتالي على ما يبدو ستكون هناك فترة انتقالية - ستمتد إلى نهاية عام 2021، - حتى يتكيف السكان مع أنماط

وعلى الرغم من سيادة أجواء عدم اليقين بمدى استمرارية جائحة كورونا، وعمق تأثيرها على اقتصادات دول العالم، إلا أن هناك شبه إجماع بأن تأثيرها سيتضاءل خلال النصف الثاني من عام 2020، على أمل انحسار انتشار الفيروس، وتوقع زيادة نسبة اكتساب المناعة الذاتية بين الشعوب.

أما بالنسبة لتوقعات عام 2021، فالتوقعات التوافقية تشير إلى أن دولة قطر ستحقق متوسط نمو بحوالي 3.3%، وبحد أعلى 5%، وأدنى 1.5% وبمعدل انحراف معياري 1.1 نقطة مئوية، والتي تشير إلى أن هناك شبه إجماع بأن الأثر المباشر على اقتصاد دولة قطر من حيث انكماش حجم وقيم الصادرات من السلع الهيدروكربونية سوف يتعافى في عام 2021، مما سيزيد من تحقيق العوائد مالية، التي بدورها ستؤدي إلى تحسن رصيد الموازنة العامة للدولة، وميزان المدفوعات، وبالتالي زيادة قدرة الحكومة على زيادة الإنفاق العام، الذي بدوره سينعش الطلب الكلي من الاستثمار، والاستهلاك العام والخاص، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بالتوقعات التوافقية لمؤشر أسعار المستهلك لعام 2020، فكما يشير الجدول (1-4)، بأن أربعة من المصادر توقعت انخفاض معدل نمو المؤشر ليصبح سالباً، والتي تتوافق مع إصدارات جهاز التخطيط والإحصاء خلال فترة (يناير - يوليو) 2020، التي تشير إلى تراجع المؤشر بمتوسط سالب مقداره 2.2%، وبحد أعلى سالب 0.4% وأدنى سالب 3.4%، وبمعدل انحراف 2.1 نقطة مئوية. لقد توقع صندوق النقد الدولي أن مؤشر أسعار المستهلك سيتراجع بحوالي 1.2% في عام 2020، بينما توقع البنك الدولي ووحدة المعلومات البريطانية بأنه سيتراجع بحوالي 0.5%، أما وكالة التصنيف الائتماني فيتش Fitch، فقد توقعته بأنه سيتراجع بمقدار 1%.

توقعات أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي لدولة قطر

فعلى خلفية ما سبق، وفي ضوء انفتاح¹ الاقتصاد القطري على الاقتصادات الخارجية بنسبة 88%، فمن الممكن استخلاص عدة افتراضات، للتنبؤ باتجاهات مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي، والتي من أهمها: مدى تأثر القطاعات الإنتاجية والخدمية بإجراءات احتواء (كوفيد-19)، ومدى تأثر أنشطة قطاعات الهيدروكربونات، والصناعات التحويلية بتقلب أسعار وكميات

¹ متوسط نسبة إجمالي التجارة الخارجية (صادرات + واردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي 2016 - 2019

الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية 2020 - 2022

في الطلب على المنتجات الهيدروكربونية، فمن المتوقع أن تتعافى الأسعار العالمية للنفط والغاز ومشتقاتهما من أنشطة الصناعة التحويلية.

وعلى هذا الأساس هناك احتمالان لكيفية استفادة الاقتصاد الوطني من هذه الافتراضات، أولهما: أن تستقر كميات الطلب والأسعار، على ما هي عليه الآن حتى نهاية العام الحالي، وتعود تدريجياً خلال عام 2021، وثانيهما: أن تزداد كميات الطلب العالمي تدريجياً خلال النصف الثاني من عام 2020، لكن في ظل الطاقة الإنتاجية العالمية، وبالتالي ستظل الأسعار متدنية، مع احتمال ارتفاع الأسعار في عام 2021.

ومن خلال محاكاة هذين الاحتمالين على نموذج حسابات قطاع الهيدروكربونات (التعدين والصناعات الاستخراجية)، وقطاع الصناعة التحويلية، يتبين أن قطاع الهيدروكربونات سيتراجع بمعدل 3% على خلفية تراجعها في عام 2019 بحوالي 1.8%، كما أن قطاع الصناعة التحويلية سيتراجع بحوالي 3.1% على خلفية تراجعها في عام 2019 بحوالي 1.9%، ومن أهم الافتراضات التي استُند عليها في تراجع هذين القطاعين ما أظهرته بيانات الناتج المحلي للربع الأول لعام 2020، حيث استقر معدل نمو قطاع الهيدروكربونات ما دون الصفر، كما أن

الحياة الجديدة، مثل الحد من التجمعات، سواء في المناسبات الاجتماعية والرياضية والعامه والدينية، وتقليل الذهاب إلى الأسواق والمطاعم. لذلك، سيستغرق وقتاً حتى يعود الطلب الكلي إلى ما كان عليه قبل الجائحة.

وعلى ضوء تلك الافتراضات النوعية تم تطبيق توليفة من الافتراضات الكمية، لمعرفة كيفية تطور بعض أنشطة قطاع الخدمات، وبالتحديد تجارة الجملة والتجزئة، والخدمات المالية والعقارية، وكذلك الأنشطة المتعلقة بالسياحة والسفر، مثل: خدمات الفنادق والمطاعم، والنقل، والفنون والترفيه، حيث تبين أن نمو قطاع الخدمات سيستقر عند حوالي 0.3% في عام 2020، وسيبتعث بحوالي 2.8% في عام 2021، وسينمو بمعدل 4.3% في عام 2022، على فرضية أن الاقتصاد الوطني سيجني فوائد اقتصادية جراء عودة الأنشطة الاقتصادية لاستكمال التحضيرات لاستضافة مونديال 2022.

وفيما يتعلق بمسار توقعات قطاعات الهيدروكربونات والصناعة التحويلية، فإنه يعتمد على مدى ارتفاع الطلب العالمي على منتجات هذين القطاعين، ومدى استقرار الأسعار العالمية للنفط والغاز. وبما أن كثيراً من دول العالم قد بدأت في تخفيف القيود على الأنشطة الإنتاجية والخدمية، والتي يتوقع أن يعقبها زيادة

الجدول (5-1): توقعات مؤشرات الاقتصاد الكلي لدولة قطر 2020 - 2022

توقعات	تقديرات أولية					فعلي		
	2022	2021	2020	2019	2018	2017		2016
	1.5	2.2	-2.6	-0.2	1.5	1.6	2.1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي * (%)
	0.0	3.5	-3.0	-1.8	-0.3	-0.7	-0.9	نمو الناتج المحلي الهيدروكربوني الحقيقي (%)
	2.8	1.0	-2.3	1.3	3.2	3.8	5.3	نمو الناتج المحلي غير الهيدروكربوني الحقيقي (%)
	9.0	-1.2	-15.6	-4.1	14.6	10.0	-6.2	معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)
	22.5	-7.0	-34.0	-11.6	31.1	19.5	-25.8	الناتج المحلي الهيدروكربوني الاسمي (%)
	4.5	0.9	-6.1	0.2	6.8	6.0	5.6	الناتج المحلي غير الهيدروكربوني الاسمي (%)
	-0.2	-2.4	-9.4	-2.0	4.5	17.5	28.5	البناء والتشييد الحقيقي (%)
	0.5	0.7	-3.1	-1.9	6.1	1.0	0.4	الصناعة التحويلية الحقيقي (%)
	4.3	2.8	0.3	3.5	2.1	2.0	2.2	الخدمات الحقيقي (%)
	2.1	2.1	-1.3	-0.9	0.1	0.3	2.3	معدل تضخم أسعار المستهلك (%)
	-0.1	-6.5	-9.3	1.6	2.7	-4.5	-6.5	رصيد الموازنة العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)
	1.3	-5.3	-6.1	2.3	8.7	3.9	-5.4	رصيد الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)
	49.7	39.5	34.9	64.4	68.6	53.4	42.2	متوسط أسعار النفط القطري للبرميل (\$ دولار أمريكي)
	6.1	5.0	6.2	8.6	8.5	6.5	6.2	متوسط سعر الغاز الطبيعي (\$ لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)
	*سنة الأساس (2013=100)						المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء	

الميزان المالي والحساب الجاري

أثناء التحضير لإعداد موازنة عام 2020، وجهت وزارة المالية الجهات الحكومية بمواصلة تنفيذ البرامج الرامية إلى تعزيز كفاءة الإنفاق العام، وتنويع مصادر الإيرادات غير النفطية، وتسهيل مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع التنمية، فضلاً عن تبسيط الإجراءات الإدارية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وعلى ضوء هذه التعليمات، تم تقدير رصيد المالية العامة لعام 2020 ليكون 0.5 مليار ريال، بما يعادل 137 مليون دولار، والذي يمثل 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تُظهر بيانات موازنة عام 2020، أنها استندت على فرضيتين: الأولى تتمثل في زيادة النفقات العامة لعام 2020 بنسبة 1.8% مقارنةً بإجمالي ما تم تخصيصه في موازنة عام 2019، بل وستزيد عن ما تم إنفاقه فعلاً في عام 2019 بنسبة 1%، والثانية تتمثل في عدم التنبؤ في زيادة الإيرادات الحكومية لعام 2020، وجعلها تساوي نفس إيرادات عام 2019 بحوالي (211 مليار ريال)، على افتراض إن سعر برميل النفط الخام سيكون \$55 دولار في الأسواق العالمية، وإن كميات إنتاج الهيدروكربونات ستكون متساوية مع ما تم إنتاجه في عام 2019.

إلا أنه نظراً لما شهدته اقتصادات دول العالم من انكماش خلال النصف الأول من عام 2020، بسبب التدابير المتخذة لاحتواء تفشي (كوفيد-19)، وما تلاه من خسائر مالية واقتصادية ووظائف، فإن بعض التقديرات التي تم إجراؤها قبل تداعيات (كوفيد-19) يجب مراجعتها.. فعلى سبيل المثال إن من أهم التداعيات الاقتصادية على المستوى العالمي التي تؤثر على الاقتصاد القطري هي: (1) انخفاض الطلب العالمي على السلع، (2) تفاقم هبوط أسعار النفط والغاز، (3) تراكم المعروض من السلع والخدمات. ولهذا فمن المُسلم به أن تنخفض الإيرادات العامة لدولة قطر عما خُطط له في موازنة عام 2020. أما تأثير تداعيات احتواء (كوفيد-19) على مستوى النفقات العامة لعام 2020، فسيعتمد على طبيعة السياسات المالية في خفض النفقات الجارية، كما هو مبين في الإطار (1-2)، وتخصيص مبلغ إضافي من ضمن موازنة عام 2020 بنحو 75 مليار ريال لدعم القطاع الخاص المتضرر من تداعيات احتواء انتشار الفيروس.

كمية الصادرات لمنتجات قطاع الهيدروكربونات ولقطاع الصناعة التحويلية خلال النصف الأول من عام 2020، شهدت تقلباً معتدلاً في كمياتها ما بين سالب وموجب بمتوسط إجمالي بلغ سالب 3.1%، وسالب 10.6% على التوالي، بينما انخفضت قيمة إجمالي الصادرات لكلا القطاعين بنسبة 32%.

أما بالنسبة لقطاع البناء والتشييد، فإنه في كل الأحوال سيتراجع لاعتبارات إحصائية واستثمارية. ومن الاعتبارات الإحصائية أن قطاع البناء والتشييد قد بلغ ذروته الإنتاجية خلال الأعوام الأربعة الماضية (2016-2019)، عندما كان يُنفذ جملة من المشاريع التنموية بصورة متزامنة، وبالتالي مع الانتهاء من إنشاء جزء كبير من هذه المشاريع التنموية، بالإضافة إلى مشاريع البنى التحتية المرادفة لها، فإنه مهما بلغ عدد المشاريع الكبيرة المستقبلية، بما في ذلك مشاريع توسيع غاز حقل الشمال، وتوسيع مطار حمد الدولي، وميناء حمد، فإن القيمة المضافة من هذه المشاريع ستظل في أحسن الأحوال متقاربة، مع إجمالي القيمة المضافة للسنوات الماضية، وبالتالي سيشهد قطاع البناء والتشييد في أحسن الأحوال استقراراً في نموه، إلا أنه في نهاية المطاف سيتراجع. ولهذا يتوقع له أن يتراجع خلال العامين 2020 و2021 بنسبة 1.5%، والسبب يعود إلى أن عملية تنفيذ المشاريع المستقبلية الكبيرة، والتي من أهمها: غاز حقل الشمال ما زالت تحت الإعداد، والتحضير للتنفيذ.

لكن بما أن جانحة (كوفيد-19) قد ألفت بظلالها على جميع الأنشطة الاقتصادية بما فيها أنشطة البناء والتشييد سواءً من خلال تناقص إيرادات النفط والغاز، أو من خلال التوقيف الجزئي للأعمال بسبب تطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي، تم الافتراض بأنه في أسوأ السيناريوهات ستخفض النفقات الاستثمارية للاقتصاد ما بين 5% إلى 15%، والتي ربما ستؤدي إلى تراجع أداء قطاع البناء والتشييد، بالإضافة إلى التراجع السابق (إحصائياً) بمتوسط ما بين 2.6% و7.9% في عام 2020. لذلك، من المتوقع أن يكون التراجع في قطاع البناء والتشييد في أسوأ السيناريوهات نحو سالب 9.4% في عام 2020، ثم يتحسن إلى سالب 2.4% في عام 2021، قبل أن يستقر عند سالب 0.2% في عام 2022، كما هو موضح في الجدول (1-5).

الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية 2020 - 2022

احتواء (كوفيد-19)، مما أثر بشكل مباشر وغير مباشر على مجمل أنشطة الاقتصاد القطري.

وبالتالي فإنه من المرجح أن يتوسع حجم عجز الموازنة العامة في عام 2020 إلى سالب 9.3%، على أمل أن يتراجع إلى سالب 6.5% في عام 2021، ثم يستقر في عام 2022 عند حوالي سالب 0.1%، كما يشير الجدول (1-5).

ولأسباب سألقة الذكر، فإنه من المتوقع أن يشهد الحساب الجاري لميزان المدفوعات لعام 2020 عجزًا بالنسبة نفسها التي شهدتها عام 2016، عندما بلغت سالب 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي، الجدول (1-5)، إلا أنه من المرجح أن يصل حجم العجز في عام 2020 إلى سالب 6.1%، ثم من المتوقع أن يتراجع قليلاً في عام 2021 بنسبة سالب 5.3%، ثم يحقق نمواً بنسبة 1.3% في عام 2022، ومن أهم الافتراضات التي استند عليها لتوقعات عام 2020 أن حجم الواردات سيتراجع بحوالي 10% ثم يشهد استقراراً في عامي 2021 و2022

وعلى الرغم من أهمية ضبط النفقات وترشيدها، وتسريح العمالة الفائضة، واستبدال الكوادر المتقاعدة بكوادر ذات كفاءة ومهارة عالية، إلا أن هذه الإجراءات قد تؤدي على المدى القصير إلى زيادة مخاطر خفض النمو الاقتصادي لبعض الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالقطاع الحكومي، وتقليل الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية والحكومية مما سيؤثر على الطلب الكلي، كما أن تسريح العمالة والتقاعد المبكر لبعض الكوادر المؤهلة قد تقلل من معدل النمو السكاني لغير القطريين، ولعله يؤدي إلى خطر نقص العمالة الماهرة.

بناءً على ذلك، فمن المتوقع أن تشهد الموازنة العامة لعام 2020 عجزًا بالنسبة نفسها التي شهدتها عام 2016، عندما بلغت سالب 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض أسعار النفط والغاز.

لكن الأحداث التي وقعت في عام 2020 تختلف عن عام 2016، إذ إن معدل الانخفاض في أسعار النفط والغاز كان أكبر، بل وتزامن مع تراجع اقتصادات معظم دول العالم لتطبيق إجراءات

الإطار (1-2): إجراءات نحو سياسات مالية رشيدة

للتعامل مع تأثير (كوفيد-19) على موازنة الدولة، أصدرت وزارة المالية سندات سيادية دولية في أبريل 2020، تم بيعها في الأسواق المالية للولايات المتحدة الأمريكية بنحو \$10 مليارات دولار. كما أصدرت وزارة المالية تعميماً مالياً في نهاية مايو 2020، تلزم الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية الممولة من الموازنة الحكومية بخفض التكاليف الشهرية للموظفين غير القطريين بنسبة 30% اعتباراً من 1 يوليو 2020، بما فيها خفض الرواتب، أو تسريح بعض العمالة الفائضة، أو عدم التمديد لمن تجاوزوا سن التقاعد إلا في حالات استثنائية، حيث أعطيت مهلة شهرين لعملية التسريح تنتهي بنهاية سبتمبر 2020.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة الموظفين غير القطريين من إجمالي القوى العاملة في القطاع الحكومي يتراوح ما بين 31% في المؤسسات ذات العلاقة بالإدارة العامة، إلى 86% في المؤسسات ذات العلاقة بالصحة العامة، إلى 76% في مؤسسات التعليم، ثم إلى 82% في مؤسسات الفنون والترفيه.

كما تضمن المنشور تعليمات بوقف البدلات النقدية للإجازات وتذاكر السفر للموظفين غير القطريين، وإيقاف السلف باستثناء حالات الزواج للقطريين، وتقنين سن التقاعد عند 60 عاماً، مع إيقاف الترقيات الاستثنائية.

تزامنت هذه الإجراءات مع إجراءات التباعد الاجتماعي التي ساهمت في الإيقاف الجزئي لبعض الخدمات والمشاريع الحكومية، إذ ستمنح وزارة المالية مرونة في إعادة تخصيص جزء من الميزانية المخصصة للأجور والمرتبات (الفصل الأول)، والميزانية المخصصة للسلع والخدمات (الباب الثاني)، والميزانية المخصصة للنفقات الرأسمالية (الباب الرابع)، لتغطية النفقات الإضافية، ومن ثم تقليص عجز الموازنة.

الإطار (1-3): إجراءات وقائية، وسياسات اقتصادية، لاحتواء فيروس (كوفيد-19) في قطر

عند ظهور بؤار حالات الإصابة بفيروس كورونا، في دول الجوار، سارعت دولة قطر إلى اتخاذ كافة الإجراءات للحد من انتشاره، وتسخير إمكانيات الدولة الصحية والتوعوية الإعلامية، للحد من تداعياته الصحية، وتبني سياسات مالية ونقدية، للحد من آثاره الاقتصادية، إذ في بادئ الأمر اجتمعت اللجنة العليا لإدارة الأزمات برئاسة حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى في 15 مارس 2020، وتم إصدار حزمة من الإجراءات الوقائية يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1. إيقاف جميع الرحلات القادمة إلى الدوحة، ابتداء من 18 مارس باستثناء رحلات الشحن الجوي، ورحلات الترانزيت، واستقبال مواطني دولة قطر بما فيهم الطلبة على أن يتم تطبيق الحجر الصحي عليهم لمدة 14 يوماً، كما تم التشديد على عملية الدخول من المنافذ الجوية والبحرية، ومنها منع دخول جميع السفن الخشبية والسياحية من المنافذ البحرية المختلفة.
2. إيقاف جميع وسائل المواصلات العامة الداخلية، ويشمل ذلك خدمات المترو، وحافلات كروة
3. بدء السماح للموظفين بالعمل عن بعد، لمن سنهم فوق الـ ٥٥، وأصحاب الحالات الخاصة، وبعد ذلك، تم السماح للعمل لنسب معينة من القوى العاملة ابتداء بـ 20% في المرحلة الأولى (يونيو 2020)، و50% في المرحلة الثانية (يوليو 2020)، ثم 80% في المرحلة الثالثة (أغسطس 2020).
4. كما تم توقيف الدراسة في جميع المراحل (حكومي وخاص)، وتفعيل التعليم عن بعد ابتداء من 22 مارس 2020
5. تم إلغاء التجمعات، سواء في المناسبات الاجتماعية، والرياضية، والعامة، والدينية،
6. صدرت إجراءات لاحقة ومتدرجة، أدت إلى إغلاق منافذ المنطقة الصناعية، وإغلاق شامل لمجمل الأنشطة التجارية، والحدائق، والمتنجات، ولبس الكمامات، وتحميل تطبيق احتراز على الهواتف المحمولة.
7. إيقاف كافة الخدمات الطبية في كل من القطاع الخاص والعام، بما في ذلك تأجيل كافة المواعيد والعمليات لفترة لاحقة، ما عدا للحالات الطارئة.

بينما تمثلت حزمة السياسات المالية والنقدية في الآتي:

1. دعم وتقديم محفزات مالية واقتصادية بمبلغ 75 مليار ريال للقطاع الخاص.
2. وضع آلية من قبل المصرف المركزي، لتشجيع البنوك على تأجيل سداد أقساط القروض، والتزامات القطاع الخاص، مع فترة سماح لمدة ستة أشهر، مع قيام المصرف المركزي بتوفير سيولة إضافية للبنوك العاملة بالدولة.
3. توجيه بنك قطر للتنمية بتأجيل الأقساط لجميع المقترضين لمدة ستة أشهر.
4. توجيه الصناديق الحكومية لزيادة استثماراتها في البورصة بمبلغ 10 مليار ريال قطري.
5. إعفاء السلع الغذائية والطبية من الرسوم الجمركية لمدة ستة أشهر، على أن ينعكس ذلك على سعر البيع للمستهلك.
6. الإعفاء من رسوم الكهرباء والماء لمدة ستة أشهر لكل من قطاعات الضيافة والسياحة، وقطاع التجزئة، وقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والمجمعات التجارية، مقابل تقديم خدمات وإعفاءات للمستأجرين في المناطق اللوجستية
7. الإعفاء من الإيجارات للمناطق اللوجستية، والصناعات الصغيرة والمتوسطة لمدة ستة أشهر.

ومما سبق يتضح أن جهود الحكومة تركزت منذ البداية على توعية المجتمع بمخاطر الفيروس، وتخصيص المرافق والمنشآت الصحية، لفحص أكبر عدد ممكن من السكان، والذي بلغ حتى تاريخ 30 أغسطس 2020 حوالي 620.1 ألف حالة، والذي يمثل حوالي 22.1% من إجمالي السكان مع الاهتمام بتقديم الرعاية الصحية للمصابين، وخاصة لتلك الحالات التي تحتاج إلى العناية المركزة بأعلى معايير الكفاءة والجودة، سواءً على مستوى الإمكانيات والأجهزة الطبية، أم على مستوى الكوادر البشرية، مما أدى إلى تقليل عدد الوفيات، حيث وكما يشير الجدول التالي بأنه بفضل الله وتوفيقه، ثم بجهود الكوادر الطبية، والإمكانيات المتوفرة، فقد بلغت حالات المتعافين حوالي 97.3% من إجمالي المصابين، والمتوفين 0.2%، وبينما تعتبر دولة قطر من أعلى دول العالم في معدل الإصابة بالفيروس كنسبة إلى عدد السكان، فإنها في نفس الوقت تعتبر من أقل دول العالم في نسبة الوفيات إلى إجمالي عدد الإصابات.

كنسبة من إجمالي عدد		إجمالي الأعداد	إجمالي عدد السكان
من تم فحصهم	الإصابات		
		2,807,805	إجمالي عدد السكان
100.0%		620,128	عدد الأشخاص الذين تم فحصهم
100.0%	19.1%	118,407	إجمالي عدد الإصابات منذ بدء الوباء حتى تاريخه
97.3%	18.6%	115,251	المتعافين
2.5%	0.5%	2,960	الحالات النشطة الحالية
0.3%	0.1%	413	تحت العلاج حالياً في المستشفى
0.1%	0.0%	67	تخضع حالياً للعلاج في العناية المركزة
0.2%	0.0%	196	الوفيات
حتى تاريخ 30/08/2020			المصدر : موقع وزارة الصحة العامة

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2018 – 2019

العالمي على منتجات النفط الخام، والغاز، ومشتقاتهما، كمواد خام أولية ومصنعة.

أما من حيث أداء الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بالأسعار الجارية)، فقد تراجع بنسبة 4.1% في عام 2019 مقارنة بمعدل نمو موجب بنحو 14.6% في عام 2018، ويرجع ذلك إلى التراجع في الإنتاج كما ذكر آنفاً، وفي تراجع متوسط أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، كما يشير الجدول (1-2).

أما فيما يتعلق بمعدل تغير مؤشر أسعار المستهلك (CPI)² في عام 2019 فقد بلغ حوالي سالب 0.89%، مقارنة بموجب 0.11% في عام 2018، نتيجة لاستمرار الانخفاض في تكلفة إيجارات المساكن، والفنون والترفيه، والاتصالات، وذلك على الرغم من زيادة تكاليف النقل، والتعليم، والصحة، والأثاث والملابس. كما أن الإجراءات الإدارية الاحترازية لمواجهة تداعيات تفشي وباء كورونا (كوفيد-19) والقرارات الاقتصادية والمالية للحد من أثاره الاقتصادية، بالتزامن مع الانخفاض الكبير في الأسعار، والطلب على المنتجات النفطية والغازية خلال النصف الأول من عام 2020، أدت إلى تراجع مؤشر أسعار المستهلك إلى سالب 2.2% بحد أعلى سالب 3.4% في يوليو 2020.

أما على المستوى المحلي فإن انخفاض الطلب على وسائل النقل والفنون والترفيه، والمطاعم، والفنادق، والتسوق للأثاث

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي للعامين 2018-2019 ملخص الجزء الثاني

بعد أن حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) لدولة قطر في عام 2018 نمواً بنسبة 1.5%، استقر معدل النمو في عام 2019 عند سالب 0.2%، بسبب تراجع قطاع الهيدروكربونات (الذي يضم أنشطة التعدين واستخراج النفط والغاز) بحوالي 1.8%، والذي فاق ما تم تحقيقه من نمو إيجابي في القطاعات غير النفطية (غير الهيدروكربونية) بنسبة 1.3%، ولقد جاء النمو الإيجابي للناتج المحلي غير الهيدروكربوني من مساهمة قطاع الخدمات بـ 1.2 نقطة مئوية، ومن قطاع الكهرباء والماء بـ 0.11 نقطة مئوية، بينما تراجعت مساهمة كل من قطاع الصناعة التحويلية بـ 0.20 نقطة مئوية، وقطاع البناء والتشييد بـ 0.22 نقطة مئوية.

مع العلم بأن مساهمة قطاع البناء والتشييد في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفضت منذ عام 2018 مقارنة بمساهمته خلال السنوات الماضية، نظراً لانتهاج من تشييد معظم المشاريع الكبيرة المتعلقة بالبنية التحتية اللازمة لاستضافة كأس العالم 2022. أما تراجع قطاع الهيدروكربونات، وما يرافقه من

تراجع ببعض أنشطة الصناعة التحويلية ذات المدخلات النفطية

الجدول (1-2): مؤشرات الاقتصاد الكلي لدولة قطر 2016 - 2019

2019	2018	2017	2016	
-0.2	1.5	1.6	2.1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي* (%)
-1.8	-0.3	-0.7	-0.9	نمو الناتج المحلي الهيدروكربوني الحقيقي (%)
1.3	3.2	3.8	5.3	نمو الناتج المحلي غير الهيدروكربوني الحقيقي (%)
-4.1	14.6	10.0	-6.2	معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)
-11.6	31.1	19.5	-25.8	الناتج المحلي الهيدروكربوني الاسمي (%)
0.2	6.8	6.0	5.6	الناتج المحلي غير الهيدروكربوني الاسمي (%)
-0.6	-0.9	0.1	0.3	معدل تضخم أسعار المستهلك (%)
1.6	2.7	-4.5	-6.5	رصيد الموازنة العامة (% من إجمالي الناتج)
2.3	8.7	3.9	-5.4	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج)
64.4	68.6	53.4	42.2	متوسط سعر النفط للبرميل (\$ دولار أمريكي)
8.6	8.5	6.5	6.2	متوسط أسعار الغاز لمليون وحدة حرارية بريطانية (\$)
*سنة الأساس (2013=100)				المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ومصرف قطر المركزي

والغازية، كان بسبب الصيانة الدورية، والانخفاض في الطلب

² تم تغيير سنة الأساس من 2013 إلى 2018

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2020 – 2022

بحوالي سالب 44%، والناجم عن تدهور أسعار النفط والغاز جراء تداعيات احتواء فيروس (كوفيد-19)، واختلاف وجهات النظر بين تحالف أوبك وروسيا.

أما فيما يتعلق بالموازنة العامة للحكومة والحساب الجاري لميزان المدفوعات، فقد حققا فوائض مالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال الفترة 2018 و2019، بفضل تحسن أسعار النفط والغاز العالمية خلال الفترة نفسها، كما يشير الجدول (1-2).

والملايس، بسبب إجراءات التباعد الاجتماعي، أدى إلى تراجع المؤشر العام.

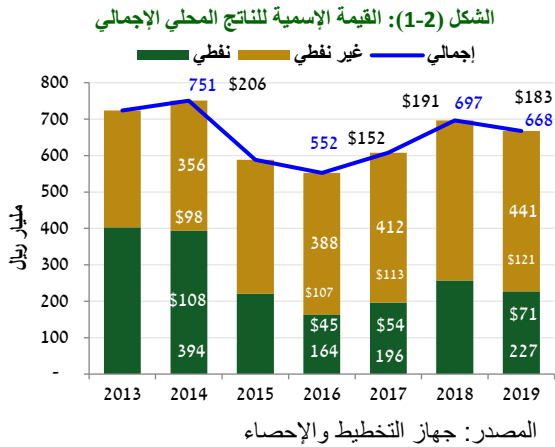
ومن ناحية أخرى، فقد شهد مؤشر أسعار المنتج (PPI) تراجعاً كبيراً في عام 2019، بلغ سالب 9%، مقارنة بمعدل نمو موجب بلغ حوالي 26% في عام 2018، والسبب يعود إلى تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال عام 2019. أما خلال الربع الأول من عام 2020، فقد حافظ على تراجعته عند سالب 13%، إلا أنه تراجع بشكل أكبر خلال الربع الثاني من عام 2020

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2018 – 2019

التغيرات في معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي بشكل أساسي إلى تأثير معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني، والذي بدوره يحاكي معدل التغير في أسعار النفط الخام منذ عام 2016. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني على قطاع الصناعة التحويلية لأن 30% من أنشطته تعتمد على مدخلات من المواد الخام الأولية التي تأتي من قطاع الهيدروكربونات.

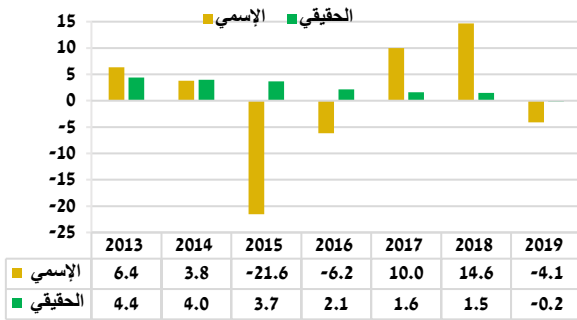
التطور الاقتصادي

تشير بيانات الحسابات الوطنية الأولية إلى أن القيمة الاسمية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2019 بلغت حوالي 668 مليار ريال، وبما يعادل \$183 مليار دولار، حيث تبلغ حصة الناتج المحلي للقطاع الهيدروكربوني حوالي 34% من الإجمالي، بما يساوي \$71 مليار دولار، فيما بلغت حصة الناتج المحلي للقطاعات غير الهيدروكربونية (غير النفطية) حوالي 66% من الإجمالي، بما يعادل \$121 مليار دولار، كما يشير الشكل (1-2).



أما فيما يتعلق بمعدل التغير السنوي لكل من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة، فالشكل (2-2) يشير إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بحوالي 4.1% في عام 2019، مقارنة بحوالي 14.6% في عام 2018، ويعود التراجع في القيمة الاسمية للناتج المحلي الإجمالي لعام 2019 إلى تباطؤ إنتاجية بعض أنشطة القطاعات غير الهيدروكربونية، بالإضافة إلى تراجع كميات إنتاج بعض أنشطة القطاع الهيدروكربوني، فضلاً عن الأثر المباشر لتقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية عما كانت عليه في عام 2018.

الشكل (2-2): معدل التغير السنوي للناتج المحلي الحقيقي والاسمي (%)



وعند استبعاد أثر التغيرات في الأسعار، يُلاحظ أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي) (بالأسعار الثابتة) (2013=100)، فقد أستقر عند سالب 0.2% في عام 2019، مقارنة بـ 1.5% في عام 2018، مواصلاً بذلك استقراره ونموه المعتدل، الذي شهده منذ عام 2016، الشكل (2-2).

تجدر الإشارة إلى أن الفرق بين قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقابل قيمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال السنوات الثلاث الماضية يعتمد على معدل التغير في معامل الانكماش للناتج المحلي الإجمالي (GDP deflator)، سواءً في زيادة الأسعار (التضخم) أم في انكماشها، كما هو مبين في الجدول (2-2)، حيث شهد معامل الانكماش للناتج المحلي الإجمالي تقلبات حادة من سالب 8.1% في عام 2016، إلى موجب 8.3% في عام 2017، ومن ثم إلى موجب 13% في عام 2018، قبل أن يعود إلى سالب 3.9% في عام 2019.

لقد أدت هذه التقلبات إلى تضيق الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. تُعزى

الجدول (2-2): معامل الانكماش للقطاعات الرئيسية للناتج المحلي

السنة	2019	2018	2017	2016
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار ريال)	668	697	608	552
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (مليار ريال)	819	821	809	796
رقم قياسي لمكش الناتج المحلي (نقاط)	81	85	75	69
مكش الناتج الهيدروكربوني	59	66	50	42
مكش الناتج غير الهيدروكربوني	101	102	99	97
أسعار النفط الخام (دولار للبرميل)	64	69	53	42
مكش الناتج المحلي (%)	-4	13	8	-8
مكش الناتج الهيدروكربوني (%)	-10	32	20	-25
مكش الناتج غير الهيدروكربوني (%)	-1	3	2	0

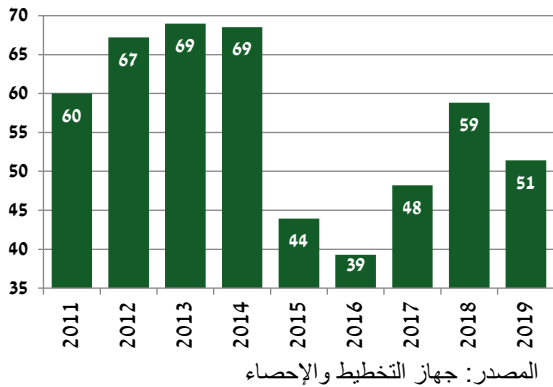
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2018 – 2019

وعند إزالة أثر الأسعار من مكون الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، من خلال استخدام مؤشر أسعار المستهلك، ومعامل الانكماش لكل من الناتج المحلي للقطاع الهيدروكربوني وللقطاعات غير الهيدروكربونية، فقد أظهرت تقديرات الاستهلاك الخاص بالأسعار الثابتة، بأنها شهدت معدل نمو إيجابي بلغ 7% في عام 2019، مقارنة بنحو 2% بالأسعار الجارية، وذلك لعله بسبب زيادة الإنفاق على السلع الاستهلاكية والخدمية. كما أن التقديرات للإنفاق الاستهلاكي الحكومي في عام 2019، شهد أيضاً معدل نمو إيجابي بلغ حوالي 16% بالأسعار الثابتة، مقارنة بـ 11% بالأسعار الجارية، ربما بسبب زيادة وتيرة الإنفاق على خدمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (كنفقات جارية ورأسمالية).

وبناءً على ما سبق، وفي ضوء تفاعل قوى العرض والطلب في الاقتصاد، فقد سجل معدل الادخار الإجمالي في دولة قطر تراجعاً بحوالي 16% خلال العام 2019 لتصل حصة الادخار الإجمالي إلى 51% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مقارنة بحوالي 59% في عام 2018 كما في الشكل (2-6). وعلى الرغم من تراجع معدل الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال الفترة (2015-2017)، نتيجة انخفاض إيرادات النفط والغاز، مقارنة بالفترة (2011-2014)، إلا أنه يظل من بين أعلى معدلات الادخار في العالم، ويعبر دائماً عن حساب رأس المال، وإجمالي التكوينات الرأسمالية، والحساب الجاري.

الشكل (2-6): إجمالي الادخار كنسبة % من الناتج المحلي



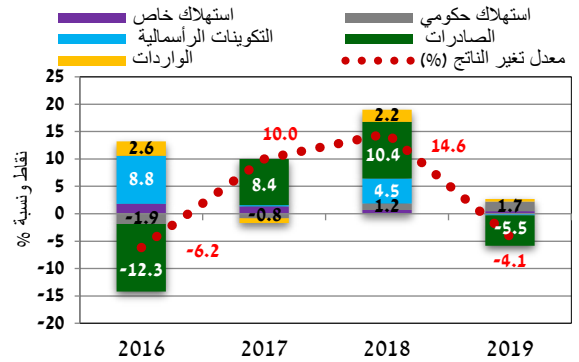
وعلى الرغم من أهمية المؤشرات السابقة الذكر، إلا أنه ينبغي استخدامها كمؤشرات، وليس كأرقام مطلقة، وينبغي توخي الحذر في التعامل معها، لأنها تتعرض لأخطاء حسابية عند تقدير الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق.

الأسمدة)، فضلاً عن سياسة الدولة في دعم الاستثمار في الصناعة التحويلية، لاسيما أنشطة الصناعة الغذائية.

أما فيما يتعلق بمكون الإنفاق الاستهلاكي للأسر (استهلاك خاص)، فقد بلغ حوالي 24% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي، محققاً بذلك زيادة مقدارها 1.5 نقطة مئوية، والتي تشير إلى زيادة في الطلب الكلي بمقدار زيادة معدل النمو السكاني.

تباينت مساهمة مكونات الناتج المحلي الإجمالي حسب نهج الإنفاق في إجمالي معدل تغيره السنوي لعام 2019 بين المساهمة الايجابية والسلبية مقارنة بالعام السابق (2018)، إذ ساهمت جميع المكونات بشكل إيجابي، كما هو موضح في الشكل (2-5). إذ يلاحظ أن مكون الصادرات يفقد عملية التغير

الشكل (2-5): مساهمة بنود الإنفاق إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

في تكوين معدل التغير السنوي للناتج المحلي الاسمي، فعندما تزداد مساهمته يتحرك معدل التغير إلى الأعلى، وعندما تنخفض يتحرك إلى الأسفل. يلبه في قوة التأثير مكون التكوينات الرأسمالية، إلا إن مساهمته تتقلب لأنه يُستخدم كحد باقي (Residual)، لامتناس الفوارق الحسابية الإحصائية، عندما يتم احتساب الناتج المحلي بطريقة الإنفاق، حتى يتساوى مع احتساب الناتج المحلي بطريقة الإنتاج.

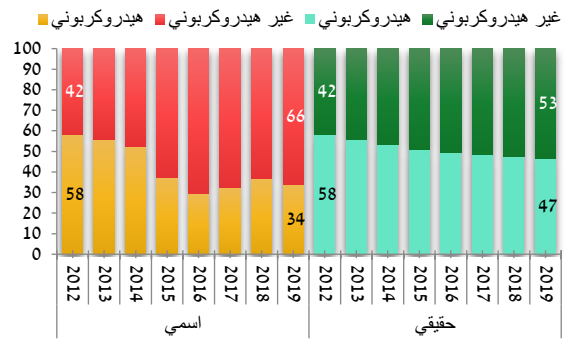
كما تُساهم بقية مكونات الإنفاق في الناتج المحلي في معدل تغيره السنوي، إلا أنها تخضع لعوامل خارجية - على سبيل المثال - الإنفاق الاستهلاكي الحكومي ساهم بصورة إيجابية خلال عامي: (2018 و2019) بعد أن ساهم بصورة سلبية خلال عامي: (2016 و2017)، والذي يعكس دور مستوى الإيرادات النفطية والغازية في زيادة وخفض الإنفاق الاستهلاكي الحكومي.

إمكانيات تطوير الأنشطة القطاعية وتنويعها

ساهمت سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدها دولة قطر خلال الفترة (2014-2016)، سواءً تلك المتعلقة بتنويع الاقتصاد، أو تمويل المشاريع التنموية المتعلقة باستضافة مونديال 2022، أو إجراءات مواجهة تداعيات الحصار³، في تغيير حصص مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

من أجل معرفة تأثير هذه العوامل، والتي تزامنت أيضًا مع تقلبات الأسعار والطلب على منتجات النفط والغاز ومشتقاتها من الصناعة التحويلية خلال الفترة نفسها، سيتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني مع الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني، إما بالأسعار الثابتة (الحقيقية) أو بالأسعار الجارية (الاسمية) كما هو مبين في الشكل (2-7)، إذ يُلاحظ انخفاض بسيط خلال الفترة (2012 – 2019) في حصة القطاع الهيدروكربوني في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لصالح الزيادة في حصة القطاعات غير الهيدروكربونية.

الشكل (2-7): التوزيع النسبي % للقطاعات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

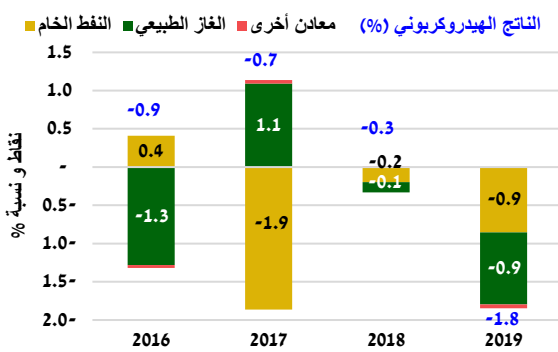
65% من إجمالي صادراتها الهيدروكربونية، والتي بدورها تُشكل حوالي 87% من إجمالي الصادرات القطرية. كما أن أسواق دول شمال شرق آسيا تستحوذ على 75% من الصادرات الغازية لدولة قطر، بينما يُصدر الباقي إلى بقية دول العالم، وخاصة إلى أوروبا، وأمريكا اللاتينية.

ولكون أسعار الغاز جغرافية وليست عالمية، فالأسعار في شمال شرق آسيا أعلى من الأسعار في الأسواق الأوروبية أو الأمريكية، لكن أيضا مرتبطة بأسعار النفط (أنظر: ملحق مفاهيم ومصطلحات اقتصادية ومالية)، وبالتالي فالإيرادات من الغاز الطبيعي معرضة للتذبذب، مثلها مثل الإيرادات من النفط الخام، وإن كانت أقل حدة.

وطبقاً للتقرير السنوي 2019 للمجموعة الدولية لمستوردي الغاز الطبيعي المسال (GIIGNL)، فقد بلغت صادرات دولة قطر من الغاز الطبيعي المسال حوالي 77.8 مليون طن، وهي تشكل حوالي 21.9% من إجمالي ما تم استيراده عالمياً في عام 2019، حوالي 354.7 مليون طن، وبالتالي ما زالت دولة قطر تتنافس مع أستراليا على المرتبة الأولى في تصدير الغاز التي بلغت نسبتها حوالي 21.3%.

وتوضح هذه المقارنة البسيطة مدى تأثير مسار النمو الاقتصادي بمسار سوق المنتجات الهيدروكربونية. ومن ناحية ثانية تشير إلى أهمية زيادة فرص التنويع الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على القطاع الهيدروكربوني، من خلال الاستفادة من التطورات التي شهدتها كثير من الأنشطة الفرعية للقطاعات غير الهيدروكربونية، والتي قادت عملية النمو الاقتصادي خلال

الشكل (2-8): مساهمة أنشطة القطاع الهيدروكربوني (نقاط)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

في المقابل يُلاحظ تقلب حصة القطاع الهيدروكربوني في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، محاكيه بهذه التذبذبات ما حصل من تقلب في أسواق النفط والغاز خلال الفترة نفسها (أنظر: مؤشر أسعار المنتج).

وتلعب عوائد الغاز دوراً محورياً في تكوين نمو الناتج للقطاع الهيدروكربوني، كما يشير الشكل (2-8)، والسبب يعود إلى أن صادرات دولة قطر من الغاز الطبيعي المسال تمثل حوالي

³ لقد فرضت كل من مصر، والسعودية، والإمارات، والبحرين حصاراً جويماً وبرياً وبحرياً على دولة قطر منذ 5 يونيو لعام 2017.

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2018 – 2019

مساهمته تصاعدت في عام 2019 بنسبة 1.2 نقطة مئوية، كما يشير الشكل (2-10).

وتعود هذه التحولات إلى ما شهدته دولة قطر خلال الفترة (2016-2018)، من حركة عمرانية واسعة في مجال البنى التحتية، والاستثمارات العامة والخاصة، أدت إلى تحفيز أنشطة قطاع البناء والتشييد. ومع استكمال معظم المشاريع الإنشائية خلال عامي 2018 و2019، بدأت نسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد في الانحسار، لصالح قطاع الخدمات كالنقل، والمعاملات المالية، والأعمال المساندة، والتجارة. ومع عودة قطاع الخدمات للمساهمة بشكل أكبر في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، تراجعت مساهمة قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والتشييد بحوالي 0.2 و0.22 نقاط مئوية على التوالي.

من ناحية ثانية استمرت المساهمة السلبية لقطاع الهيدروكربونات (التعدين واستغلال المحاجر) في تكوين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2016-2019)، ويرجع ذلك إلى الاستقرار النسبي للكميات المنتجة مع تفاوت محدود ليعكس الصيانة الدورية، والتحديث للعديد من حقول النفط والغاز.

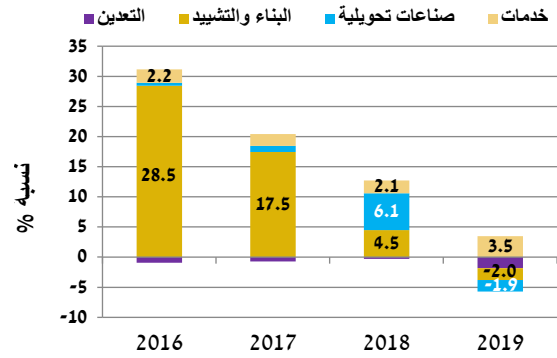
قطاع الخدمات

يُعد قطاع الخدمات بمكوناته المختلفة الإدارية، والتجارية، والاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، أحد أهم قطاعات الاقتصاد القطري، حيث أنه خلال الفترة (2016-2019)، استحوذ في المتوسط على 46.8% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وعلى حوالي 70% من أنشطة الناتج المحلي غير الهيدروكربوني، كما أنه شهد متوسط نمو بلغ 2.4% خلال الفترة نفسها، وساهم في تكوين معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بحوالي 0.82 نقطة مئوية، إضافة إلى مساهمته في توظيف حوالي 44% من القوى العاملة.

معظم أنشطة قطاع الخدمات غير متداولة خارجياً (Non-tradable internationally)، وتتأثر في الغالب بعوامل العرض والطلب المحلية، باستثناء تجارة الجملة والتجزئة، والخدمات اللوجستية المهنية والتعليمية، التي يمكن تصديرها. لقد شجعت دولة قطر خلال السنوات الماضية القطاعين - العام

الفترة (2016-2019) وبمتوسط نمو سنوي بلغ حوالي 5.3%، مقابل سالب 0.95% للقطاع الهيدروكربوني، حيث يُلاحظ من الشكل (2-9)، أن قطاع البناء والتشييد شهد متوسط معدل تغير سنوي بلغ 12%، يليه قطاع الخدمات بـ 2.45%، والصناعة التحويلية بـ 1.4%.

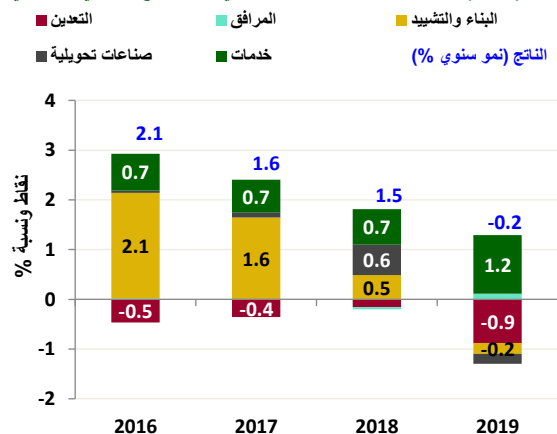
الشكل (2-9): معدل تغير القطاعات الفرعية للناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية، فقد شهدت تحولات في مستويات مساهمتها في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2016-2019)، حيث لعب قطاع البناء والتشييد دور المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي بمتوسط مساهمة سنوية 1.4 نقطة مئوية، بحد أقصى 2.1 نقطة مئوية وبحد أدنى 0.5 نقطة مئوية. ومع ذلك، انخفضت مساهمته في عام 2019 بمقدار 0.22 نقطة مئوية. في المقابل، استقرت مساهمة قطاع الخدمات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمتوسط 0.7 نقطة مئوية خلال الفترة نفسها، لكن

الشكل (2-10): مساهمة القطاعات الفرعية في نمو الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

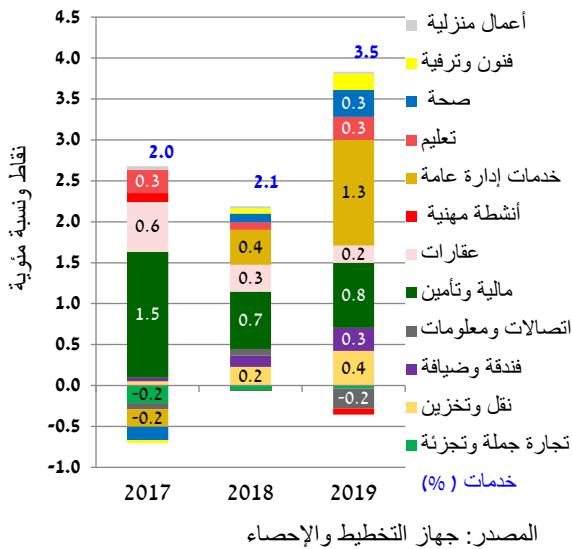
الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2020 – 2022

في بادئ الأمر على رفع تكاليف الاستيراد، وإنحسار أنشطة قطاع النقل والتخزين.

بالإضافة إلى ذلك، أدى حظر الخطوط الجوية القطرية من استخدام المجال الجوي لدول الحصار، أو الذهاب إلى مطاراتها، إلى تقليل عدد وجهات الخطوط الجوية القطرية، التي تُسيّر رحلاتها إليها. كما أن عرقلة الزوار القادمين من دول مجلس التعاون الخليجي، أدى إلى خفض عدد الزائرين من متوسط 116 ألف زائر، خلال النصف الثاني من عام 2016، إلى متوسط 19 ألف زائر خلال النصف الثاني من عام 2017، وظل يتراوح المتوسط حول 18 ألف زائر خلال عامي 2018 و2019. كما أن الخدمات المالية، والتأمين أثرت بصورة مباشرة، وذلك بسبب انخفاض ودائع غير المقيمين في البنوك القطرية، وتقلص الخدمات المصرفية مع دول الحصار.

كما أن إجراءات الحصار أثرت بصورة غير مباشرة على بعض أنشطة قطاع الخدمات، كخدمات الفنون والترفيه، والخدمات العقارية واللوجستية المهنية، وخدمات الأعمال المنزلي، كما يشير الشكل (2-12).

الشكل (2-12): مساهمة الأنشطة المكونة لقطاع الخدمات في معدل نمو

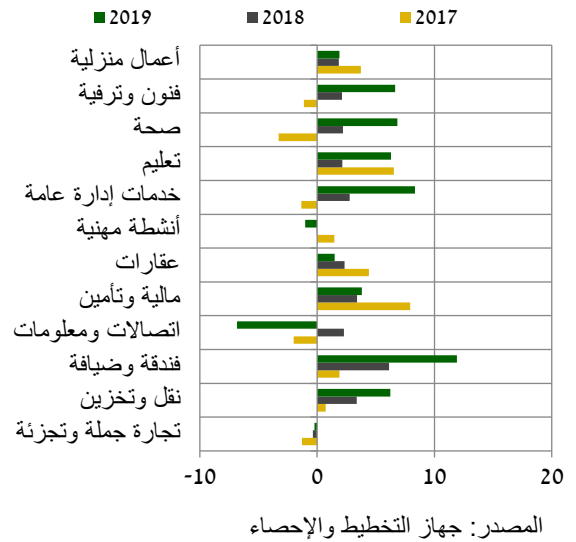


ويقدر التأثيرات السلبية على بعض أنشطة قطاع الخدمات، إلا أن عدداً من الأنشطة شهدت تحسناً ملحوظاً كأشطة تجارة الجملة والتجزئة، والفنادق والضيافة.

والخاص - على الاستثمار في الخدمات العابرة للحدود كالخدمات المالية والتأمين، والاتصالات، والنقل، وبالتالي هناك عوامل خارجية قد تؤثر على مستوى تطور بعض أنشطة قطاع الخدمات.

فمن خلال مراجعة معدلات التغير (النمو والانخفاض) لمكونات قطاع الخدمات بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2016-2017) كما هو موضح في الشكل (2-11)، يلاحظ أنها كانت متقلبة أفقياً وعمودياً. ويشير هذا إلى مدى تأثير مستويات إنتاج القطاعات الأخرى بما في ذلك التعدين، والصناعة التحويلية، ومرافق الكهرباء والماء، والبناء والتشييد على إنتاج مكونات قطاع الخدمات سلباً وإيجاباً.

الشكل (2-11): معدل تغير مكونات قطاع الخدمات (%)



كما تستجيب الأنشطة الخدمية للسياسات الحكومية بما في ذلك إجراءات مواجهة تداعيات الحصار الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص تلك الإجراءات لدعم القطاعات المالية / المصرفية، والنقل، والتجارة، وكذلك الإجراءات لتخفيف الحواجز أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية، بما في ذلك تحسين الحوكمة وتعميق الإصلاحات الإدارية والاقتصادية التي تستفيد منها القطاعات بشكل مباشر وغير مباشر.

أثرت إجراءات الحصار، منذ منتصف عام 2017، فقط على بعض القطاعات الفرعية لقطاع الخدمات، والتي تمثلت في منع وسائل النقل القطرية من استخدام الملاحة البحرية لدول الحصار وإغلاق المنفذ البري الوحيد مع السعودية، والتي أدت

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2018 – 2019

مما مكّنه من استيعاب أكثر من 42% من إجمالي القوى العاملة في دولة قطر، وهو ما يعادل 882,534 عاملاً.

وعلى الرغم مما شهده عامي 2018 و2019 من افتتاح واستكمال عدد من المشاريع التنموية الكبيرة، إلا إن أنشطة البناء والتشييد ظلت قائمة، لاستكمال ما تبقى من المشاريع الكبيرة، واستكمال عدد من المشاريع المتوسطة والصغيرة، التي جعلت القطاع يحافظ على حصته من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عند 14%، وبما يعادل 21% من الناتج غير الهيدروكربوني، إلا أنه في عام 2019 تراجع بحوالي 2%، ويتوقع أن يتراجع خلال السنوات القليلة القادمة.

مرافق الكهرباء والمياه

على الرغم من صغر مساهمة قطاع المرافق (الكهرباء والماء) في تركيب الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، والذي لا يعادل سوى 1.1%، وبقيمة 7.4 مليار ريال في عام 2019، مقارنة مع القيمة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي الاسمي البالغ 667.8 مليار ريال، إلا أنه من أهم القطاعات المحركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في قطر خلال العقد الماضي، وسيظل أحد أهم القطاعات خلال السنوات القادمة.

لقد حقق القطاع نمواً كبيراً خلال الفترة (2014-2017)، إذ وصل في المتوسط إلى 21% بالأسعار الجارية، و5.8% بالأسعار الثابتة. ويُعزى هذا النمو إلى أهمية خدمتي الكهرباء والماء، باعتبارهما أحد أهم مدخلات عوامل الإنتاج، ورافعة أساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد شهدت دولة قطر منذ اعتماد رؤية قطر الوطنية 2030 في عام 2008، طفرة اقتصادية وإنمائية في جميع المجالات، مصحوبة بتوسع أفقي ورأسي في استخدام تكنولوجيا المعلومات، وأتمتة عملية الإنتاج على جميع مستويات الحياة اليومية للأفراد والأسر وكذلك الإنتاج الصناعي والخدمات، وما تتطلبه تلك الطفرة من توفير البنية المؤسسية المناسبة، وتحسين بيئة الأعمال المواتية لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في إنتاج خدمتي الكهرباء والماء بكميات كافية، لتلبية الاحتياجات التنموية المتزايدة (الإطار 2-1).

ومع ذلك فجميع القطاعات الخدمية استطاعت التكيف مع إجراءات الحصار، واستعادت نموها الإيجابي خلال عامي 2018 و2019، باستثناء قطاع تجارة الجملة والتجزئة، الذي شهد تحسناً ملحوظاً، إلا أن نموه ما زال سالباً لعله يعكس الانخفاض النسبي في مبيعات السلع المعمرة، كالسيارات، والأجهزة المنزلية الرئيسية (ثلاجات، غسالات، وغيرها).

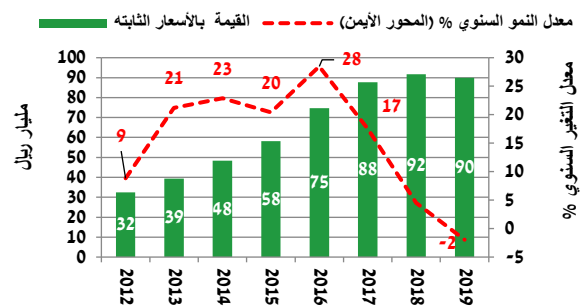
بناءً على ما تقدم، يمكن القول إن نمو الطلب المحلي (استهلاك واستثمار) بحوالي 2.3% في عام 2019، إلى جانب التدابير الاحترازية والإدارية التي انتهجتها عدد من القطاعات، لمواجهة تداعيات الحصار كان لها دوراً بارزاً في استقرار أداء القطاعات الخدمية، كالنقل، والتخزين، والفندقة، والضيافة، والصحة والعمل الاجتماعي، والتعليم، والفنون والترفيه.

أما بالنسبة لمساهمة مكونات قطاع الخدمات في نموه الإجمالي لعام 2019، البالغة 3.5%، كما هو مبين في الشكل (2-12)، فقد جاءت من المساهمة الإيجابية لأنشطة الخدمات العامة، بمعدل 1.3 نقطة مئوية، والخدمات المالية والتأمين بنحو 0.8 نقطة مئوية، يليهما خدمات النقل والتخزين بـ 0.4 نقطة مئوية. كما أن هناك مساهمة سلبية ضئيلة من قبل أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، والاتصالات، والأنشطة اللوجستية.

البناء والتشييد

تنفيذاً للالتزامات الوطنية نحو إنشاء مشاريع بنية تحتية متطورة تواكب متطلبات التنمية المستدامة، وتستجيب لاحتياجات استضافة كأس العالم 2022، فقد شهدت المدن القطرية تطوراً حضرياً، وعمرانياً واسع النطاق خلال الفترة (2012-2017)، نتج عنه أن قطاع البناء والتشييد حقق نمواً عالياً، وصل في المتوسط السنوي إلى حوالي 20%، كما يشير الشكل (2-13)،

الشكل (2-13): مسار قيم ومعدل نمو قطاع البناء والتشييد



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

الأقفي والرأسي لإنتاج وتوزيع الماء والكهرباء للمستهلكين. ومع ذلك التوسع تم بناء محطات النقل وشبكات التوزيع، والذي استمر خلال الفترة (2017-2019)، إلا أن الشركات العاملة في مجال إنتاج الكهرباء والماء لم تتمكن من إضافة كميات جديدة، وإنما اقتصر على استخدام الطاقة الإنتاجية المتاحة لإنتاج ما يلبي الطلب المحلي، ونتيجة لذلك فقد تباطأ إنتاج الكهرباء والماء في عام 2018، مما شهد نمواً سلباً كما يشير الجدول (2-3). إلا أنه منذ منتصف عام 2019 شهدت أنشطة إنتاج الكهرباء والماء نمواً ملحوظاً بلغ 36% و23% على التوالي.

الجدول (2-3): مسار الإنتاج والناتج للكهرباء والماء

2019	2018	2017	2016	
636.3	469.3	543.1	559.7	إجمالي إنتاج المياه (مليون م ³)
48.6	39.5	43.9	42.4	إجمالي الكهرباء المولدة (نيرا/وات/الساعة)
7.4	5.8	6.2	6.0	الناتج المحلي للكهرباء والماء - أسمى (مليار ريال)
4.3	3.4	3.7	3.7	الناتج المحلي للكهرباء والماء - حقيقي (مليار ريال)
				-
36%	-14%	-3%	5%	إجمالي إنتاج المياه (%)
23%	-10%	4%	3%	إجمالي الكهرباء المولدة (%)
28%	-6%	3%	51%	الناتج المحلي للكهرباء والماء - أسمى
27%	-10%	1%	4%	الناتج المحلي للكهرباء والماء - حقيقي

المصدر: المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء واعداد جهاز التخطيط والإحصاء

وبشكل عام فإن التقلب في إنتاج الكهرباء والماء خلال الأعوام الثلاثة الماضية، يعود إلى عدد من العوامل، التي من أهمها: (1) إن استخدام الكهرباء والماء أثناء بناء المشاريع الكبيرة (مترو الدوحة وميناء حمد، ومطار حمد الدولي) قد أدت إلى زيادة الطلب، ولكن بمجرد اكتمال البناء والتشييد لهذه المشاريع انخفض الطلب عليها، ولكنه ازداد عند بدء تشغيل محطة مترو الدوحة، والبدء في استخدام المنشآت الرياضية، ومرافق المدن السكنية الحديثة، (2) إن الصيانة الدورية لمنشآت الإنتاج، والاستكمال التدريجي لمحطات النقل، وشبكات التوزيع الكهربائية لعلها تؤدي إلى توقف جزئي للإنتاج، (3) إن التحسين المستمر في كفاءة الإنتاج، ونقله، وتوزيعه، باستخدام أحدث التقنيات، قد يؤدي إلى تقليل الفاقد، (4) كما إن جهود التوعية في ترشيد الاستخدام ربما تساعد في تقليل الطلب الكلي.

وبحسب تقرير المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية فقد بلغ نصيب الفرد في قطر من الاستهلاك السنوي للطاقة الأولية في عام 2019، حوالي 116.7 برميل من النفط المعادل (Barrels of oil equivalent)، وبالتالي فقد احتلت المرتبة الأولى عالمياً، يليها نصيب الفرد في كوريا الجنوبية بـ 99.9 برميل، والإمارات بـ 80.8 برميل، والكويت بـ 63.6 برميل، والسعودية

لقد أظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، خلال الفترة (2011-2016) بأن قطاع الكهرباء والماء حقق نمواً قوياً، ولكن باتجاه تنازلي منذ عام 2013، ويرجع ذلك إلى التوسع

الإطار (1-2): التركيبة المؤسسية لإنتاج الكهرباء والماء

تم تأسيس وزارة للكهرباء والماء في عام 1971، لإدارة مرافق إنتاج الكهرباء والماء، وتوصيلها للمدن السكنية، والمنشآت الصناعية والخدمية. ولما وكية التطور الاقتصادي والاجتماعي، والتوسع الحضري، الذي شهدته دولة قطر منذ عام 1997، بعد تصدير أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال، كنفته الدولة جهودها لتحقيق الأمن المائي والكهربائي، من خلال إعادة هيكلة قطاع الكهرباء والماء، وإنشاء نظام متكامل ومتقدم للبنية التحتية للطاقة والمياه، وذلك من خلال استخدام أحدث تكنولوجيا الإنتاج، والالتزام بالمعايير الدولية، والتي تتطلب شراكة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي حتى يتم الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والخبرة العالمية.

ولغرض تحسين الأداء واستكمال مهمة إعادة الهيكلة، تم فصل مرافق إنتاج الكهرباء والماء عن مهمة تطوير وإدارة شبكات نقل وتوزيع، الكهرباء والمياه على النحو الآتي:

أولاً: فيما يتعلق بإنتاج الكهرباء والماء، تم اعتماد نظام عالمي يسمى "الإنتاج المستقل للكهرباء والمياه" IPWP's (Independent Power and Water Providers) حيث تم إسناد مهمة إنشاء مرافق إنتاج الكهرباء والمياه لشركات مستقلة، ومساهمة بين القطاعين العام والخاص، حيث سينتج هذا الترتيب للقطاع الخاص الفرصة للمشاركة في الاستثمار في مشاريع التنمية، التي كانت تحتكرها الحكومة سابقاً. وبالتالي، فعلمية توليد الكهرباء، وإنتاج الماء في قطر حالياً تتم عبر مرحلتين:

1. تزود مؤسسة قطر للبتروال المنتجين المستقلين للكهرباء والماء (IPWP) بالوقود المناسب لعملية الإنتاج، أي الغاز الطبيعي المسال
2. تنتج شركات IPWP كلتا السلعتين (كهرباء وماء). حيث يأتي معظم الإنتاج من شركة الكهرباء والماء القطرية التي تأسست عام 1990، كشركة مساهمة (62% من إجمالي إنتاج الكهرباء، وحوالي 79% من إنتاج الماء)، فيما توفر مجموعة من الشركات المستقلة المملوكة للمستثمرين المحليين والأجانب البقية

ثانياً: تم تأسيس المؤسسة العامة للكهرباء والمياه "كهراء"، وفقاً للقانون رقم 10 لعام 2000 كمؤسسة حكومية مستقلة لإدارة عملية إنشاء وصيانة شبكات النقل والتوزيع، ومن ثم إدارة الجوانب المالية والإدارية لتقديم خدمات الماء والكهرباء للمستهلكين.

وحتى عام 2017، بلغ عدد المشتركين في خدمة المياه 317.2 ألف مشترك، بينما الكهرباء 364.6 ألف مشترك، موزعة 24% لأغراض الصناعة، و69% للاستهلاك المنزلي، وحوالي 6% يتم استخدامه داخل محطات توليد الطاقة وتحلية المياه. كما يبلغ الفاقد منه حوالي 6%.

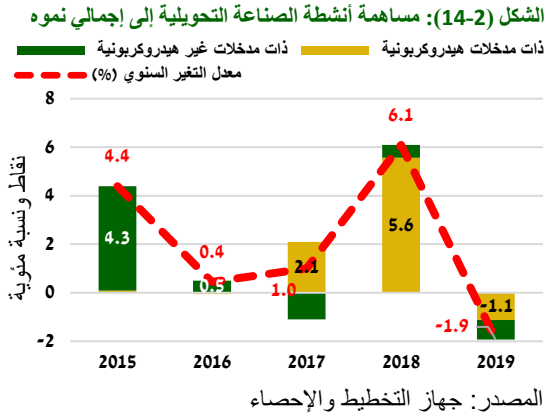
الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2018 – 2019

تأثير إيجابي. فقد كانت معدومة بالنسبة لمجموعة الأنشطة الصناعية ذات المدخلات الهيدروكربونية، بسبب محدودة العلاقة مع دول الحصار في أنشطة هذه المجموعة. أما التأثير الإيجابي فقد كان من نصيب مجموعة الأنشطة الصناعية ذات المدخلات غير الهيدروكربونية، التي استفادت بعض أنشطتها من الدعم الحكومي للمشاريع الصناعية، والزراعية المتعلقة بتحقيق الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الاستهلاكية، وخاصة السريعة التلف منها (غير المعمرة)، وتلك التي يمكن إنشاءها ونقل تكنولوجيتها بسرعة، مثل: المنتجات الغذائية من الأطعمة الطازجة ومنتجات الألبان، التي حققت أنشطتها نمواً بلغ حوالي 7% و6%، و1.1% على التوالي، خلال الأعوام: 2017، 2018، و2019.

ب 52.6 برميل، والسبب يعود لاستخدامات مشتقات الطاقة الأولية في إنتاج الكهرباء، وتحلية المياه.

الصناعة التحويلية

منذ اعتماد نهج التنوع الاقتصادي، وتنمية القطاع الخاص في عام 2008، كأحد الغايات الاستراتيجية لرؤية قطر الوطنية 2030، كان ولا يزال قطاع الصناعة التحويلية أحد الخيارات الاستراتيجية، لتحقيق التنوع، نظراً لما يتمتع به من إمكانيات واعدة وفرص متعددة تمكن من توسيع قاعدته الإنتاجية أفقياً وعمودياً. ولذلك فقد اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات التشريعية، والقانونية، والإدارية، لتحسين بيئة الأعمال في مجال الصناعة التحويلية، وقدمت عدداً من الحوافز المالية والعينية، التي أدت في مجملها إلى توسيع القاعدة الإنتاجية للقطاع.



وتنقسم أنشطة قطاع الصناعة التحويلية إلى مجموعتين: مجموعة الأنشطة الصناعية ذات المدخلات الهيدروكربونية، كصناعة التكرير، والبتروكيماويات، والأسمدة، التي تستحوذ على 57% من إجمالي أنشطة القطاع. ومجموعة الأنشطة الصناعية ذات المدخلات غير الهيدروكربونية مثل صناعة المواد الغذائية ومواد البناء والتشييد، التي تستحوذ على حوالي 43% من إجمالي القطاع.

ونتيجة للتطورات التي مرت بها عدد من أنشطة كل مجموعة خلال الفترة (2015-2019)، تبدلت مساهمة كل مجموعة في تكوين معدل نمو الناتج لقطاع الصناعة التحويلية ما بين مساهمة إيجابية، ومساهمة سلبية، كما يشير الشكل (2-14). فعلى سبيل المثال وليس الحصر، لقد أسهم بدء إنتاج مصفاة رأس لفان، رقم (2) من ضمن أنشطة مجموعة ذات المدخلات الهيدروكربونية في تحقيق معدل نمو مرتفع للقطاع، إلا أنه في الفترة نفسها شهدت بعض أنشطة المجموعة في مجال صناعة البتروكيماوية والأسمدة عمليات صيانة، وتحديث، أدت إلى اعتدال المساهمة في النمو، فضلاً عن التأثير غير المباشر لتقلب أسعار النفط والغاز العالمية، وتقلب الطلب العالمي على المنتجات الخام، والنصف مصنعة في قطر.

ويقدر ما أحدثته تداعيات الحصار الاقتصادي من تأثير سلبي على بعض أنشطة قطاع الخدمات كما ذكر آنفاً، إلا أن تأثيرها على أنشطة قطاع الصناعة التحويلية كانت إما معدومة، أو لها

اقتصادات القوى العاملة والسكان

بلغ عدد سكان دولة قطر في نهاية عام 2019 حوالي 2.8 مليون نسمة، وعدد القوى العاملة حوالي 2.1 مليون عامل، وتستحوذ القوى العاملة الوافدة على حوالي 94.9% من الإجمالي. ونظراً لارتباط نمو القوى العاملة الوافدة بمدى الحاجة الاقتصادية لاستقطابها، فإن متغيرات النمو الاقتصادي تلعب دوراً محورياً في مسار معدل التغير السنوي للسكان.

فمن التوزيع النسبي للعمالة الوافدة حسب الأنشطة الاقتصادية ومستويات نموها، كما يبين الجدول (2-4)، يتضح أن قطاع البناء والتشييد استوعب حوالي 44.2% من إجمالي العمالة الوافدة في عام 2019، يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 12.6%، والخدمات العقارية مع خدمات الفنادق والضيافة بنسبة 8.8%، والخدمات المنزلية بنسبة 8.7%، والصناعة التحويلية بنسبة 7.6%، والخدمات العامة بما في ذلك التعليم والصحة بنسبة 5%. وعلى الرغم من أن نسبة 5% قليلة، إلا أنه من الواضح أن هؤلاء الأشخاص سيكونوا ذات مؤهلات عالية.

الجدول (2-4): التوزيع النسبي للقوى العاملة لعام 2019

القطاعات	النسبة (%)
الأنشطة المالية والتأمين	0.5%
النقل والتخزين	3.1%
المعلومات والاتصالات	0.6%
الكهرباء / الغاز والمياه	1.1%
القطاعات المتداولة (التي يمكن تسويق منتجاتها خارجياً)	
(الهيدروكربون) التعدين والمحاجر	4.5%
الزراعة	1.4%
الصناعة التحويلية	7.6%
تجارة الجملة والتجزئة	12.6%
الأنشطة المهنية والتقنية	0.9%
القطاعات غير المتداولة	
البناء والتشييد	44.2%
صحة وتعليم وخدمات اجتماعية	5.0%
خدمات إدارية وعقارية وفندقية	8.8%
فنون الترفيه	1.1%
أنشطة المنزلية	8.7%

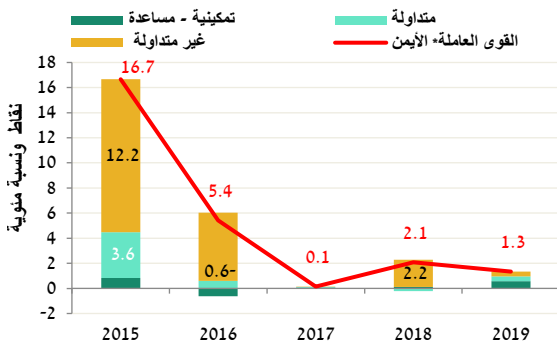
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

وللتعرف على أبعاد توزيع العمالة الوافدة بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، تم تصنيف القطاعات الفرعية الاقتصادية للناجح المحلي الإجمالي، وفقاً لطبيعة منتجاتها، ومدى قابلية تلك المنتجات للتداول (Traded internationally) في الأسواق الدولية، كما يشير الجدول (2-4)، على افتراض أن العمالة الوافدة المطلوبة لإنتاج السلع المتداولة، التي تمثل 27% من الإجمالي، ستكون أكثر تأهيلاً وخبرة، وبالتالي ستكون لديها القدرة على النمو والاحتفاظ بالوظائف. إن الاحتفاظ بأغلبية القوى العاملة في القطاعات غير القابلة للتداول (Non-tradable)، والتي تمثل 68% من الإجمالي، ستعتمد على مستوى الطلب المحلي، الذي بدوره سيخضع لتقلبات الدورة الاقتصادية، التي قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى تسريح العمالة خلال فترة الركود.

من ناحية أخرى، فإن القوى العاملة في القطاعات التمكينية (enable/supporting sectors) التي تدعم الاقتصاد ككل، بما في ذلك الاتصالات، والمرافق، والأنشطة المالية، والتأمين، والنقل، والتي تمثل 6% تحظى باستقرار نسبي أمام تقلبات الدورات الاقتصادية، إلا أنها تعتمد على مدى استقرار الاقتصاد الكلي للبلد.

شهدت القوى العاملة الوافدة خلال الفترة (2015-2019) معدلات نمو متفاوتة كما يشير الشكل (2-15)، حيث وصلت في المتوسط إلى 4.8%، وتراوحت ما بين موجب 16.7% كحد أقصى في عام 2015، وسالب 0.04% كحد أدنى في عام 2017، نتيجة لشعور عدم اليقين الناجم عن الحصار الاقتصادي، إلا أنه مع اضمحلال تداعيات الحصار عاد سوق العمل للنمو مجدداً بمعدل 2.1% و 1.3% خلال عامي 2018 و 2019 على التوالي.

الشكل (2-15): مساهمة العمالة الوافدة إلى إجمالي نمو القوى العاملة



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء* (تم استبعاد القوى العاملة في قطاع الهيدروكربونات)

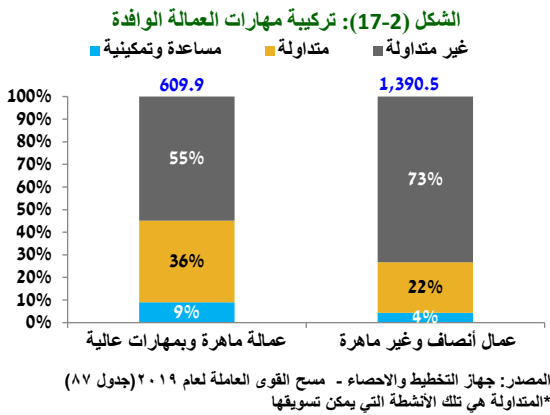
ولهذا وبناءً على ما تصفه البيانات في الجدول، يمكن القول إن الطلب على العمالة الوافدة سيظل مرتبطاً وإلى حد كبير بمستوى أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، من حيث انكماش أو نمو أي من هذه القطاعات، كما سيخضع أيضاً لمستوى حجم ومهارة القوى العاملة التي تتطلبها القطاعات الاقتصادية، وكذلك بحسب طبيعة الأنشطة الاقتصادية، ونوعية المنتجات وجودتها، من حيث قابليتها للتداول من عدمه.

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2018 – 2019

والتي تعادل 30.5% من إجمالي العمالة الوافدة (2.0 مليون عامل)، كما يشير الشكل (2-17)، يتوزعون على القطاعات ذات الأنشطة غير المتداولة مثل قطاع البناء والتشييد بنسبة 55%، ثم على القطاعات ذات الأنشطة المتداولة بنسبة 36%، والتي تتكون من أنشطة القطاع الصناعي بشقية الهيدروكربوني، وغير الهيدروكربوني، ثم على القطاعات ذات الأنشطة المساعدة، والتمكينية: مثل (المرافق، والاتصالات، والبنوك) بنسبة 9%.

أدى التطور الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد الوطني خلال السنوات الماضية على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية إلى توفير فرص عمل لمئات الآلاف من العمالة شبه الماهرة وغير الماهرة، بحيث وصل عددهم في عام 2019 إلى أكثر من 1.4 مليون عامل، أي ما يعادل 69.5% من إجمالي العمالة الوافدة. وتتوزع هذه القوة العاملة على القطاعات الفرعية المنتجة للسلع والخدمات غير المتداولة بنسبة 73%، تليها القطاعات الفرعية المنتجة للسلع والخدمات المتداولة بنسبة 22%، تليها القطاعات الفرعية ذات الأنشطة الداعمة والتمكينية بنسبة 4%، كما يشير الشكل (2-17).

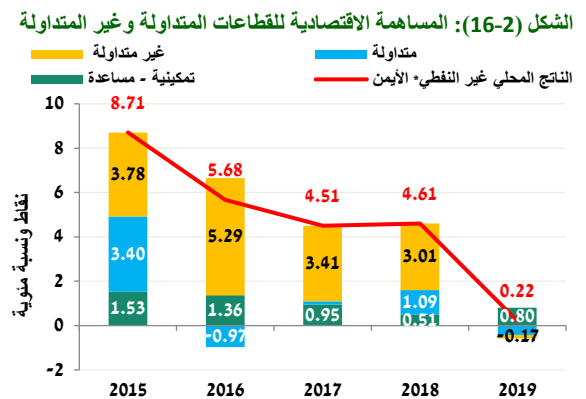
وعلى قدر ما يستفيد الاقتصاد القطري من خدمات العمالة شبه الماهرة وغير الماهرة، فالدول التي تصدر مثل هذه العمالة تستفيد من خلال العوائد المالية والخبرات العملية التي تكتسبها أثناء عملها في مشاريع قطر التنموية. إذ بلغ إجمالي التحويلات الجارية للعمالة الوافدة (الحوالات) خلال الفترة (2019-2011) حوالي \$102 مليار دولار، بمتوسط سنوي \$11.4 مليار دولار.



من خلال تحليل مسار مساهمة أنشطة إنتاج السلع والخدمات المتداولة، مقابل أنشطة إنتاج السلع والخدمات غير المتداولة في تكوين معدل التغير السنوي للقوى العاملة، يتضح من الشكل (2-15) أن أنشطة إنتاج السلع والخدمات غير المتداولة لعبت دوراً محورياً خلال عامي: 2015 و2016 في زيادة الطلب على القوى العاملة، وبالأخص في مجال البناء والتشييد، لمواجهة تنفيذ مشاريع البنى التحتية اللازمة لاستضافة كأس العالم 2022 بمعدل 12 نقطة مئوية من إجمالي نمو القوى العاملة 16.7% في عام 2015، فيما يلاحظ تراجع وتيرة نمو العمالة في عام 2017، بسبب تداعيات الحصار الاقتصادي، إلا أنه ما لبث أن شهد نمواً معتدلاً خلال عامي: 2018 و2019.

أما من خلال تحليل مسار مساهمة أنشطة إنتاج السلع والخدمات المتداولة مقابل أنشطة السلع والخدمات غير المتداولة، من حيث المساهمة في تكوين معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير الهيدروكربونية (غير النفطية) الشكل (2-16)، يُلاحظ أن الأنشطة غير المتداولة ظلت ثابتة مع بعض التذبذبات البسيطة في مساهمتها، بينما تراجعت مساهمة الأنشطة المتداولة، نتيجة تراجع أسعار النفط والغاز منذ منتصف عام 2014. وبالنسبة لأنشطة القطاعات التمكينية (المساعدة والداعمة)، فهي تنمو وتزدهر بازدهار أي من الأنشطة المتداولة وغير المتداولة، إلا أنها تتأثر أكثر بمسار أنشطة السلع والخدمات المتداولة.

ووفقاً لنتائج مسح القوى العاملة لعام 2019، فإن العمالة الماهرة وذوي المهارات العالية، يحظون بتمثيل جيد في تركيبة سوق العمل في الاقتصاد القطري، ليصلوا إلى 609.9 ألف عامل،



المصدر: جهاز التخطيط والاحصاء* (تم استبعاد رسوم الاستيراد والخدمات المالية المقاسة بصورة غير مباشرة)

هناك عدد من العوامل التي تؤثر على مؤشر أسعار المستهلك، وتحريكه إما إلى الأعلى، أو إلى الأسفل: وأهمها العوامل الديناميكية المتعلقة بتوافر السلع والخدمات، ومستوى العرض والطلب للسلع، وما إذا كانت السلع الاستهلاكية المعنية بتحريك المؤشر يتم إنتاجها محلياً أو استيرادها. بالإضافة إلى إمكانية تأثير مؤشر الأسعار بدناميكيات السياسات الاقتصادية، ولا سيما السياسات المالية والنقدية التي تتبناها دولة قطر ممثلة بوزارة المالية ومصرف قطر المركزي، لمواجهة آثار تداعيات الحصار، وتداعيات الإجراءات لاحتواء الفيروس (كوفيد-19).

فمن الجدير بالذكر، أن أحد أهم مجموعات سلة أسعار المستهلك، التي تأثرت وما زالت تتأثر بدناميكية العرض والطلب منذ عام 2016، هي مجموعة المساكن (الإيجارات، وتكلفة خدمات المرافق)، والتي تُستبعد من قبل جهاز التخطيط الإحصاء، لاحتساب المؤشر الأساسي لأسعار المستهلك، حيث انخفض مؤشر مجموعة المساكن من موجب 3.9% في عام 2015، إلى سالب 1% في مارس 2016، واستمر في التذبذب بالقيم السلبية خلال السنوات الثلاث الماضية، وأصبح متوسط التراجع خلال الفترة (يناير 2019 - يوليو 2020)، حوالي 3.4%.

أما بالنسبة لمجموعات مؤشر أسعار المستهلك، التي تأثرت بتداعيات الحصار الاقتصادي، فقد مرت بثلاث مراحل، كما هو مبين في الشكل (2-19). المرحلة الأولى: في الفترة المباشرة بعد الحصار (مايو 2017 - مايو 2018)، لعبت مجموعتا النقل والغذاء كمحركان للمؤشر الأساسي إلى الأعلى من متوسط 1.1% إلى متوسط 2%، ويرجع ذلك إلى زيادة تكاليف استيراد المواد الغذائية الناجمة عن ارتفاع تكاليف النقل. بينما لعبت مجموعتا السكن والأنشطة المتعلقة بالسياحة: كالفنون والترفيه دور المحركان للمؤشر العام إلى الأسفل من متوسط 0.5% إلى متوسط 0.1%، ثم إلى متوسط 0.3% خلال الفترة نفسها، ويرجع ذلك، إلى انخفاض عدد الزوار من دول مجلس التعاون الخليجي، الذين غالباً تستفيد منهم الخدمات الفندقية والمطاعم، وكذلك خدمات الفنون والترفيه، مما أدى إلى زيادة المعروض من الخدمات السياحية مقابل انخفاض الطلب، وهو ما دفع مقدمي الخدمات إلى خفض الأسعار.

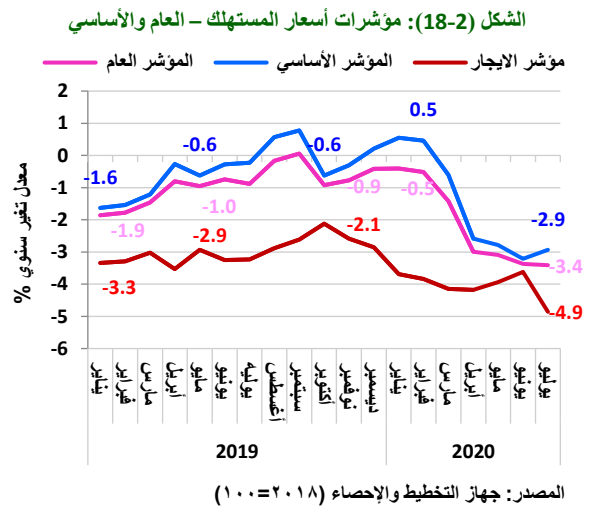
من ناحية أخرى، وبالنظر إلى المشاريع التنموية التي يتم تنفيذها خلال الفترة الحالية والمستقبلية، من المتوقع استمرار الحاجة إلى العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة. على سبيل المثال، سيتطلب التوسع المتوقع في مطار حمد الدولي، وميناء حمد، وفي إنتاج الغاز من حقل غاز الشمال نسبة عالية من العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة. بالإضافة إلى أنه نظراً لأن الاقتصاد القطري يتجه حالياً نحو اقتصاد رقمي قائم على المعرفة، ولا سيما مع التنفيذ الحالي لاستراتيجية تعزيز دور أنشطة البحوث والتطوير والابتكار، وبالتالي فمن المتوقع أن العمالة ذات المهارات العالية سوف تزدهر خلال العقد القادم.

الأسعار

الرقم القياسي لأسعار المستهلك

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (CPI)⁴ في قطر انخفاضا ملحوظا في معدل تغيراته الشهرية في عام 2019، مما تسبب في إنكماش المتوسط السنوي بسالب 0.89%، مقارنة بمتوسط سنوي إيجابي 0.11% في عام 2018.

أما بالنسبة للفترة (يناير - يوليو من عام 2020)، فقد زادت حدة الإنكماش في الاسعار لكل من المؤشر العام والمؤشر الأساسي إلى متوسط سالب 2.2% ومتوسط سالب 1.6% على التوالي، ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة منذ مارس 2020 لمواجهة تداعيات (كوفيد-19)، كما يشير الشكل (2-18).



⁴ من بداية عام 2020 تم تغيير سنة الأساس من 2013 إلى 2018

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2018 – 2019

المؤشر العام لأسعار المستهلك، يتبين من الشكل (2-19)، أن مؤشر أسعار التعليم ظل يساهم بصورة إيجابية منذ ما قبل الحصار (مايو 2017)، لكن مساهمته ازدادت خلال السنة الثانية من الحصار (مايو 2018)، بسبب الارتفاع في الرسوم الدراسية، كما أن تطبيق الضريبة الانتقائية على السلع الضارة (التبغ ومشروبات الطاقة) منذ بداية شهر يناير 2019، ساهم بصورة إيجابية في رفع المؤشر العام. ونظراً لارتباط تكاليف النقل بأسعار الوقود على المستويين المحلي والدولي، فإن قطاع النقل شهد مساهمة إيجابية في المؤشر العام منذ فترة ما قبل الحصار، إلا أن مساهمته تضاعفت خلال السنة الثالثة للحصار (مايو 2020).

أما مؤشر التسلية (الفنون والترفيه)، الذي يقيس الأنشطة السياحية، ويعكس ديناميكية أسعار السلع والخدمات السياحية في كل من الأسواق المحلية والدولية، فقد ظلت مساهمته سالبة منذ ما قبل الحصار، إلا أن حدة انخفاضها زادت خلال السنة الثالثة للحصار (مايو 2020)، بلا شك بسبب تداعيات احتواء فيروس Covid-19 ووقف السفر العالمي.

وكذلك بالنسبة لمؤشر الاتصالات فقد ظلت مساهمته بالسالب، وازدادت حدتها خلال السنة الثالثة للحصار (مايو 2020)، بسبب التخفيضات الترويجية خاصة في المكالمات الدولية وأسعار أجهزة الاتصالات السلكية، واللاسلكية.

المرحلة الثانية: كانت خلال الفترة (مايو 2018 - ديسمبر 2019) عندما بدأ تأثير الحصار يتضاءل، شهد متوسط المؤشرين العام والأساسي انخفاضاً ملحوظاً، الشكل (2-19).

المرحلة الثالثة: كانت خلال الفترة (يناير - يوليو من عام 2020)، من عام 2020 عندما أدت إجراءات احتواء الفيروس (كوفيد-19) إلى زيادة حدة تراجع المؤشر العام منذ شهر مارس 2020، إذ بلغ متوسط الفترة نفسها حوالي سالب 2.2%، بينما تراجع الأساسي بمتوسط 1.6%، خلال الفترة نفسها.

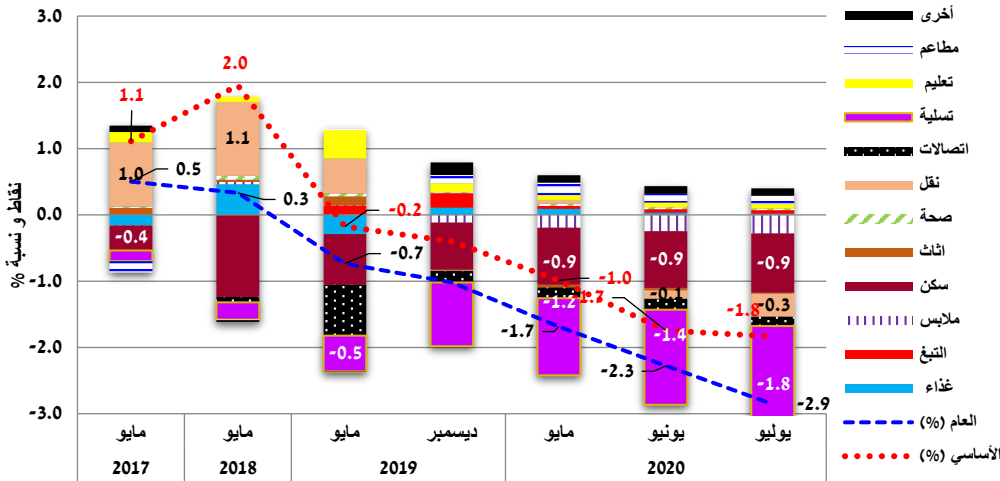
ساهمت التدابير التي اتخذتها الحكومة لمواجهة تداعيات الحصار في تراجع المؤشر منذ (مايو 2018)، والتي من أهمها: توسيع أنشطة إنتاج الأغذية، كالخضروات، والفواكه، ومنتجات الألبان، واللحوم البيضاء، وإيجاد طرق شحن جديدة إلى الأسواق الدولية مباشرة من الموانئ القطرية - الدوحة والرويس وميناء حمد - بالإضافة إلى التسهيلات الإدارية المقدمة للمصدرين والمستوردين لتزويد السوق المحلية بجميع السلع الغذائية وغير الغذائية، مما قلل من تكاليف الاستيراد، لتسجل بذلك مجموعة الغذاء مساهمة سلبية خلال السنة الثانية للحصار (مايو 2019)، لكنها ساهمت بصورة إيجابية ضئيلة خلال السنة الثالثة للحصار (مايو 2020)، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة.

من الجدير بالذكر أن الافتتاح الرسمي لميناء حمد في سبتمبر 2017 كان له الأثر الأكبر في التغلب على جميع معوقات استيراد البضائع مباشرة بدون وسيط ثالث، نظراً لما تتميز به

من قدرة على استقبال، وتقديم الخدمات لمختلف أحجام السفن والبواخر بقدرة استيعابية بلغت 2.5 مليون حاوية نمطية سنوياً (سعة 20 قدماً)، مما سهل استخدام عدد من طرق الشحن البحري التي تربط قطر بالموانئ العالمية.

ولمزيد من التوضيح، لمساهمة بقية مكونات

الشكل (2-19): مجموعات سلة مؤشر أسعار المستهلك



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء - ملاحظة: يتم النظر للتأثير كبعد قياسي للشكل وليس كمجموع للقيم كنقاط مئوية

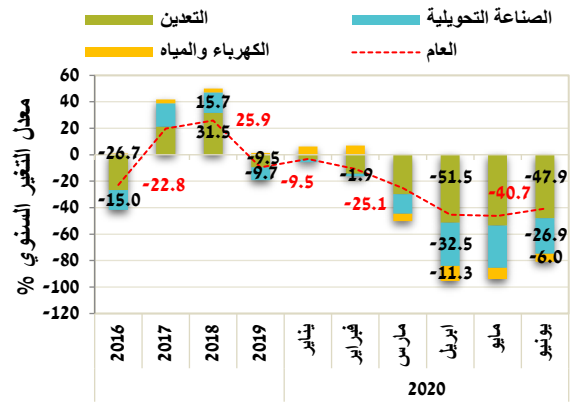
وفي السياق نفسه، يستمر مؤشر تكاليف السكن - الذي يعكس بشكل أساس مستوى الإيجارات- في الضغط على المؤشر العام منذ بداية عام 2016. إذ يمكن ملاحظة تأثيره الكبير من خلال مقارنة المؤشر العام بالمؤشر الأساسي، والفرق بينهما قبل الحصار هو 0.95 نقطة مئوية وبعد الحصار، أصبح 1.6 نقطة مئوية.

الرقم القياسي لأسعار المنتج

يقيس مؤشر أسعار المنتج (Producer Price Index) متوسط سعر البيع للسلع الصناعية المصدرة، أو المباعية في السوق المحلي في قطر. وهي تتألف من ثلاث مجموعات صناعية هي: التعدين (72.7%)، والصناعة التحويلية (26.8%)، والمرافق (0.5%)، مستبعدين أجور الصيانة والإصلاحات من حساب الـ PPI.

وفي هذا السياق، يشير الشكل (2-20)، إلى أن مؤشر أسعار المنتج ارتفع من سالب 22.8% في نهاية عام 2016، إلى معدل موجب قدره 25.9% في نهاية عام 2018. وتلعب أسعار النفط والغاز العالمية دورًا محوريًا في تشكيل مؤشر أسعار المنتج،

الشكل (2-20): معدل تغير مكونات مؤشر أسعار المنتج



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

لأن 90% منه يتكون من قطاع التعدين والصناعة التحويلية، ونظرًا لتقلب أسعار النفط والغاز العالمية خلال عام 2019 كما هو موضح في الإطار (2-2)، شهد مؤشر أسعار المنتج تقلبات تنازلية، بلغت في المتوسط دون الصفر في عام 2019.

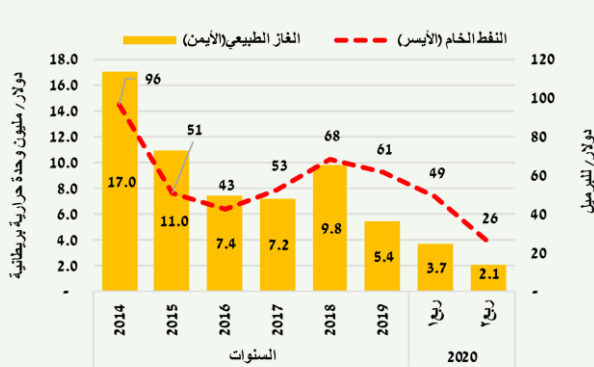
الإطار (2-2): مسار تطور مؤشرات أسعار النفط والغاز

مرت أسعار النفط والغاز خلال الفترة (2014 – يونيو 2020) بعدة مراحل كما هو موضح في الشكل أدناه. حيث تراجعت أسعار النفط الخام، ما بين \$96 دولار للبرميل كحد أقصى، و\$26 دولار للبرميل كحد أدنى عندما انخفضت خلال الربع الثاني من عام 2020 نتيجة فائض العرض الناجم عن انخفاض حاد في الطلب بسبب الانكماش الاقتصادي العالمي الناجم عن كوفيد-19. بمتوسط ربعي حوالي \$56 دولار للبرميل وبتباين معياري يبلغ \$19 دولار خلال الفترة نفسها، تشير هذه الإحصائيات إلى شدة تقلب الأسعار، والذي يرجع إلى عدد من العوامل المؤثرة، التي من أهمها: (1) تذبذب مستوى المعروض من الإنتاج العالمي، (2) وتقلب مستوى الطلب من قبل الدول الصناعية الكبرى، وربما خاصة الولايات المتحدة، والصين، واليابان.

ومن نافذة القول إن الدول المستوردة للنفط والغاز تستفيد عندما تنخفض الأسعار، بينما تتضرر البلدان المصدرة، لأنها تساهم في تآكل مدخراتها، خاصة تلك البلدان التي يكون فيها السعر المنخفض أقل من السعر التعادلي المطلوب لتحقيق توازن في الميزانية العامة للدولة، وتوازن في الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

وبالمثل حدثت تقلبات في أسواق الغاز ومشتقاته، ولا سيما في السوق الفورية. لقد تقلبت في شرق آسيا على أساس الأسعار في اليابان، ما بين \$17 دولار لوحدة حرارية بريطانية كحد أقصى، و\$2 دولار لوحدة حرارية بريطانية كحد أدنى وبمتوسط ربعي حوالي \$8 دولار لوحدة حرارية بريطانية، وبمعدل انحراف \$4 دولار. إلا أن هناك نسبة كبيرة من مبيعات الغاز تتم عبر العقود الأجلة والمستقبلية، والتي بدورها ترتبط بشروط تحافظ على استقرار أسعار العقود مما يجعلها أقل عرضة للتذبذب.

شكل للإطار (2-2): متوسط أسعار النفط والغاز الطبيعي



المصدر: صندوق النقد الدولي - قاعدة بيانات الأسعار الأولية

الإطار (2-3): البناء المؤسسي لبورصة قطر

تلعب بورصة قطر (QSE) دورًا محوريًا في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفير آليات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المستوى الجزئي، التي من ضمنها: (1) توفير آلية للشركات المحلية لتداول مجموعة متنوعة من المنتجات المالية بطريقة شفافة وعادلة، (2) توفير وسائل لجذب المدخرات الأجنبية والمحلية، (3) توفير فرص للمشاركة في إنشاء المشاريع التنموية من قبل صغار المستثمرين المحليين حتى يتمكنوا من تنمية مدخراتهم النقدية، (4) إصدار عدد من المؤشرات اليومية التي تراقب الوضع الاستثماري في دولة قطر سواءً من حيث مجالاته أم اتجاهاته، الأمر الذي سيعمل على تحفيز الشركات المحلية لتحسين أدائها وتوفير المعلومات الصحيحة.

أما على المستوى الكلي، فإن البورصة تساعد بشكل غير مباشر في امتصاص السيولة النقدية وتقليل الإنفاق الاستهلاكي لصالح الإنفاق الاستثماري، وكذلك جذب الاستثمار الأجنبي، الذي لا يجلب الأموال فقط وإنما أيضا يجلب المعرفة والابتكارات. فبورصة قطر تقيس مستوى أداء أنشطتها من خلال استخدام ثلاثة مؤشرات رئيسية وثمانية مؤشرات فرعية (أنظر: ملحق مفاهيم ومصطلحات اقتصادية ومالية). وإلى جانب المؤشر العام، ومؤشر العائد الإجمالي، فإن مؤشر جميع الأسهم يمكن المستثمرين من المقارنة مع أداء مؤشر ستاندرد أند بور، وكذلك مع مؤشرات أسواق البورصات الخليجية. ونظرًا لثقة ومصداقية بورصة قطر في الأسواق المالية العالمية، الناتجة عن إصلاح أنظمتها التشريعية والإدارية، مما جعلها تتماشى مع المعايير الدولية منذ عام 2012، فبورصة قطر انضمت تدريجياً إلى التصنيفات العالمية لأسواق رأس المال الناشئة مثل: مؤشر (Morgan Stanley Composite Index) MSCI (مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال)، ومؤشر Russell's FTSE (فوتسي راسل)، ومؤشر S&P Dow Jones (أس اند بي دو جونز)، مما ساعد على جذب المستثمرين الأجانب.

عام 2016 كيوام أساس، لتسهيل المقارنة مع المؤشر العام، بالإضافة إلى مراقبة أدائهما خلال الفترة (أغسطس 2016 – يوليو 2020)، كما هو مبين في الشكل (2-21).

حيث يلاحظ أنه بسبب تداعيات الحصار الاقتصادي على دولة قطر منذ بداية شهر يونيو 2017، انخفضت قيمة المؤشر العام من 11 ألف نقطة، إلى 8 آلاف نقطة في نهاية عام 2017، إلا أنها تعافت منذ بداية عام 2018، حتى نهاية عام 2019، قبل أن تتراجع خلال النصف الأول من عام 2020، بسبب الصدمة المزدوجة على أسواق الأوراق المالية العالمية، الناجمة عن انخفاض أسعار النفط والغاز العالمية، وتداعيات إجراءات احتواء فيروس (كوفيد-19).

وعلى الرغم من الارتباط الجزئي لأسعار النفط والغاز، إلا أن أسعار الغاز الطبيعي المسال لا تزال خاضعة للتفاوت الإقليمي (انظر الملحق). وبما أن معظم صادرات قطر هي الغاز الطبيعي المسال، فإن مؤشر أسعار المنتج، لا يستجيب على الفور لتقلب أسعار النفط الخام، وإنما يتحرك بتحرك أسعار الغاز الطبيعي المسال، وخاصة تلك التي يتم تداولها في الأسواق الفورية. من ناحية أخرى، فإن ما ينطبق على مؤشر أسعار الصناعة الهيدروكربونية من تذبذبات، نتيجة تقلب أسعار النفط والغاز ينطبق على مؤشر أسعار قطاع الصناعة التحويلية، لأن حوالي 57% من أنشطته ذات مدخلات هيدروكربونية مما يجعله يتأثر سلباً، أو إيجاباً بتغيرات أسعار النفط والغاز.

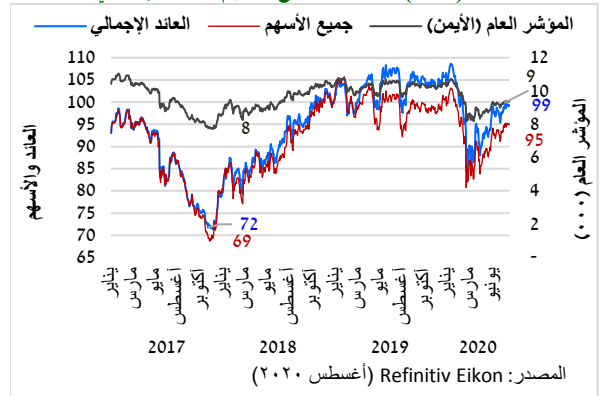
أما بالنسبة لأسعار خدمات المرافق (من كهرباء، وماء، وغاز منزلي) فقد شهدت معدلات نمو معتدلة منذ بداية الحصار في منتصف عام 2017، إلا أنها بعد ذلك شهدت معدلات نمو منخفضة في شهري يناير وفبراير من عام 2020، إلا أنها عادت فانخفضت خلال الربع الثاني من عام 2020. قد يكون هذا بسبب الانكماش العالمي في الأنشطة الاقتصادية، مما قلل من الطلب على المرافق في مكاتب الشركات، وكذلك في المدارس والكلية بمجرد أن فرضت الدولة تدابير التباعد الاجتماعي.

أسواق الأصول: الأسهم والعقارات

بورصة قطر

يُمكن رصد حالة الاستثمار في دولة قطر من خلال مراقبة مسار تطور مؤشرات بورصة قطر، التي تتكون من المؤشر العام، ومؤشر العائد الإجمالي، ومؤشر جميع الأسهم، كما يشير الإطار (2-3). لكن بما أن تركيبة الأرقام القياسية مختلفة في نقاط قياسها، فقد تم توحيدتها من خلال تحديد تاريخ 22 أغسطس من

الشكل (2-21): مؤشرات جميع الأسهم والعائد الإجمالي



الجدول (5-2): مؤشرات أداء أسواق الأسهم في المنطقة

جميع الأسهم	العام	.ADI	.DFMGI	.TASI	.BAX	.KWSE	.MSI	
	دولة قطر	ابوظبي	دبي	السعودية	البحرين	الكويت	عمان	
نقطة المؤشر	3,039	4,543	2,236	7,843	1,355	5,213	3,629	
نسبة الأسعار إلى الأرباح PE	14.82	12.96	6.96	18.05	9.09	17.44	8.57	
نسبة السعر إلى القيمة الدفترية PB	1.30	1.16	0.70	1.93	0.70	1.38	0.62	
عائدات الأرباح (%)	3.91	5.43	4.32	NULL	NULL	3.48	7.51	
التقلب - 200 يوم	20.31	31.30	30.26	25.48	13.74	25.37	12.15	
الأداء خلال عام مضى (%)	-1.96	-11.33	-18.74	-6.51	-15.83	-17.19	-8.85	
معدل تغير السعر السنوي (%)	3.98	-11.21	-19.44	-7.83	-11.69	-13.37	-7.65	

المصدر: Refinitiv Eikon تم التصفح في أغسطس 2020 وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء

(17%)، فالسعودية (12.8%)، فأبو ظبي (10.7%)، في حين أن معدل التغير لسوق بورصة سلطنة عمان شهد تراجعاً.

وخلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2020، تراجعت معظم مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية، بمتوسط سالب 9.3%، متأرجح ما بين سالب 14.9% كحد أدنى، وسالب 1.8% كحد أقصى.

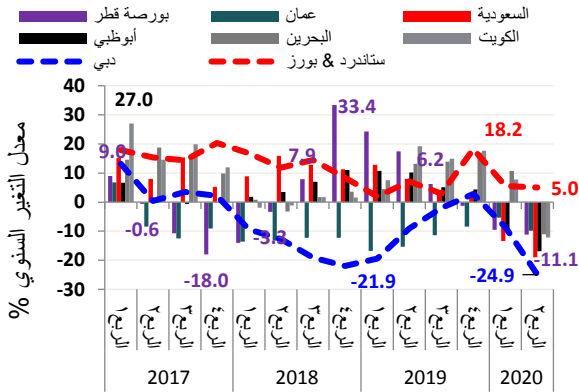
أما من حيث متوسط تكلفة وأرباح الأسهم في الأسواق الخليجية، فيشير الجدول (5-2)، إلى أن نسبة سعر الأسهم إلى الأرباح في بورصة قطر أصبحت متنافسة مع متوسط تكلفة الأسهم في السعودية والكويت وأبو ظبي، وأعلى من تكلفة الأسهم في بقية الأسواق الخليجية، مما يشير إلى ارتفاع توقعات المستثمرين بشأن نمو الأرباح في قطر. أما فيما يتعلق بنسبة سعر الأسهم في قطر إلى قيمتها الدفترية، فقد وصلت إلى 1.3، والتي هي أقل من السعودية والكويت، لكنها أعلى من بقية الأسواق الخليجية الأخرى. ومن حيث الأرباح الموزعة، فقد بلغت

كانت تطورات مؤشر العائد الإجمالي، ومؤشر جميع الأسهم، متشابه مع مسار وتطور المؤشر العام من حيث التقلب، حيث انخفضت خلال الفترة المباشرة بعد الحصار من متوسط قدره 98.6 نقطة في مايو 2017 إلى متوسط 70 نقطة في نهاية عام 2017، لكن بفضل الإجراءات التي اتخذت من قبل دولة قطر لمواجهة تداعيات الحصار، وتحسن أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية خلال عامي: 2018 و2019، فقد شهد المؤشران نمواً مضطرباً تجاوز متوسط 102 نقطة، على الرغم مما شهدته الأسواق المالية من تذبذبات خلال عام 2019، نتيجة تأثيرات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وما أعقبه من فرض تعاريف جمركية أدت زعزعت ثقة المستثمرين على مستوى جميع دول العالم. كما أن انهيار أسعار النفط والغاز خلال النصف الأول من عام 2020، وما تزامن معه من إجراءات لاحتواء فيروس (كوفيد-19)، زاد من حدة تدهور ثقة المستثمرين بصورة أكبر، مما أثر على سوق الأوراق المالية العالمية، كما يشير الشكل (2-21).

أسواق الأوراق المالية في مجلس التعاون الخليجي

بما أن مؤشر جميع الأسهم (All Share) لدولة قطر، يُمثل معياراً إجمالياً لأداء سوق الأسهم لجميع الشركات المدرجة في بورصة قطر، فسيتم استخدامه لإجراء مقارنة مع مستوى أداء مؤشرات أسواق الأوراق المالية في مجلس التعاون الخليجي وكذلك مؤشر S&P (ستاندرد اند بورز)، حيث يلاحظ في الشكل (2-22)، أن مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية، في عام 2019، حققت أداءً جيداً، بمعدل نمو سنوي بلغ 10.6% متراوحاً ما بين 16.8% كحد أقصى، و 3.8% كحد أدنى، وجاء معظم النمو من بورصة قطر (24%)، تليها الكويت (17%)، فالبحرين

الشكل (2-22): معدل تغير مؤشر جميع الأسهم لدول الخليج، و S&P



المصدر: Refinitiv Eikon (أغسطس 2020)، وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء

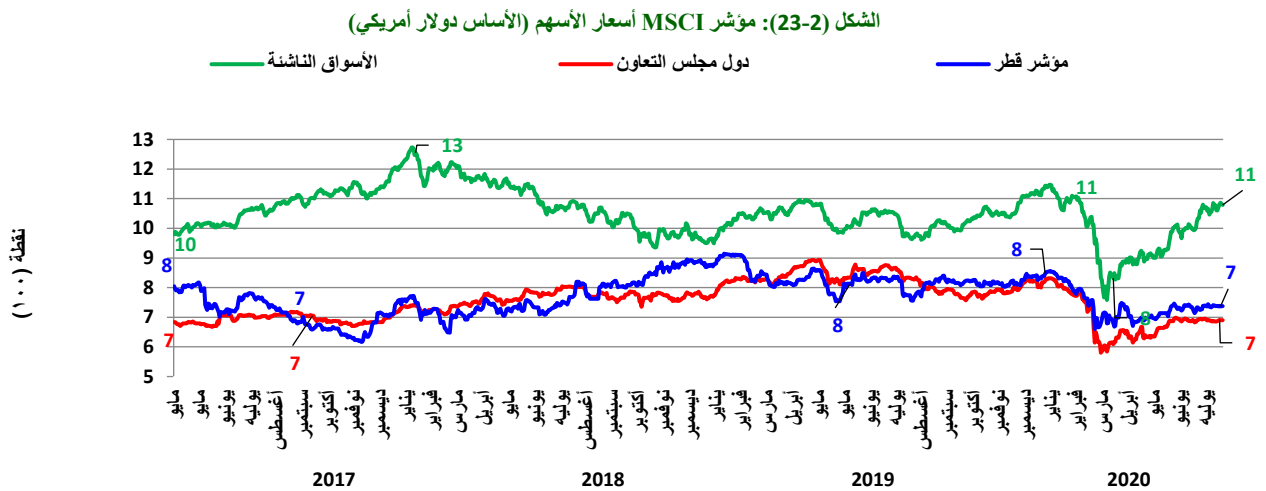
الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2018 – 2019

التذبذب في أسعار النفط الخام والغاز، لأسباب عديدة، التي من أهمها حرب الأسعار بين دول الأوبك وروسيا الاتحادية، التي أثرت بصورة مباشرة على إيرادات الدول المصدرة، والتي بطبيعتها الحال عند حدوث عجز في رصيد كل من الموازنة العامة للدولة، وميزان المدفوعات، ستؤدي لا محالة إلى استنزاف المدخرات المحلية والخارجية للدول المتضررة، التي بدورها تثبط المستثمرين المحتملين في الاستثمار في أسواق الأسهم مثل أسواق أسهم دول مجلس التعاون. أما على مستوى مؤشر الدول الناشئة، فقد تراجع أداء مؤشر MSCI منذ عام 2019 بسبب ضعف الطلب العالمي، والحرب التجارية المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

بورصة قطر في المتوسط 3.9%، وهي أعلى من العوائد في بورصة الكويت وأقل من بقية الأسواق الخليجية الأخرى

أسواق الأوراق المالية في الدول الناشئة

لقياس مستوى أداء سوق الأوراق المالية في قطر مقارنة بالأسواق العالمية، والإقليمية، تم استخدام مؤشرات MSCI للأسواق الناشئة، كما يشير الشكل (2-23)، حيث يلاحظ أن متوسط مؤشر MSCI لدولة قطر، ومجموع دول مجلس التعاون، حققا نمواً في عام 2019 بمتوسط 7% و8.1% على التوالي، إلا أنهما تراجعا خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2020 بنحو سالب 11%، وسالب 16.9%، والتي عكست



المصدر: قاعدة Infinitiv EIKON وإعداد جهاز التخطيط والاحصاء

العقارات

الإطار (2-4): مؤشرات تتعلق بأنشطة العقارات

شهد سوق العقارات في دولة قطر، من حيث القيمة السوقية للعقارات أو الإيجارات، تقلبات حادة خلال العقد الماضي، ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى عدم التوازن بين قوى العرض والطلب، كما هو الحال في باقي أسواق العقارات على المستويين العالمي والإقليمي. وبالنظر إلى أن الائتمان العقاري يمثل حوالي 38% من إجمالي الائتمان المحلي للمصارف المحلية القطرية، قام مصرف قطر المركزي (الذي يشرف على عملية التمويل)، بالتعاون مع وزارة العدل القطرية (المسؤولة عن تسجيل المعاملات العقارية)، بإنشاء مؤشر أسعار العقارات في عام 2011. فالغرض من هذا المؤشر هو توفير مؤشر لرصد سوق العقارات، وبالتالي اتخاذ إجراء لاحتواء أي قضية تتعلق بالسيولة النقدية. (أنظر: ملحق المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية والمالية)

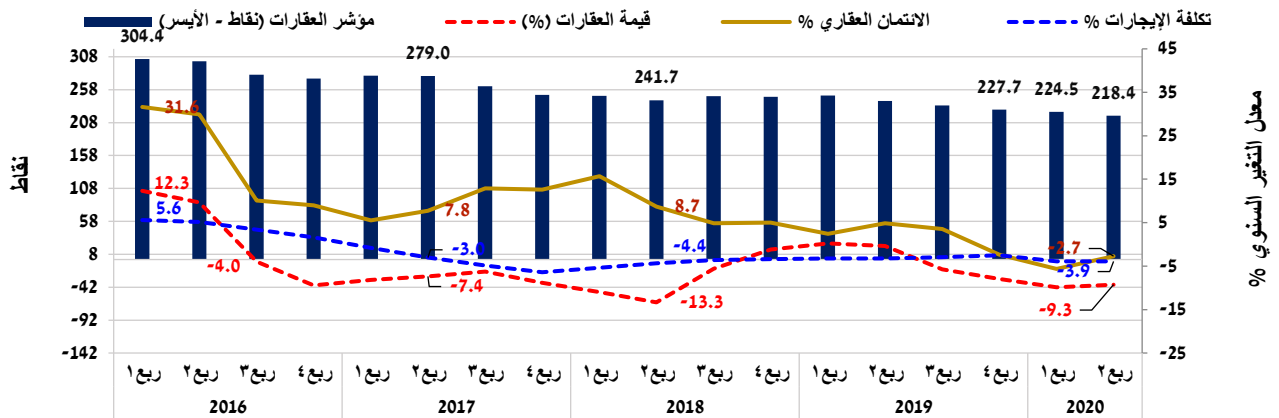
تغير قيم العقارات والإيجارات بنسبة 66% و61% على التوالي.

ومسار تطور هذه المؤشرات يُشير إلى أن السوق العقارية، تشهد تصحيحات ذاتية للاختلالات السعرية سواءً في مستوى الإيجارات أم في مستوى قيمة العقارات، والناجمة عن عملية المضاربة، التي أصابت الاقتصادات العالمية في المجال العقاري، ومنها اقتصاد دولة قطر. وبدون شك إن إخضاع سوق العقارات لقوى العرض والطلب سيكون تحدياً لمقدمي الائتمان، وبالتالي سيتطلب من البنوك التجارية التي لديها قروض عقارية أن تتكيف مع مثل هذه المتغيرات.

يُقاس مستوى تطور أنشطة السوق العقارية في دولة قطر من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية: مؤشر قيمة العقارات، ومؤشر الإيجارات، ومؤشر التسهيلات الائتمانية، حيث شهدت جميعها معدلات تغير متفاوتة منذ بدء اكتفاء (أو تشيع) السوق في منتصف عام 2016 بالمباني السكنية، والمكاتب، والمحلات التجارية، مما جعل العرض أكثر من الطلب، الإطار (2-4)، والشكل (2-24). فبالنسبة للمتوسط الربعي لمؤشر قيمة العقارات، فقد شهد انخفاضاً ملموساً، خلال الفترة من يناير 2016 إلى يونيو 2020، بمتوسط ربعي 256.3 نقطة مترواحاً ما بين 304.4 نقطة كحد أقصى، و218.4 نقطة كحد أدنى، وبانحراف معياري مقداره 24.59 نقطة، مما يعني أن الانخفاض في القيم العقارية استمر بدرجة تباين عالية.

في المقابل شهد المتوسط الربعي، للمعدل التغير السنوي لمؤشر إيجار العقارات - مقياساً بأسعار المستهلك للسكن - انخفاضاً تدريجياً خلال الفترة من يناير 2016 إلى يونيو 2020، بمتوسط سالب 1.99%، ومترواحاً ما بين 5.6% كحد أقصى، وسالب 6.4% كحد أدنى، وبانحراف معياري مقداره 3.45%، وهذا يدل على أن الانخفاض استمر بوتيرة معتدلة، إلا أنها شبه ثابتة. أما فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية لأغراض الأنشطة العقارية، فقد شهدت نمواً متوسطاً بلغ 8.54%، ومترواحاً ما بين 31.6% كحد أقصى، وسالب 5.65% كحد أدنى، وبانحراف معياري مقداره 9.54%. وهذا يشير إلى أن نمط معدل تغير التسهيلات الائتمانية للأعمال العقارية له ارتباط إيجابي معتدل مع معدلات

الشكل (2-24): مؤشرات قيمة العقارات والإيجارات والائتمان العقاري



المصدر: مصرف قطر المركزي وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء (سنة الأساس ابريل 2009 - مارس 2010)

القطاع المالي والنقدي

الدور التنموي للقطاع المصرفي

يمثل القطاع المالي والنقدي بأنشطته المصرفية، والتأمينية، أحد أهم القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القطري، ويُدَار وينظم ويشرف عليه من قبل ثلاث سلطات تنفيذية، هي: مصرف قطر المركزي، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة قطر للأسواق المالية، حيث تم إنشائهم بقوانين صدرت من دولة قطر (أنظر: الملحق والإطار (2-5)).

استحوذ القطاع المالي والنقدي على حوالي 7% من متوسط إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2011-2019)، وكذلك على حوالي 12.4% من متوسط أنشطة الناتج المحلي غير النفطي، كما سجل متوسط نمو سنوي بلغ حوالي 9.5%، وساهم بحوالي 0.52 نقطة مئوية إلى متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي البالغ 2.7%، خلال الفترة نفسها. كما يساهم في تشغيل ما لا يقل عن 1% من القوى العاملة، مع العلم أنه على الرغم من انخفاض مساهمته في تشغيل القوى العاملة، إلا أن معدل إنتاجية قوته العاملة هي الأعلى في الاقتصاد الوطني نظراً لما تولده من قيمة مضافة مرتفعة.

كما تمت الإشارة سابقاً في الجدول (2-4)، بأن القطاع المالي والنقدي يصنف من ضمن مجموعة القطاعات التمكينية للاقتصاد القطري (enable/supporting sectors)، مثل: قطاعات النقل، والمعلومات، والاتصالات والكهرباء والمياه، وذلك وفقاً لترتيبات استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2018-

2022، حيث تم تصنيف القطاعات الاقتصادية الفرعية للناتج المحلي الإجمالي، بحسب طبيعة إنتاجها من السلع والخدمات، إن كانت قابلة للتداول خارجياً (traded internationally)، أم غير قابلة للتداول (Non-traded)، بمعنى أنها تُستهلك محلياً.

وطبقاً لهذه التصنيفات، فقد استحوذ القطاع المالي والنقدي خلال الفترة (2011-2019)، على متوسط 61% من إجمالي القيمة المضافة لمجموعة القطاعات التمكينية، كما أنه وفر فرص عمل لـ 13% من إجمالي القوى العاملة للمجموعة نفسها، محتلاً بذلك المرتبة الثانية بعد قطاع النقل، الذي وفر فرص عمل لـ 52% من إجمالي القوى العاملة للمجموعة خلال الفترة نفسها. إلا أن إنتاجية قطاع النقل إلى إنتاجية المجموعة نفسها، أقل من إنتاجية القطاع المالي والنقدي بنسبة 10:1.

كما يلعب القطاع المالي والنقدي أدواراً هامة غير مباشرة في مجال الأعمال غير المصرفية، من خلال شركات التأمين، أو أسواق الأوراق المالية، أو أنشطة الصناديق والمؤسسات والشركات التمويلية، فضلاً عن شراكته الأساسية مع وزارة المالية في رسم السياسات الاقتصادية، وتسهيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة، مما يجعله أحد أهم القطاعات الداعمة لاستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي.

ونظراً لحساسية القطاع المالي والنقدي وتأثره بالتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، فقد جرت العادة على تخصيص جزء

الإطار (2-5): حجم القطاع المصرفي

يتكون القطاع المصرفي في دولة قطر من 18 مصرفاً تجارياً ومتخصصاً وإنمائياً، تضم ستة بنوك تقليدية، وأربعة بنوك إسلامية، وسبعة فروع للبنوك الأجنبية، وبنكاً تنموياً واحداً متخصصاً في تمويل الشركات الصغيرة، والمتوسطة (بنك قطر للتنمية). ومن حيث الملكية، تمتلك الدولة بنك قطر للتنمية بالكامل، بينما تتوزع حصص ملكية البنوك التقليدية، والإسلامية على مجموعات استثمارية مالية وغير مالية، محلية بنسبة 85% وأجنبية بنسبة 15%، بما في ذلك مستثمرون من دول مجلس التعاون الخليجي.

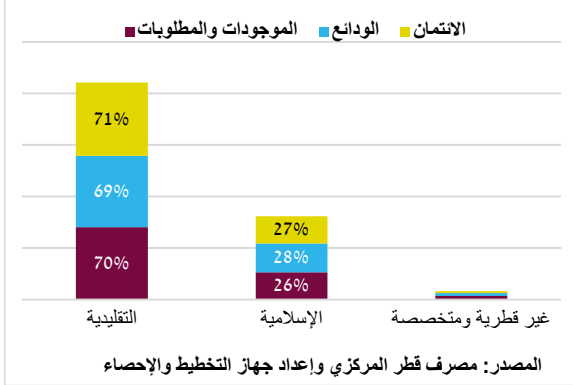
بعكس البنوك التقليدية، تعمل البنوك الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية عند كسب الأرباح من الأنشطة التي تمويلها، حيث يتم توزيعها بالتناسب على المودعين، بدلاً من إعطاء الفائدة على القروض، والودائع كما تعمل البنوك التقليدية.

من حيث حجم القطاع المصرفي، وبحسب بيانات مايو 2019، استحوذت خمسة بنوك على 83.3% من رأس المال، وعلى 90% من إجمالي أصول النظام المصرفي، أكبرها بنك قطر الوطني، الذي يستحوذ على أكثر من 56% من إجمالي الأصول، يليه بنك قطر الإسلامي، وبنك قطر التجاري، بنسبة 10% لكل منهما، وبنك الدوحة، ومصرف الريان، بحوالي 7% لكل منهما، فيما تصنف بقية البنوك باعتبارها صغيرة جداً،

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2020 – 2022

وموجودات أخرى سائلة وثابتة فهي تشكل 17% من إجمالي الموجودات المحلية. أما من حيث توزيع الموجودات الأجنبية فهي تتكون من الائتمان خارج قطر بنحو 5%، أو كأرصدة لدى البنوك في الخارج، أو كاستثمارات أجنبية أيضاً في الخارج، بالإضافة إلى أرصدة النقد الأجنبي. أما الاحتياطيات، فهي عبارة عن أرصدة البنوك التجارية لدى مصرف قطر المركزي، مع رصيد النقد في التداول.

الشكل (2-26): التوزيع النسبي للبنوك العاملة في قطر (مايو 2020)



تتوزع أصول وموجودات الجهاز المصرفي بحسب طبيعة أنظمتها المصرفية إن كانت تعمل بأنظمة البنوك التقليدية، أم بطريقة المرابحة في النظام الإسلامي، أم كممثلة لفروع بنوك أجنبية، أم وفق متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية كبنك قطر للتنمية. كما تستحوذ البنوك التقليدية في قطر في مايو 2020 على حوالي 70.4% من إجمالي موجودات القطاع المالي والنقدي، و69% من ودائع العملاء، و71% من التسهيلات الائتمانية، كما يشير الشكل (2-26)، تليها البنوك الإسلامية بنسب متقاربة ما بين 26% من إجمالي الموجودات،

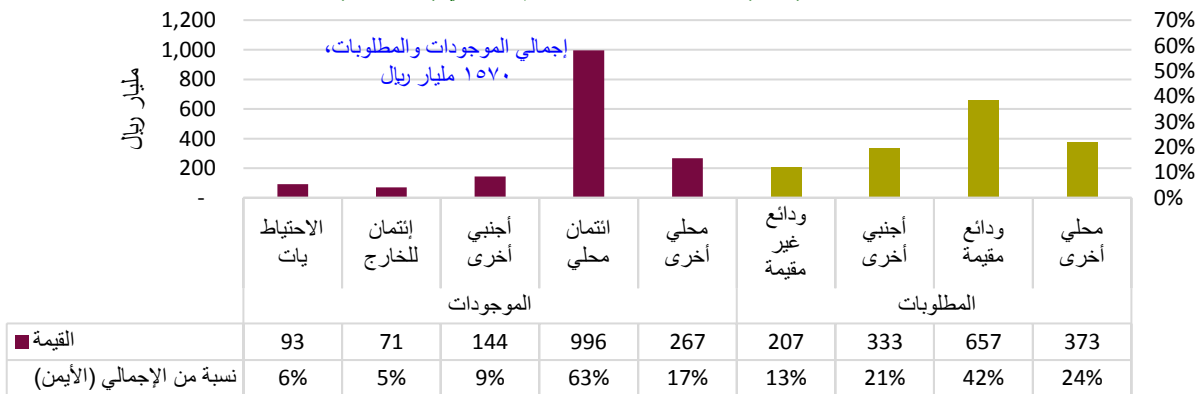
من تقرير الآفاق لإجراء تحليل وصفي للبيانات المالية والمصرفية بصفة منتظمة.

التوزيع النسبي لأصول والتزامات مجموعات البنوك
بلغ إجمالي المطلوبات والموجودات للقطاع المصرفي حوالي 1570 مليار ريال حتى شهر مايو 2020، بما يعادل \$431 مليار دولار مقارنة بحوالي \$360.9 مليار دولار في مايو 2017، أي بزيادة مقدارها 19.5%، حيث تستحوذ المطلوبات المحلية على 66% من الإجمالي، والباقي 34% كمطلوبات أجنبية، كما يشير الشكل (2-25).

تتكون الخصوم (المطلوبات) المحلية من ودائع المقيمين بنسبة 42%، ومصادر أخرى بنسبة 24%، أهمها: أرصدة مصرف قطر المركزي، وأرصدة البنوك في قطر، ثم المخصصات، والتأمين، وحسابات رأس المال، وغيرها من الخصوم المتنوعة. أما مصادر الخصوم الأجنبية فتتألف من ودائع غير المقيمين بنسبة 13%، ومطلوبات أجنبية أخرى بنسبة 21%، أهمها: أرصدة البنوك الأجنبية في البنوك القطرية، والأوراق المالية المدينة والمطلوبات الأجنبية المتنوعة الأخرى.

أما فيما يتعلق بتوزيع الموجودات كمصادر، فالموجودات المحلية تستحوذ على 80% من إجمالي الموجودات، تليها الموجودات الأجنبية بنسبة 14%، والاحتياطيات بنسبة 6%، كما يشير الشكل (2-25). أما من حيث توزيع الموجودات المحلية كاستخدامات، فالائتمان المحلي يستحوذ على 63% من إجمالي الموجودات المحلية، بينما الموجودات المحلية الأخرى والمكونة من الاستثمارات المحلية، وأرصدة لدى البنوك في قطر،

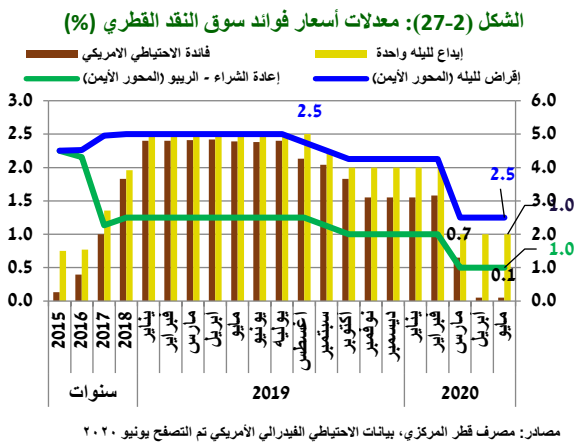
الشكل (2-25): موجودات ومطلوبات النظام المصرفي (مايو 2020)



المصدر: مصرف قطر المركزي وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2018 – 2019

ومن هذا المنطلق، وكما يُلاحظ من الشكل (2-27)، شهد معدل سعر فائدة الإيداع لليلة واحدة تعديلات متتالية، خلال الفترة (2017-2020) من متوسط 1.35% في عام 2017 (متأرجحة ما بين 1% و1.5%)، إلى متوسط 1.96% في عام 2018 (متأرجحة ما بين 1.5% و2.5%)، ثم إلى متوسط 2.35% في عام 2019 (متأرجحة ما بين 2% و2.5%). خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2020، تم تخفيضه إلى 1% (في مارس 2020)، مقارنةً بمتوسط 0.1% لمعدل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، كأحد الإجراءات لاحتواء تداعيات (كوفيد-19) على اقتصادات دول العالم.



أما فيما يتعلق بمعدل سعر فائدة الإقراض لليلة واحدة، فقد ظلت النسبة ثابتة عند 5% خلال الفترة من مارس 2017 إلى يوليو 2019، حتى تم تخفيضها في أغسطس 2019 بنسبة 25 نقطة أساس من 5% إلى 4.75%، ثم أعقب بعد ذلك تخفيضها بنحو 50 نقطة أساس في كل من شهري: سبتمبر وأكتوبر من عام 2019 على التوالي، لتصبح 4.25%، وذلك حتى تتماشى مع تعديلات سعر فائدة الإيداع الناجم عن تعديلات السياسات النقدية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، إلا أنها ما لبثت أن تم تخفيضها بمعدل 175 نقطة أساس في شهر مارس 2020، لتصبح 2.5%، وذلك بسبب تداعيات احتواء (كوفيد-19) على اقتصادات جميع دول العالم.

وبالمثل، شهد معدل إعادة الشراء (الريبو) تغييرات عديدة خلال الفترة (2016-2016). ومع ذلك، كان أقل تكراراً، إذ تم

و28% من إجمالي الودائع، و27% من إجمالي التسهيلات الائتمانية. ثم تليها البنوك غير القطرية (الأجنبية) والتي تتفاوت ما بين 1.5%، و2.8% من إجمالي الودائع، والائتمان. أما البنوك المتخصصة فهي تشكل أقل من 1% من إجمالي الموجودات والائتمان. وفيما يتعلق بتوزيع إجمالي الودائع بحسب الملكية والبالغة 864 مليار ريال في شهر مايو 2020، فإن ودائع القطاع الخاص تستحوذ على 45%، تليها ودائع القطاع العام بـ 31%، فيما تشكل ودائع غير المقيمين حوالي 24%. وبالمثل، بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية حوالي 1,067 مليار ريال في مايو 2020، حيث يستحوذ القطاع الخاص على 64%، يليه القطاع العام 29%، ثم عملاء بنوك قطر في الخارج 7% من إجمالي الإقراض، والتسهيلات.

السياسات النقدية

أدوات السياسة النقدية

تماشياً مع سياسة دولة قطر في مواكبة المستجدات العالمية في مجال الأعمال المصرفية، استخدم مصرف قطر المركزي مجموعة من أدوات السياسة النقدية، خلال السنوات الثلاث الماضية، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعلى الأخص: (1) أدوات السوق النقدي القطري، والمتمثلة في أسعار الفائدة على الودائع، والإقراض لليلة واحدة، والمعروفة بسعر سوق النقد، Qatar Money Market (QMR)، (2) آلية إقراض للبنوك التجارية بسعر إعادة الشراء بنظام الريبو (REPO)⁵، (3) نسبة سعر الاحتياطي الإلزامي، (4) شراء وبيع سندات الخزنة والسندات والصكوك. بهدف زيادة السيولة للبنوك المحلية بما يعرف بالسوق المفتوحة، (5) مراقبة سوق أسعار الصرف ومؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والمنتجين.

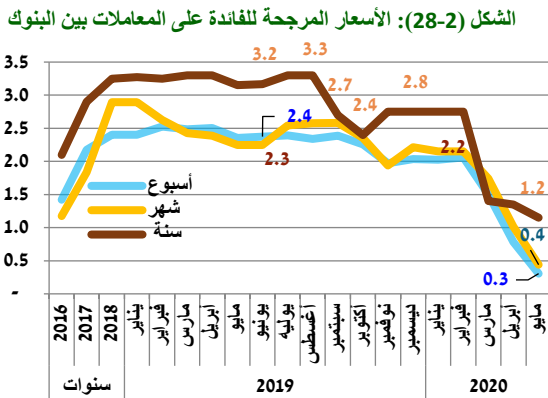
يُولي المصرف المركزي - أداة سوق النقد القطري QMR- أهمية خاصة على علاقة الريال القطري بالدولار الأمريكي من خلال إجراء مراجعة دورية لتطورات السياسات النقدية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، من أجل توخي الحيطة والحذر من أي تداعيات سلبية على المستوى المحلي، والمتمثلة في التدفقات الخارجة والداخلية من وإلى النظام المصرفي القطري.

⁵ شراء المصرف لأصول مالية (سندات حكومية) من البنوك التجارية، بموجب عقد أو اتفاقية، شريطة إعادة شراء البنوك لهذه الأصول بسعر وتاريخ محدد مسبقاً بفترة أسبوعين، أو شهر.

احتواء فيروس (كوفيد-19) في مارس 2020، والتي أدت إلى قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتخفيض سعر الفائدة الفيدرالية إلى عند حدود الصفر (0%)، مما ساهم في تخفيض سعر سندات الخزنة الأمريكية إلى متوسط 0.73% في بداية يونيو 2020.

وبسبب تداخل أنشطة البنوك التجارية القطرية مع أنشطة البنوك التجارية حول العالم، فإن أسعار الفائدة بين البنوك وأسعار الفائدة الأخرى، تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر، بأدوات السياسة النقدية المذكورة أعلاه. فضلاً عن تأثرها بمستويات أسعار الفائدة في مختلف مصارف العالم التي لها علاقة تجارية مع دولة قطر.

ومن هذا المنطلق فقد تغيرت أسعار الفائدة للمعاملات الشهرية بين البنوك، متراوحاً ما بين 1.9% و2.47% خلال عامي 2018 و2019 وبمتوسط 2.2%، وانحراف معياري بمقدار 0.17 نقطة، كما يشير الشكل (2-28).



المصدر: مصرف قطر المركزي وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء

أما أسعار الفائدة للمعاملات الأسبوعية، فقد تراجعت ما بين 1.9% و2.5%، خلال الفترة نفسها بمتوسط 2.3%، وانحراف معياري بمقدار 0.16 نقطة، أي أقل مما شهدته أسعار الفائدة الشهرية. أما بالنسبة لأسعار الفائدة للمعاملات السنوية، فقد ظلت شبه ثابتة خلال الفترة نفسها، إلا أنه من الملفت للنظر أنها انخفضت بشكل مفاجئ بحوالي 100 نقطة أساس في شهري أكتوبر ونوفمبر 2018 أي تقريباً أعادت الانخفاض نفسه خلال سبتمبر وأكتوبر 2019.

تخفيضه في نوفمبر 2016 بمقدار 225 نقطة أساس من 4.5% إلى 2.25%، حيث ظلت هذه النسبة ثابتة خلال الفترة (ديسمبر 2016 - نوفمبر 2017)، حتى تم رفعها في ديسمبر 2017، بنسبة 25 نقطة أساس، لتصبح 2.5% خلال الفترة (ديسمبر 2017 - أغسطس 2019). ونتيجة لتراجع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن السياسة النقدية المشددة في أغسطس 2019، تم تخفيضه بمقدار 25 نقطة أساس، ليصبح 2% خلال الفترة (سبتمبر 2019 - فبراير 2020). ثم في مارس 2020، وكأحد التدابير لاحتواء (كوفيد-19)، تم تخفيضه بمقدار 100 نقطة أساس، ليصبح 1%.

فالهدف من تكرار تعديل سعر إعادة الشراء هو السماح للبنوك التجارية بالحصول على السيولة من مصرف قطر المركزي عند الحاجة، حيث استفادت البنوك التجارية من هذا الإجراء خلال الفترة المباشرة بعد الحصار، باقتراض حوالي 413.9 مليار ريال خلال عام 2017، ثم على حوالي 270.6 مليار ريال خلال عام 2018. علاوة على ذلك، وبفضل تحسن السيولة المحلية في عام 2019، لم تقتصر البنوك التجارية سوى 74.4 مليار ريال. ومع ذلك، وكأحد التدابير لاحتواء (كوفيد-19) في مارس 2020، خصص مصرف قطر المركزي 50 مليار ريال، لتوفير السيولة للبنوك المحلية حتى تتمكن من تسهيل إجراءات تأجيل أقساط القروض أو منح قروض جديدة للقطاع الخاص. لذلك، ارتفع إجمالي اقتراض إعادة الشراء من 74.4 مليار ريال خلال 2019 إلى حوالي 124.8 مليار ريال خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2020.

سعر فائدة المعاملات بين البنوك

لقد أدى خفض سعر الفائدة الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الثاني من عام 2019 إلى تخفيف الضغط على الأوضاع النقدية العالمية، والذي ساهم في وقف انخفاض سعر نسبة الفائدة على سندات الخزنة الأمريكية لأجل 10 سنوات، حيث انخفضت من متوسط 2.71% في يناير 2019 إلى متوسط 1.63% في أغسطس 2019.

ولكن بمجرد أن قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتخفيض سعر الفائدة الفيدرالية، منذ بداية شهر أغسطس 2019 حتى شهد معدل الفائدة على سندات الخزنة الأمريكية انتعاشاً، ليصبح متوسطة 1.86% في ديسمبر 2019. وبسبب تداعيات

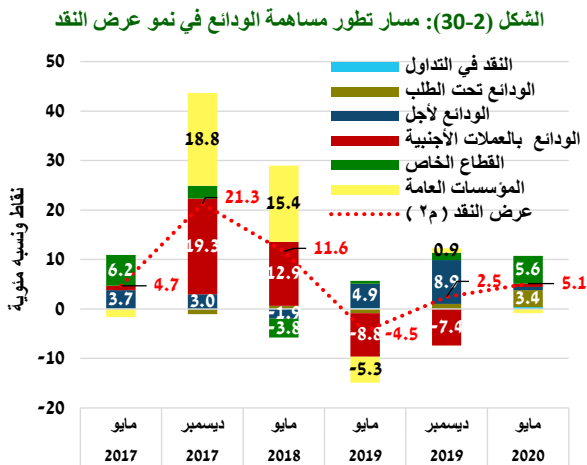
الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2018 – 2019

2019، حيث جاء معظم هذا النمو من زيادة مساهمة ودائع القطاع الخاص بـ 5.6 نقطة مئوية (على شكل ودائع تحت الطلب، وودائع لأجل، وودائع بالعملة الأجنبية). وكما يشير الشكل (2-30) فالودائع بالعملة الأجنبية قدمت مساهمة متواضعة (0.1 نقطة مئوية) بعد أن شهدت تراجعاً كبيراً في مساهمتها في مايو وديسمبر من عام 2019، بحوالي سالب 8.8 و7.4 نقاط مئوية على التوالي. وسبب التراجع يعود إلى سحب جزء من الودائع بالعملة الأجنبية من البنوك المحلية، بغيّة استثمارها في سندات وأذونات خزينة أجنبية.

تشير التطورات المذكورة أعلاه إلى حقيقة أن البنوك القطرية قد تغلبت على أثرين هامين للحصار الاقتصادي، وهما: وقف التدفق المالي إلى الخارج، وزيادة التدفق إلى الداخل، التي من أهمها تدفق ودائع غير المقيمين.

ساهمت الودائع غير المقيمة في إجمالي نمو الودائع في عام 2019 بنسبة 4.8 نقطة مئوية، مقارنة بانخفاض قدره 6.3 نقطة مئوية خلال الفترة المباشرة بعد الحصار (ديسمبر 2017). ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه كلما ارتفعت ودائع غير المقيمين، كلما قامت المؤسسات العامة بسحب جزء من ودائعها بالعملة الأجنبية في البنوك القطرية، سواءً للاستثمار في الخارج أم لزيادة الودائع لأجل في البنوك المحلية.

أما مدى مساهمة مكونات السيولة المحلية في تكوين معدل التغير السنوي لعرض النقد، فيتضح في الشكل (2-30)، أن هناك علاقة ارتباط بين مسار تطور ودائع المؤسسات العامة والودائع بالعملة الأجنبية من حيث تأثيرهما على معدل التغير



المصدر: مصرف قطر المركزي وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء

فيما يتعلق بتأثير تدابير احتواء (كوفيد-19) على أسعار الفائدة الأخرى، من الملاحظ أنه بمجرد قيام مصرف قطر المركزي بتعديل أدوات سوق النقد القطري (QMR) في مارس 2020، حتى تعدلت أسعار الفائدة الأخرى، سواءً السنوية، أم النصف سنوية، أم الشهرية، أم الأسبوعية، كما يشير الشكل (2-28)، حيث انخفضت أسعار فائدة الاقتراض لأسبوع من 2.1% في فبراير 2020، إلى 0.3% في مايو 2020، وكذلك بالنسبة لفوائد الاقتراض لشهر واحد من 2.2% إلى 0.4%، أما فوائد القروض السنوية، فقد انخفضت من 2.8% إلى 1.2% خلال الفترة نفسها.

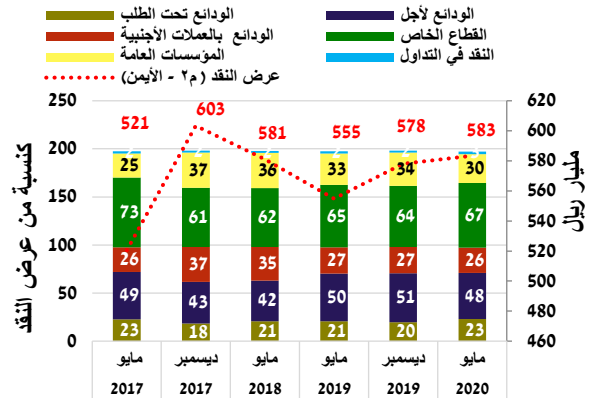
السيولة المحلية والعوامل المؤثرة فيها

مصادر السيولة المحلية

بلغ إجمالي عرض النقد كمقياس للسيولة المحلية في مايو 2020 حوالي 583 مليار ريال، أي ما يعادل \$160.3 مليار دولار، التي تمثل حوالي 88% من الناتج المحلي الإجمالي. مع العلم بأن مصادر عرض النقد تتكون من ودائع القطاع الخاص بنسبة 67%، ومن ودائع القطاع العام والممثلة فقط بودائع المؤسسات العامة (الحكومية وشبه الحكومية) بنسبة 30%، ومن النقد في التداول بنسبة 3%.

أما بالنسبة لتوزيع مصادر هذه الودائع بحسب النشاط الاقتصادي في تشكيل عرض النقد، فإن الودائع لأجل تمثل 48%، تليها الودائع بالعملة الأجنبية 26%، ثم ودائع تحت الطلب 23% (الشكل (2-29)). أما النقد في التداول، فهو يلعب دور العامل المشترك، فهو يمثل أحد المصادر، وفي الوقت نفسه كأحد استخدامات السيولة المحلية.

الشكل (2-29): التوزيع النسبي لمصادر مكونات عرض النقد (الودائع)



المصدر: مصرف قطر المركزي وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء

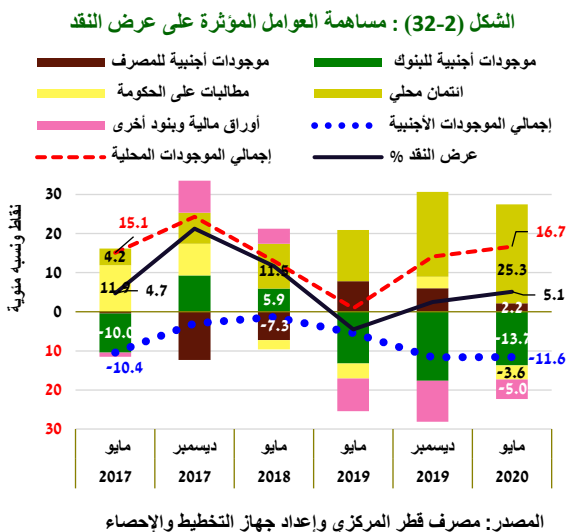
لقد شهد معدل التغير السنوي لعرض النقد في مايو 2020 نمواً بلغ 5.1% مقارنة، بمعدل تراجع بلغ سالب 4.5% في مايو

طبيعياً لأن البنوك القطرية تستقطب مدخرات الأجانب كودائع لغير المقيمين.

كما أن صافي البنود الأخرى، ومن ضمنها الأوراق المالية تشكل حوالي سالب 52% من إجمالي عرض النقد، وذلك لأنها تُستخدم من قبل مختصي الإحصاءات النقدية - كحد باقي - لامتناس الفوارق الحسابية الإحصائية عند احتساب عرض النقد.

أما دور كل من هذه المكونات في تكوين معدل التغير السنوي لعرض النقد، فيتضح من الشكل (2-32)، أن الائتمان المحلي، وصافي الموجودات الأجنبية للمصرف المركزي، يُشكلان المحرك الفعلي لمستوى عرض النقد إلى الأعلى، بينما تتبدل أدوار صافي الموجودات الأجنبية للبنوك التجارية، وصافي المطالبات على الحكومة، والبنود الأخرى مع الأوراق المالية، ما بين عوامل خفض، أو عوامل رفع.

فعلى سبيل المثال في شهر مايو 2020، ساهم الائتمان المحلي، وصافي الموجودات الأجنبية للمصرف بصورة إيجابية في تكوين معدل التغير السنوي لعرض النقد بمجموع موجب 27.5 نقطة مئوية، بينما صافي الموجودات الأجنبية للبنوك، وصافي المطالبات على الحكومة، والبنود الأخرى ساهمت بصورة سلبية بمجموع سالب 22.3 نقطة مئوية، حيث تمثلت الحصيلة النهائية بأن معدل التغير السنوي لعرض النقد بلغ في مايو 2020 حوالي 5.1%، والناجم في الأساس عن زيادة الموجودات المحلية بحوالي 16.7 نقطة مئوية، مقابل تراجع الموجودات الأجنبية بحوالي 11.6 نقطة مئوية.



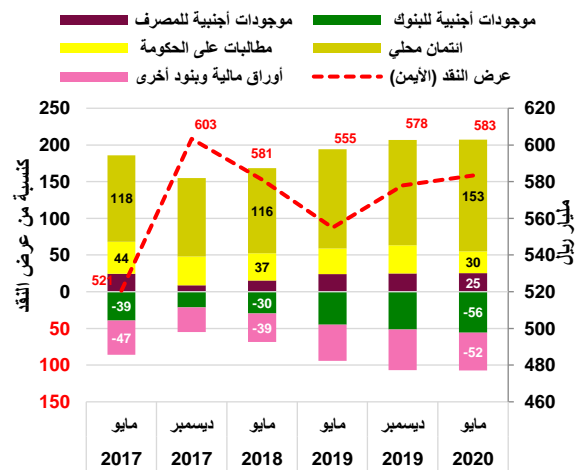
السنوي لعرض النقد، وهو ما يُشير إلى دور المؤسسات العامة في رفد النظام المصرفي بالعملة الأجنبية، وعلى رأسها جهاز قطر للاستثمار، ومؤسسة قطر للبترو.

استخدامات السيولة المحلية

تُعد التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العام والخاص من بين أهم استخدامات السيولة المحلية، التي تؤثر على مسار عرض النقد. وبما أن تقديم التسهيلات الائتمانية يعتمد على مدى توفر السيولة لدى البنوك المحلية على شكل إجمالي الأصول والخصوم (كما تمت مناقشته سابقاً)، وليس على مستوى حجم عرض النقد، فإن هذا الجزء من التقرير، سيستعرض مسار التسهيلات الائتمانية كنسبة من إجمالي عرض النقد وليس من إجمالي الموجودات حتى يتم التعرف على مدى تأثيرها على معدل تغير عرض النقد.

وكما يتضح من الشكل (2-31)، أن حجم الائتمان المحلي للمؤسسات العامة، والخاصة، كنسبة من إجمالي عرض النقد تبلغ دائماً بأكثر من 100%، إذ بلغت في مايو 2020 حوالي 153% من إجمالي عرض النقد، بينما صافي المطالبات على الحكومة بلغت حوالي 30%، وصافي الموجودات الأجنبية للمصرف المركزي بلغت حوالي 25%.

الشكل (31-2) : التوزيع النسبي للعوامل المؤثرة على عرض النقد



وبغض النظر عن إشارة السالب فصافي الموجودات الأجنبية للبنوك التجارية تُشكل حوالي سالب 19.7% من إجمالي عرض النقد، لأن أرصدة المطالبات الأجنبية في البنوك التجارية القطرية أعلى من أرصدة الأصول الأجنبية، ويُعد هذا أمراً

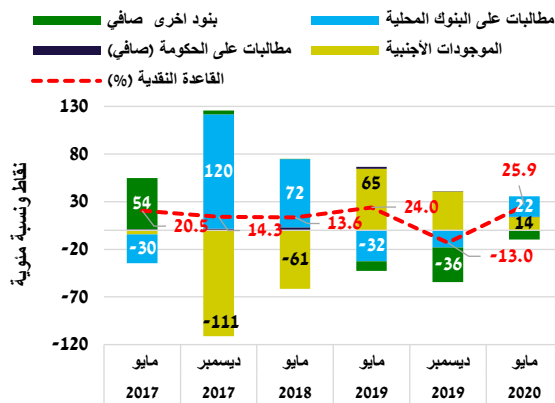
الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2018 – 2019

للحصار (مايو 2020)، وبعد أدنى 16% خلال الفترة المباشرة للحصار (ديسمبر 2017)، مما يدل على انحسار السيولة الأولية جراء الحصار.

مكونات القاعدة النقدية من جانب الاستخدام هي صافي الأصول الأجنبية، وصافي الأصول المحلية ومكوناتها الفرعية (صافي مطالبات الحكومة، والبنود الأخرى، والمطالبات على البنوك المحلية، وأرصدة البنوك لدى البنوك المحلية). ويتضح من الشكل (2-34)، إن التحولات التي طرأت على الموجودات الأجنبية جعلها تساهم بصورة سلبية في تكوين معدل التغير السنوي للقاعدة النقدية، خلال السنة الأولى للحصار (مايو 2018)، ومن ثم بصورة إيجابية خلال سنوات الحصار اللاحقة (مايو 2019، ومايو 2020). في المقابل يلاحظ أن التحولات التي طرأت على أرصدة المصرف لدى البنوك المحلية، جعلها تساهم بصورة إيجابية خلال السنة الأولى للحصار (مايو 2018)، ومن ثم بصورة سلبية خلال السنة الثانية للحصار (مايو 2019)، واستمرت حتى شهر ديسمبر 2019، إلا أنها ساهمت بصورة إيجابية في مايو 2020.

وبالتالي كانت المحصلة النهائية، تفيد بأن معدل التغير السنوي للقاعدة النقدية شهد نمواً موجباً خلال السنوات الثلاثة الماضية، إلا أنه تراجع في ديسمبر 2019 بحوالي سالب 13%، قبل أن يستأنف معدل نموه الإيجابي في مايو 2020، بسبب لجوء المصرف المركزي لزيادة أرصده لدى البنوك المحلية لرفد النظام المصرفي بالسيولة اللازمة لمواجهة تداعيات كوفيد-19.

الشكل (2-34): مساهمة العوامل المؤثرة على نمو القاعدة النقدية



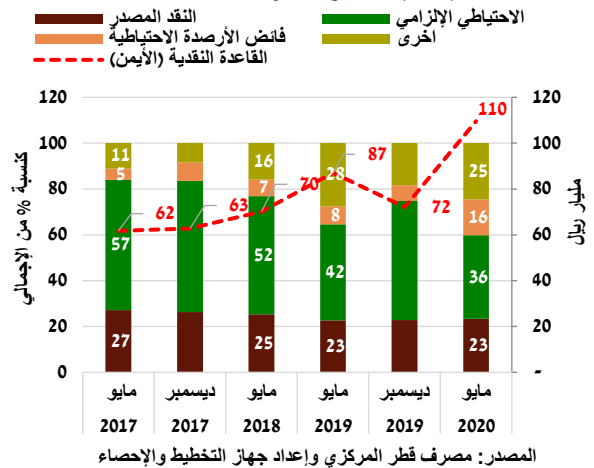
المصدر: مصرف قطر المركزي وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء

القاعدة النقدية

تتكون القاعدة النقدية في قطر من السيولة الأولية (الاحتياطيات الفائضة، والاحتياطيات الأخرى) والاحتياطيات الإلزامية، والعملية المصدرة، كما هو مبين في الشكل (2-33). لقد بلغ إجمالي القاعدة النقدية في عام 2019 حوالي 72 مليار ريال، أي ما يعادل \$19.8 مليار دولار، وهو ما يمثل حوالي 12.5% من إجمالي عرض النقد (السيولة المحلية)، وبما أن مقلوبها الرياضي يساوي 8.02 نقطة، والتي تساوي مستوى المضاعف النقدي، بمعنى أنه عند إيداع 100 ريال في البنوك المحلية، سيخلق حوالي 802 ريال، مما يشير إلى قدرة النظام المصرفي على منح التسهيلات الائتمانية وبالتالي في تكوين الثروة، (أنظر: ملحق مفاهيم ومصطلحات اقتصادية ومالية).

ونظراً لتداعيات احتواء فيروس (كوفيد-19) على الأنظمة المالية المحلية، والدولية فقد ارتفعت نسبة فائض الأرصدة الاحتياطية، ونسبة الاحتياطيات الأخرى، مقابل تراجع نسبة الاحتياطي الإلزامي خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2020، مما رفع من إجمالي القاعدة النقدية إلى 109.6 مليار ريال، بما يساوي \$30.1 مليار دولار.

الشكل (2-33): التوزيع النسبي لمكونات القاعدة النقدية



المصدر: مصرف قطر المركزي وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء

تغيرت النسب المئوية لمكونات القاعدة النقدية خلال السنوات الثلاث الماضية (2017 – 2019)، كما هو مبين في الشكل (2-33)، التي تعكس أثر السياسات النقدية على مستوياتها، فالاحتياطي الإلزامي استحوذ في المتوسط على 49.4% من إجمالي القاعدة النقدية، بحد أقصى 57% عند بداية الحصار (مايو 2017)، ويحد أدنى 36% في مايو 2020. وبالمثل استحوذت السيولة الأولية في المتوسط على حوالي 26% من إجمالي القاعدة النقدية، بحد أقصى 40% عند نهاية السنة الثالثة

بالعملات الأجنبية (سينم مناقشتها لاحقاً)، وبالتالي فالعوامل التي تؤثر على معدل التغير السنوي لموجودات المصرف المركزي، تؤثر أيضاً على معدل التغير السنوي لكل من القاعدة النقدية، والاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية، إذ يتضح من الشكل (2-36)، إن التحولات التي طرأت على مستويات ونسب سندات وأذونات خزينة أجنبية، جعلها تُساهم بصورة سلبية في تكوين معدل التغير السنوي لموجودات المصرف خلال السنة الأولى للحصار (مايو 2018)، ومن ثم بصورة إيجابية خلال سنوات الحصار اللاحقة (مايو 2019 ومايو 2020).

في المقابل يُلاحظ أن التحولات التي طرأت على أرصدة المصرف لدى البنوك المحلية، جعلها تُساهم بصورة إيجابية خلال السنة الأولى للحصار (مايو 2018)، ومن ثم بصورة سلبية خلال السنة الثانية للحصار (مايو 2019)، وامتدت حتى شهر ديسمبر 2019، قبل أن تُساهم بصورة إيجابية في (مايو 2020)، لتعكس أثر السياسات النقدية الاحترازية، التي اتخذها المصرف، لمواجهة تداعيات (كوفيد-19).

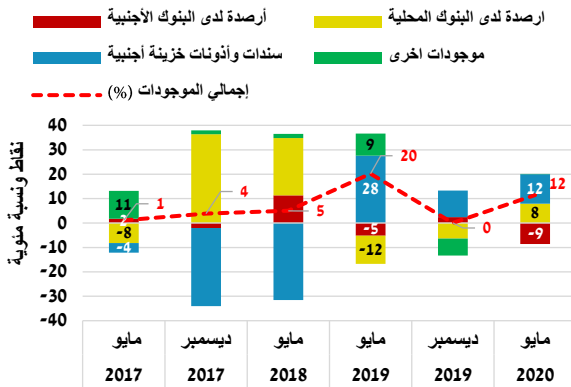
فيما يتعلق بسندات وأذون الخزانة الأجنبية، فقد كانت إيجابية أيضاً خلال السنة الأولى من الحصار (مايو 2018) ثم تحولت إلى سلبية خلال السنوات اللاحقة للحصار (مايو 2019 ومايو 2020). أما بالنسبة لمسار مساهمة أرصدة المصرف لدى

دور مصرف قطر المركزي في مواجهة الحصار

مما سبق، يتضح كيف ساهمت تدابير السياسات النقدية التي اعتمدها مصرف قطر المركزي خلال السنوات الثلاث الماضية لمواجهة تبعات الحصار، واحتواء تأثيرات (كوفيد-19)، في تغيير معدلات تغير عرض النقد، والقاعدة النقدية. حيث تمحورت التدابير حول خفض أو زيادة مستويات أرصدة المصرف لدى البنوك المحلية، أو الأجنبية، أو بيع وشراء سندات، وأذونات خزينة أجنبية. وكان الهدف من تطبيق هذه الإجراءات في بادئ الأمر، هو للتخفيف من تداعيات التدفقات النقدية إلى الخارج، من خلال خلق تدفقات إلى الداخل عن طريق سحب جزء من الاستثمارات السائلة في الخارج، سواءً في السندات الدولية، أم أذونات خزينة أجنبية، أم ودائع سائلة في بنوك أجنبية، ومن ثم إيداعها في البنوك المحلية.

لقد ارتفع مستوى موجودات المصرف المركزي من 188 مليار ريال في (مايو 2017)، إلى 265 مليار ريال في مايو 2020، بحيث شهدت مكونات الموجودات تغيرات ملموسة عكست أثر السياسات النقدية، التي أنتهجها المصرف خلال الفترة نفسها الشكل (2-35)، حيث يُلاحظ كيف انخفضت نسبة سندات وأذونات خزينة أجنبية، مقابل زيادة نسبة أرصدة المصرف لدى البنوك المحلية أثناء السنة الأولى للحصار (مايو 2017 - مايو 2018)، ومن ثم تحولت وتعدلت خلال سنوات الحصار اللاحقة (مايو 2019 ومايو 2020).

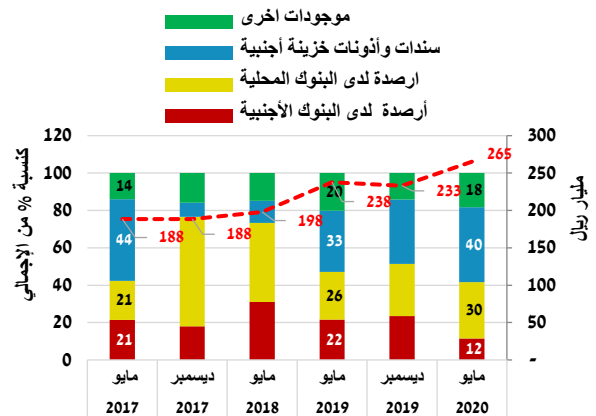
الشكل (2-36): مساهمة مكونات موجودات المصرف إلى معدل نموها



المصدر: مصرف قطر المركزي وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء

البنوك الأجنبية، فقد كانت مساهمتها عكس مساهمة سندات وأذونات خزينة أجنبية، حيث كانت إيجابية خلال السنة الأولى للحصار (مايو 2018)، ومن ثم أصبحت سلبية خلال سنوات الحصار اللاحقة (مايو 2019 ومايو 2020).

الشكل (2-35): التوزيع النسبي لمكونات موجودات مصرف قطر المركزي



المصدر: مصرف قطر المركزي وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء

تتكون موجودات المصرف المركزي من كثير من تلك البنود، التي تحتويها القاعدة النقدية، والاحتياطيات الدولية والسيولة

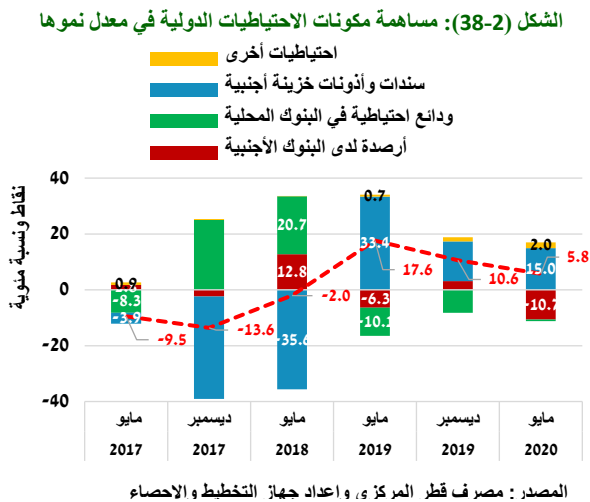
الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2018 – 2019

البنوك المحلية، مع زيادة نسبة أرصدة المصرف لدى البنوك الأجنبية أثناء السنة الأولى للحصار (مايو 2017-مايو 2018)، إلا أنه حصل العكس خلال سنوات الحصار اللاحقة (مايو 2019، ومايو 2020)، من حيث زيادة نسبة سندات وأذونات خزينة أجنبية، مقابل إجراء خفض تدريجي لنسبة ودائع احتياطية في البنوك المحلية، وأرصدة المصرف لدى البنوك الأجنبية.

لقد أدت هذه التحولات كما يشير الشكل (2-38)، إلى جعل سندات وأذونات خزينة أجنبية أن تُساهم بصورة سلبية في تكوين معدل التغيير السنوي للاحتياطيات الدولية خلال السنة الأولى للحصار (مايو 2018)، ومن ثم بصورة إيجابية خلال سنوات الحصار اللاحقة (مايو 2019 و مايو 2020)، في المقابل يُلاحظ أن التحولات التي طرأت على أرصدة المصرف من الودائع الاحتياطية لدى البنوك المحلية، وأرصده لدى البنوك الأجنبية جعلها تُساهم بصورة إيجابية خلال السنة الأولى للحصار (مايو 2018)، إلا أنها ساهمت بصورة سلبية خلال سنوات الحصار اللاحقة (مايو 2019 و مايو 2020).

وكانت النتيجة النهائية من هذه التفاعلات إن معدل التغيير السنوي للاحتياطيات الدولية، شهدت معدل تراجع سالب أثناء السنة الأولى للحصار (مايو 2017-مايو 2018)، إلا أنه ما لبث أن حقق معدل نمو موجب خلال سنوات الحصار اللاحقة (مايو 2019 ومايو 2020).

ووفقاً لأحكام قانون المصرف المركزي، الذي يطلب احتساب معيار مدى كفاية الاحتياطيات الدولية كنسبة من النقد المصدر، الذي يجب أن تساوي 100%، فعند احتسابها في مايو 2020، تبين أنها بلغت 576% من النقد المصدر، مما يعني أنها تزيد بحوالي ستة أضعاف عما هو مطلوب بموجب القانون. ومن جهة

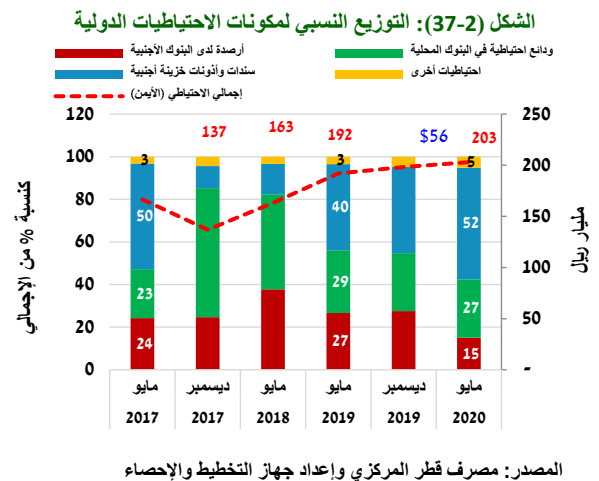


وكانت النتيجة، أن المعدل السنوي للتغيير في موجودات مصرف قطر المركزي، شهد معدل نمو خلال السنوات الثلاث الماضية (2017 – 2019)، لكنه شهد معدل نمو صفري في ديسمبر 2019. ثم حقق معدل نمو بنحو 12% في (مايو 2020)، نتيجة لجوء مصرف قطر المركزي إلى زيادة أرصده مع البنوك المحلية لتزويد النظام المصرفي بالسيولة اللازمة لمواجهة عواقب انتشار فيروس كوفيد-19.

الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية

كما دُكر آنفاً، بأنه نظراً للتشابه الكبير بين مكونات موجودات المصرف المركزي، ومكونات الاحتياطيات الدولية، والسيولة بالعملات الأجنبية، فإن نسبة المكونات من الإجمالي، ونسبة معدل تغيرها السنوي، تتأثر نسبياً بالعوامل نفسها التي تؤثر على معدل التغيير السنوي لموجودات المصرف المركزي.

لقد ارتفع مستوى إجمالي الاحتياطيات الدولية، والسيولة بالعملات الأجنبية من 137 مليار ريال في ديسمبر 2017، إلى 203 مليار ريال في مايو 2020، بما يساوي \$56 مليار دولار، والتي تتكون من ودائع بالعملات الأجنبية لدى البنوك المحلية بنسبة 27%، ومن ودائع الاحتياطيات الرسمية بنسبة 73%، والتي بدورها تتشكل من الاستثمارات في السندات، وأذونات خزينة أجنبية بنسبة 52%، ومن احتياطيات الذهب، وأرصدة المصرف في البنوك الأجنبية، بما فيها حصة قطر لدى صندوق النقد الدولي بنسبة 20%، كما يشير الشكل (2-37).



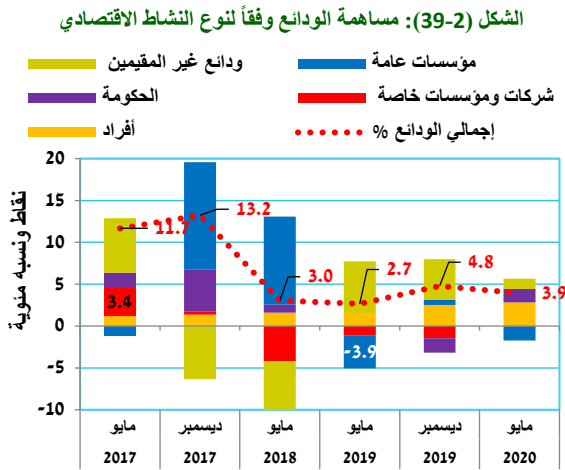
شهدت نسبة مكونات الاحتياطيات الدولية، والسيولة بالعملات الأجنبية تغيرات ملموسة، عكست أثر السياسات النقدية، التي أنتهجها المصرف خلال الفترة نفسها، مثل: خفض نسبة سندات وأذونات خزينة أجنبية، مقابل زيادة نسبة ودائع احتياطية في

ومنذ النصف الأول من عام 2018، شهد إجمالي الودائع معدلات نمو معتدلة تراوحت ما بين 2.7% و3% قبل أن ترتفع إلى 3.9% في مايو 2020، حيث يُلاحظ أن مصادر النمو تحولت من مصدر إلى آخر، كما يشير الشكل (2-39). فعلى سبيل المثال من هذه التحولات، ساهمت ودائع غير المقيمين بنقاط مئوية سالبة في معدل نمو الودائع منذ بداية الحصار (مايو 2017)، لكنها بدأت تساهم بصورة إيجابية منذ (مايو 2019)، مُشيرةً إلى تجاوز تداعيات الحصار.

أخرى، يستخدم مصرف قطر المركزي إجمالي الودائع "الاحتياطيات الفائضة"، و"الاحتياطيات الأخرى"، كمؤشر لقياس السيولة الأولية. وذلك لأن البنوك التجارية تعتبرها ودائعاً جارية لدى البنك المركزي يمكن استخدامها كوسيلة للدفع. فعندما تكون أرصدها كبيرة، فإنها تشير إلى توفر مستوى عالٍ من السيولة، في حين يشير انخفاضها إلى ندرة السيولة.

مسار تطور الودائع

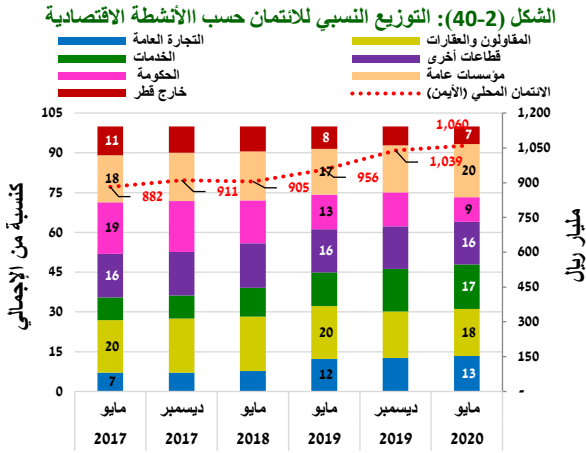
تأتي ودائع البنوك التجارية في قطر من ودائع القطاعين: العام والخاص، إلى جانب ودائع غير المقيمين، حيث بلغت في مايو 2020 حوالي 864 مليار ريال بما يعادل \$237 مليار دولار. تمثل ودائع القطاع الخاص حوالي 45% من الإجمالي، موزعة ما بين ودائع الأفراد بنسبة 25%، وودائع الشركات الخاصة بنسبة 20%، فيما تبلغ ودائع القطاع العام حوالي 30.7% من إجمالي الودائع، موزعة ما بين 10.4% كودائع للحكومة، و20.3% كودائع للمؤسسات العامة (الحكومية)، وشبه الحكومية)، في حين شكلت الودائع من غير المقيمين حوالي 24% من الإجمالي.



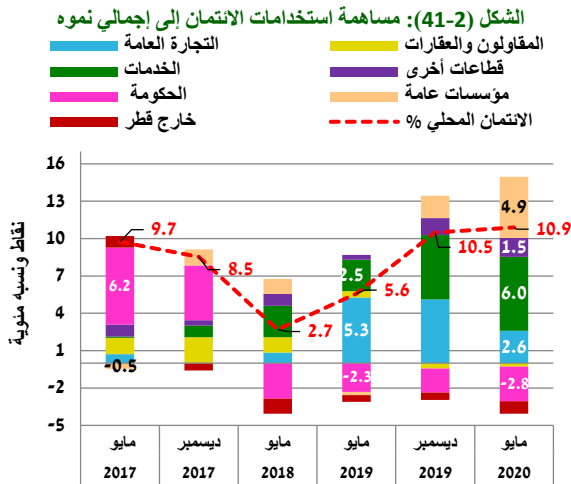
المصدر: مصرف قطر المركزي وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء

مسار تطور التسهيلات الائتمانية

تتألف التسهيلات الائتمانية من الائتمان العام، والائتمان الخاص، بالإضافة إلى الإقراض الخارجي، حيث بلغ إجمالي الائتمان المحلي في مايو 2020 حوالي 1,060 مليار ريال، أي ما يعادل \$291 مليار دولار الشكل (2-40)، توزعت ما بين التسهيلات الائتمانية الموجهة للقطاع الخاص لأغراض العقارات والمقاولات، والخدمات، والتجارة، وكذلك تلك الموجهة للقطاع العام، لأغراض أنشطة المؤسسات العامة، والأعمال الحكومية، في حين شكلت القروض خارج قطر حوالي 7% من إجمالي الائتمان.



المصدر: مصرف قطر المركزي وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء

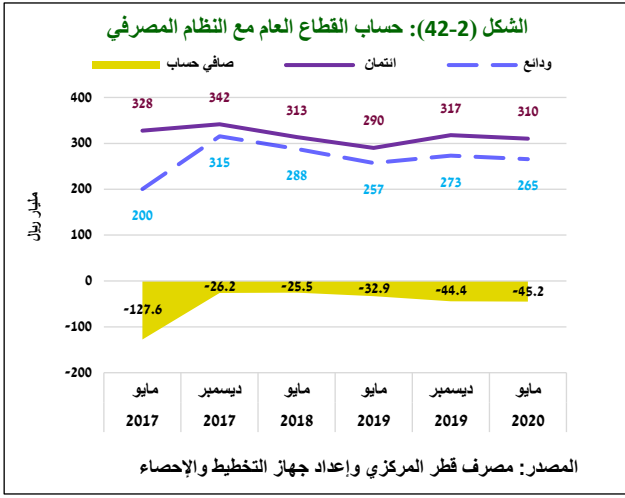


المصدر: مصرف قطر المركزي وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء

ومنذ النصف الأول من عام 2018 كما يشير الشكل (2-41)، شهد إجمالي الائتمان نمواً معقولاً، تراوح ما بين 2.7% و11%. جاء معظمه من النمو في القروض الموجهة لقطاع الخدمات، تليها قروض للقطاع التجاري، كما أن القروض الموجهة للمؤسسات العامة، شهدت نمواً في عام 2019 وزادت في مايو 2020. أما الائتمان الموجه للمقاولين، والعقارات فقد شهد انحساراً منذ مايو 2018، بينما تراجع الائتمان الموجه للحكومة وللعلماء خارج قطر.

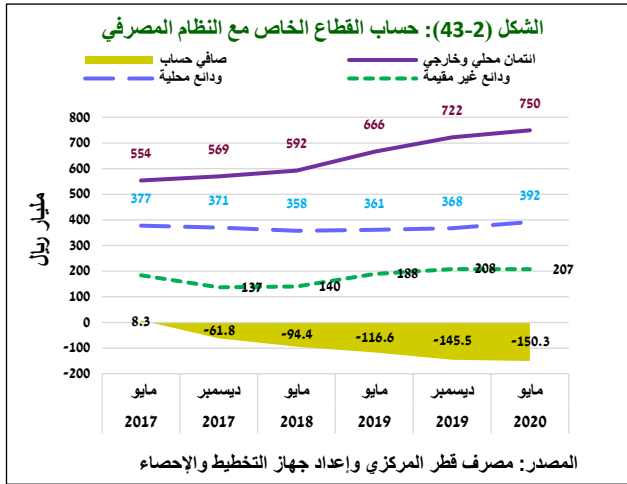
حسابات القطاعين العام والخاص

مع العلم أن الزيادة في الودائع غير المقيمة ساهمت في تمويل الطلب على الائتمان.



تبين اتجاهات التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الممنوحة للقطاعين العام والخاص، مقابل ودائعها مع النظام المصرفي مدى الضغط على السيولة المحلية، إذ يُلاحظ من الأشكال (2-42) و(2-43)، إن مسار تفاوت الضغوطات المالية (تقلص السيولة)، إما بسبب زيادة اقتراض القطاع الخاص، أو نسبياً بسبب زيادة اقتراض القطاع العام، حيث تتكون التسهيلات الائتمانية، إما من قروض مباشرة، أو من قروض جارية (على المكشوف قصيرة الأجل)، لتغطية التمويل المطلوب لتنفيذ المشاريع التنموية.

وفي ضوء ما سبق، يوضح الشكل (2-42)، مسار صافي حساب القطاع العام مع النظام المصرفي منذ بداية الحصار (مايو 2017)، حيث يُلاحظ أنه بعد انحساره خلال السنة الأولى من الحصار (مايو 2018)، ازداد توسعاً خلال السنة الثانية (مايو 2019) حتى بلغ 45 مليار ريال في السنة الثالثة من الحصار (مايو 2020).



أما بالنسبة لتطوره على المستوى الشهري، فقد بلغ متوسط العجز الشهري حوالي 39 مليار ريال خلال الفترة (مايو 2017 – مايو 2020)، بحد عجز أعلى بلغ 59.7 مليار ريال، وبتد عجز أدنى بلغ 17.4 مليار ريال، وبمعدل تباين شهري بحوالي 11.9 مليار ريال، وهو ما يعكس الفجوة في الموارد، لتلبية الطلب على الائتمان من قبل الحكومة ومؤسساتها، حيث يقوم النظام المصرفي بتمويل هذه الفجوة، ومن الجدير بالذكر أن الائتمان الموجه للقطاع العام شهد تراجعاً تدريجياً مصحوباً بانخفاض مماثل في ودائع القطاع العام لدى البنوك المحلية، ويرجع الانخفاض في الطلب على الائتمان من قبل القطاع العام إلى حقيقة أن معظم مشاريع البنية التحتية الممولة من الحكومة على وشك الانتهاء عند كتابة هذا التقرير.

أما فيما يتعلق بصافي حساب القطاع الخاص مع النظام المصرفي، فإنه وكما يشير الشكل (2-43)، قد توسع منذ بداية الحصار بمتوسط عجز شهري بلغ 103.8 مليار ريال، بحد عجز أعلى 154 مليار ريال، وحد عجز أدنى 56 مليار ريال، وبمعدل تباين شهري بحوالي 31 مليار ريال، وذلك نتيجة لزيادة الطلب على الائتمان من قبل القطاع الخاص، مقابل الموارد المتاحة،

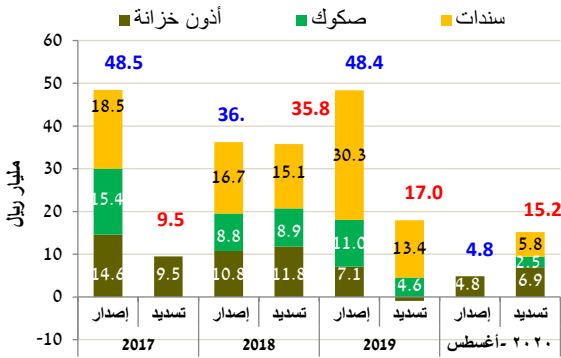
العالم، ونيل ثقة رأس المال الأجنبي، فقد أنشأت الحكومة مركز قطر للمال، ليعمل وفق أحدث أنظمة ولوائح أسواق المال والأعمال الدولية، بما في ذلك أنظمة التقاضي، والمحاكم الدولية، واللوائح والقواعد المعمول بها، لتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب، وإعطاء المزيد من الثقة، ولمزيد من التفاصيل (أنظر: مفاهيم ومصطلحات اقتصادية ومالية).

الدين العام

تأتي قروض دولة قطر من أربعة مصادر: فالقروض الخارجية تأتي من بيع السندات السيادية الدولية في أسواق الأوراق المالية العالمية، ومعظمها مقوم بالدولار، كما تأتي من قروض من بنوك ومؤسسات مالية أجنبية بموجب ترتيب سعر الفائدة لليبور⁶ LIBOR. أما القروض المحلية فتأتي: إما من خلال أدوات الدين العام المحلي كإصدار السندات والصكوك وأذونات الخزنة، أو عبر الاقتراض المباشر من البنوك المحلية إما كقروض متوسطة الأجل أو كقروض جارية مدينة.⁷

بلغ إجمالي التدفق السنوي للمديونية المحلية للحكومة من إصدارات أدوات الدين العام المحلي في عام 2019 حوالي 48.4 مليار ريال، أي ما يعادل \$13.3 مليار دولار، والتي جاءت من إصدار أذون خزنة بحوالي 7.1 مليار ريال، ومن السندات العادية بقيمة 30.3 مليار ريال، والصكوك بحوالي 11 مليار ريال. قامت الحكومة بسداد نحو 17 مليار ريال من أقساط الديون المستحقة في 2019، ومن المتوقع أن يتم تسديد حوالي 14.9 مليار ريال خلال عام 2020. أما بالنسبة لإصدار أدوات الدين العام خلال يناير - أغسطس من عام 2020، فلم يتم

الشكل (2-44): إصدارات أذون وسندات الخزنة (تقليدية وصكوك)



المصدر: موقع مصرف قطر المركزي واعداد جهاز التخطيط والإحصاء

الدور الاقتصادي لقطاع المال والتأمين

تمتلك دولة قطر نظاماً مالياً وتأمينياً متقدماً وفق أحدث المعايير الدولية، مكنته من لعب دوراً محورياً في عملية البناء والتطوير كوسيط مالي في توفير بيئة آمنة لجذب الودائع، وتحفيز المدخرات للأفراد والشركات، وتسهيل المعاملات التجارية محلياً ودولياً، وتحفيز الاستثمار، إلى جانب تمويل أنشطة تنفيذ المشروعات الاستثمارية من خلال قروض قصيرة الأجل، أو من خلال شراء أسهم في أسواق الأوراق المالية المحلية والدولية. كما يساهم القطاع المالي في تمويل المشتريات والمشاريع الحكومية من خلال شراء السندات السيادية (سندات خزنة)، وتوفير القروض متوسطة الأجل، كما يوفر تسهيلات ائتمانية طويلة الأجل، لتمويل المشاريع الكبرى لجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، إما عن طريق تمويل مشاريع البنية التحتية، أو عن طريق تمويل الأصول الثابتة، مثل: المباني والآلات، وكذلك شراء المواد الخام.

تؤدي العلاقات المتبادلة بين مصادر رأس المال واستخداماتها إلى الاستخدام الأمثل للموارد المالية، والحفاظ على استدامة التنمية الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي للبلد، وتساهم أنشطة التأمين في الحفاظ على الموارد المالية، وغير المالية، وتأمين المعاملات التجارية، وبالتالي تعزيز الثقة في استدامة الاقتصاد القطري، وخلق بيئة مواتية للاستثمار. ويهدف توسيع استخدام الخدمات المالية المصرفية، وضمان شمولها لجميع شرائح المجتمع، فقد فتحت الحكومة المجال أمام المستثمرين، وأصحاب رؤوس الأموال المحليين والأجانب، لإنشاء وتأسيس بنوك تقليدية، وإسلامية، وشركات مالية، وكذلك السماح للبنوك التقليدية بفتح فروع، لتوفير التسهيلات الائتمانية، وفقاً للشروط الإسلامية.

ولضمان تقديم الخدمات المصرفية لصغار المستثمرين، وتشجيع الصناعات والخدمات المحلية، فقد أنشأت الحكومة أيضاً بنكاً تنموياً برأس مال حكومي، لمنح قروض بشروط مبسطة وميسرة لرواد الأعمال في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ولغرض مواكبة القطاع المالي والتأمين لمطالبات الانفتاح على العالم الخارجي، وتسريع عملية الاندماج مع اقتصادات دول

⁷ وهو تسهيل للسحب على المكشوف تقدمه البنوك القطرية للحكومة وللمؤسسات العامة والخاصة نتيجة للثقة المتبادلة بين الدائن والمدين.

⁶ ليبور (LIBOR) هي مختصر (London Inter-Bank Offered Rate) أي سعر الفائدة المعروض بين المصارف في لندن (أنظر الملحق).

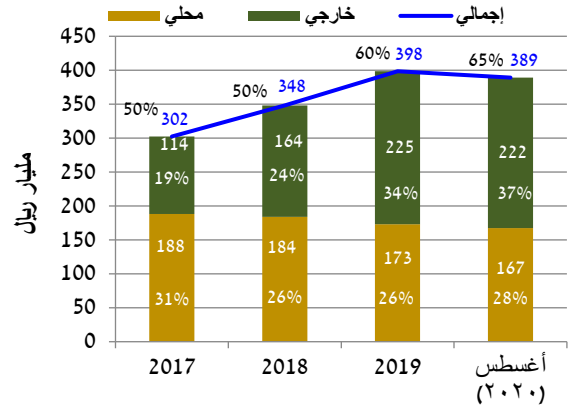
الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2020 – 2022

والمؤسسات المالية التي تفي بالمعايير الدولية المعروفة، مثل: الملاة المالية، وضمان حقوق الدائنين والمساهمين، وتحقيق الأرباح، ودفع خدمات الديون في الوقت المحدد.

إصدار سوى 4.8 مليار ريال من أذونات الخزنة، كما يشير الشكل (2-44).

ونظرًا لسداد أقساط الدين المحلي، كما ذكر سابقًا، يقدر أن يصل إجمالي الدين المحلي الحكومي إلى 167.4 مليار ريال بحلول يوليو 2020، كما هو موضح في الشكل (2-45).

الشكل (2-45): تطور مديونية الحكومة (كقيمة ونسبة من الناتج المحلي)



المصدر: وزارة المالية - المذكرة التمهيدية Prospectus ابريل ٢٠٢٠

أما عن حالة مستوى الدين الخارجي في أغسطس 2020، فقد ارتفعت بنسبة 35% عما كانت عليه في 2018 (164.2 مليار ريال)، بسبب إصدار سندات سيادية دولية في 2019 و2020. بالإضافة إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية بشروط سعر الليبور، ومع ذلك، فمن المخطط سداد جزء من المديونية الخارجية خلال عام 2020.

وبناءً على ما سبق، من المتوقع أن يصل إجمالي مديونية الحكومة بشقيها المحلي والخارجي حتى أغسطس 2020، إلى حوالي 389 مليار ريال بما يعادل \$107 مليار دولار الشكل (2-45). وهذه لا تتضمن القروض للمؤسسات الحكومية، وشبه الحكومية (المؤسسات والشركات ذات العلاقة بالحكومة).

وبفضل إدارة دولة قطر للمديونية العامة المحلية والخارجية، اكتسبت ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في مجال سوق الأوراق المالية العالمية، وبالتالي حصلت على أعلى الدرجات الائتمانية، كما هو موضح في الإطار (2-6). وهذه الجدارة الائتمانية العالية مكنت الحكومة القطرية من إصدار سندات سيادية دولية للسوق الأمريكية خلال الأعوام 2018، 2019، 2020، ولا تقتصر الجدارة الائتمانية على الحكومة، ولكن العديد من الشركات العامة، والخاصة، بما في ذلك البنوك

الإطار (2-6): التصنيف الائتماني لدولة قطر

أكملت وكالات التصنيف الائتماني الثلاث Moody's و Fitch و Standard & Poors تقييم 2019 للاقتصاد القطري بنظرة مستقبلية مستقرة. حيث أشادت الوكالات الثلاث بمرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية قصيرة الأجل وعودة ممتازة إلى الاحتياطيات الأجنبية الدولية. وقد أسهمت هذه التقييمات الإيجابية في تراجع الرقم القياسي لأسعار مبادلة مخاطر الائتمان Credit Default Swap - CDS والتي تمثل تكلفة التأمين ضد أعباء الديون السيادية الخارجية من متوسط 64 نقطة في مايو 2017 إلى 43.7 نقطة في نوفمبر 2019، مع العلم أنها بلغت ذروتها في الفترة المباشرة بعد الحصار عند متوسط 108 نقطة في شهر أغسطس 2017، إلا أنه بسبب تداعيات تطبيق الإجراءات لاحتواء فيروس (كوفيد-19) على مستوى العالم بالتزامن مع انهيار أسعار النفط والغاز العالمية ارتفعت أسعار مبادلة مخاطر الائتمان من 36 نقطة في يناير 2020 إلى 129 نقطة في أبريل 2020، قبل أن تنخفض إلى 56 نقطة في يونيو 2020.

شكل للإطار (٢-٦) أسعار تكلفة التأمين على الديون السيادية القطرية (مبادلة المخاطر)



المصدر: قاعدة EikonRefinitiv، وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء

المالية العامة

يهدف تعزيز انفتاح الاقتصاد القطري على العالم الخارجي وحمايته من الصدمات الخارجية في مجال السياسات المالية، شهد عام 2019 عدداً من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية للمالية العامة، تمثلت في إعادة هيكلة وزارة المالية بعية تعزيز دورها الاقتصادي، وإنشاء هيئة ضريبية مستقلة، وتنفيذ قانون الضريبة الانتقائية، وتطبيق تعديلات جديدة على قانون ضريبة الدخل، فضلاً عن الانتهاء من التحضير لكافة الترتيبات الفنية اللازمة، لتنفيذ قانون ضريبة القيمة المضافة، الإطار (2-7).

تشكل الإصلاحات المذكورة أعلاه، جزءاً من استراتيجية وزارة المالية، لتحقيق أعلى درجة من الاستقرار المالي لدولة قطر، سواءً من حيث تطوير موارد مالية غير هيدروكربونية، وضمان استدامتها بمرور الوقت، أم في جوانب تطوير آليات تنفيذ السياسات المالية والنقدية على المدين المتوسط والبعيد، وكذلك تعزيز الرقابة المالية على تحصيل الإيرادات، وإنشاء نظام حصيف لضبط النفقات، وتحسين أداء الجهات ذات الصلة بوزارة المالية لمواكبة التطور الاقتصادي، وفقاً لركائز رؤية قطر الوطنية 2030، وعلى النحو المخطط له في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (2018-2022)

تهدف الإصلاحات المؤسسية والتشريعية إلى تحسين الإجراءات الإدارية من أجل تسهيل تنفيذ القوانين المتعلقة بالمالية العامة حتى ترفع من نسبة الإيرادات المحلية، وتُقلل من نسبة الاعتماد على إيرادات النفط والغاز، وفي الوقت نفسه إفساح المجال للقطاع الخاص المحلي، والأجنبي، وتشجيعهما للاستثمار والمشاركة في تنفيذ المشاريع التنموية، عن طريق تحديد الأوعية الضريبية المشجعة، وتقنين الإعفاءات الضريبية.

وفي إطار تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وبالتعاون مع الغرفة التجارية، قامت الهيئة العامة للضرائب خلال عام 2019 بعقد عدد من اللقاءات الثنائية، والندوات وورش العمل بهدف الاستماع إلى وجهات نظر المكلفين من مؤسسات وشركات خدمية وإنتاجية في: (1) كيفية تفادي أية مشاكل في تطبيق المنظومة الضريبية الجديدة، (2) توعية المكلفين بمهام الهيئة وإجراءاتها في عملية تحديد الأوعية الضريبية، وتنفيذ الأنظمة واللوائح الضريبية، والتعريف بماهية متطلبات الامتثال الضريبي، (3) كيفية الحصول على الإعفاءات، واحتساب الدخل الخاضع للضريبة مع تحديد السلع الخاضعة للضريبة.

الإطار (2-7): إصلاحات مؤسسية وتشريعية للمالية العامة

في نهاية عام 2018، تم إصدار حزمة من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية لتطوير أداء المالية العامة، التي من أهمها: إنشاء الهيئة العامة للضرائب بموجب القرار الأميري رقم (77) لعام 2018، كما تم إصدار قانون رقم (24) لعام 2018 بشأن ضريبة الدخل، والقانون رقم (25) لعام 2018 بشأن الضريبة الانتقائية.

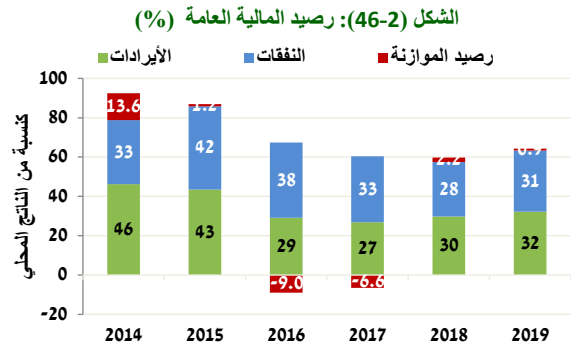
فعلى الصعيد التشريعي، حرصت الحكومة على تحديث وتوحيد النظام الضريبي المباشر بإصدار القانون رقم (24) لسنة 2018 بشأن ضريبة الدخل، الذي حل محل القوانين السابقة (قانون ضريبة الدخل رقم (21) لسنة 2009)، والقانون رقم (17) لسنة 2014 بإعفاء المستثمرين غير القطريين من ضريبة الدخل على أرباحهم المكتسبة من استثماراتهم في الشركات القطرية وصناديق الاستثمار. ومن الجدير بالذكر أن قانون ضريبة الدخل الجديد يحتفظ بنفس فئات الأنشطة المعفاة من ضريبة الدخل، وسيستمر في استخدام نفس معدل الضريبة البالغ 10% على دخول الشركات الخاضعة لضريبة الدخل.

قانون الضريبة الانتقائية (المكوس) رقم (25) لسنة 2018، تم تنفيذه منذ يناير 2019 للالتزام بإحدى الاتفاقيات الضريبية بين دول مجلس التعاون الخليجي. فتم تطبيق ضريبة 100%، على استيراد، وإنتاج، وتخزين السلع، المتعلقة بالتبغ ومشتقاته، والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة، بالإضافة إلى السلع الخاصة.

أما على المستوى المؤسسي، فقد تم إنشاء الهيئة العامة للضرائب كهيئة مستقلة تحت إشراف وزارة المالية، وستكون مسؤولة عن تنفيذ جميع الضرائب في قطر، بما في ذلك الضريبة الانتقائية، وضريبة القيمة المضافة المرتقبة، وضريبة الدخل على الشركات العامة والخاصة، باستثناء تلك الشركات التي تم إنشاؤها بموجب أنظمة ولوائح مركز قطر المالي (أنظر: ملحق. مفاهيم ومصطلحات اقتصادية ومالية)

رصيد ميزان المالية العامة

أدى استقرار أسعار النفط والغاز خلال عام 2019 إلى تحقيق فائض في رصيد المالية العامة⁸ بنسبة 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من زيادة النفقات من 192.8 مليار ريال في عام 2018 إلى 208.4 مليار ريال في عام 2019، ويعود السبب في تحقيق الفائض، هو زيادة الإيرادات العامة من 207.9 مليار ريال في عام 2018، إلى 214.7 مليار ريال في عام 2019، الشكل (2-46).



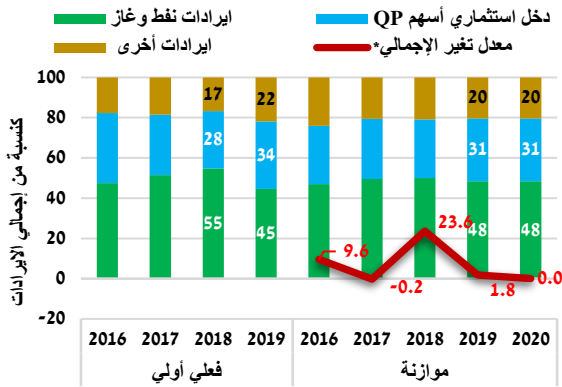
المصدر: وزارة المالية وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء

أما لو تم مقارنتها بما تم تحصيله فعلياً في عام 2018، فإن الزيادة ستكون 3.3%، ويرجع ذلك أساساً إلى الارتفاع في مساهمة عائدات الاستثمار من قطر للبترول بنسبة 6.3 نقطة مئوية، وإيرادات غير نفطية أخرى بنسبة 5.8 نقطة مئوية. إلا أن إيرادات النفط والغاز ساهمت بصورة سلبية مما جعلها تخفض معدل الإيرادات بحوالي 8.8 نقطة مئوية.

أما بالنسبة لتقدير الإيرادات العامة في موازنة 2020، فقد تم اقتراحها لتكون حوالي 211 مليار ريال، على غرار ما تم اقتراحه في موازنة 2019. ومع ذلك، فهي تقل عما تم تحصيله فعلياً في عام 2019 بنسبة 1.7%، ويرجع ذلك أساساً إلى تبني افتراضات حذرة، بما في ذلك توقعات متحفظة بالنسبة لكميات صادرات المنتجات الهيدروكربونات وأسعارها.

وبسبب تأثير (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي، وكذلك انهيار أسعار الهيدروكربونات العالمية، خلال النصف الأول من عام 2020، فإنه من المحتمل عدم تحقيق الإيرادات التي حُطت لها.

الشكل (2-47): الإيرادات العامة ومعدل تغير مكوناتها عما حُطت له



المصدر: وزارة المالية وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء (*تم مقارنة الموازنات بالفعلي)

وأثناء إعداد موازنة عام 2020، ووجهت وزارة المالية الجهات الحكومية بمواصلة تنفيذ البرامج الرامية إلى تعزيز كفاءة الإنفاق العام، وتنويع مصادر الإيرادات غير النفطية، وتسهيل مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع التنمية، فضلاً عن تبسيط الإجراءات الإدارية، لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

الإيرادات العامة

بلغ إجمالي الإيرادات العامة في عام 2019 حوالي 214.7 مليار ريال، أي ما يعادل \$59 مليار دولار، والتي تُشكل حوالي 32.2% من الناتج المحلي الإجمالي، والتي تأتي من إيرادات النفط والغاز بنسبة 45%، ومن إيرادات استثمارية لمؤسسة قطر للبترول بنسبة 34%، ومن الإيرادات الأخرى بنسبة 22%، كما يشير الشكل (2-47).

أما بالنسبة لمعدل نمو الإيرادات الفعلية في عام 2019، فقد ارتفعت بنسبة 1.8% مقارنة بما تم اقتراحه في ميزانية 2019،

⁸ صافي الإقراض والاقتراض

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2018 – 2019

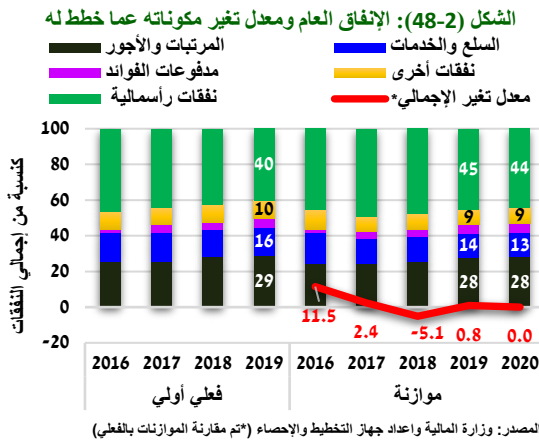
أما من حيث توزيع إجمالي النفقات لعام 2019 بحسب التصنيف الاقتصادي كما يشير الجدول (2-6)، فقد استحوذت نفقات الخدمات العامة على 42.9% من الإجمالي، تليها نفقات الخدمات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والبيئية على 24.2%، ثم نفقات خدمات التعليم والصحة بحوالي 19.4%، تليها نفقات خدمات الترفيه والثقافة والإسكان بحوالي 13.5%.

أما فيما يتعلق بالنفقات الاستثمارية في عام 2019، فقد شكلت 40.2% من إجمالي النفقات العامة مقارنة بـ 42.4% في عام 2018، حيث انخفضت نسبتها لصالح زيادة نسبة النفقات الجارية، ويرجع ذلك إلى زيادة النفقات التشغيلية للإسكان والضيافة، والرعاية، والثقافة، وخدمات التعليم، والاقتصاد والبيئة، مقابل انخفاض نفقات التشغيل لقطاعات الخدمات العامة والصحة، والتي في مجملها تعكس طبيعة السياسات المالية في توجيه الإنفاق الحكومي.

النفقات العامة

بلغ إجمالي النفقات العامة الفعلية في عام 2019 حوالي 208.4 مليار ريال، أي ما يعادل \$57.3 مليار دولار، والتي تُشكل حوالي 31.2% من الناتج المحلي الإجمالي، موزعة كنفقات رأسمالية بنسبة 40%، ونفقات المرتبات والأجور بنسبة 29%، ونفقات السلع والخدمات بنسبة 16%، ونفقات الفوائد بنسبة 5%، ونفقات أخرى بنسبة 10% الشكل (2-48). كما أنها شهدت نمواً بنسبة 0.8%، والتي فاقت ما تم تقديره كنفقات عامة في موازنة عام 2019، والتي أيضاً زادت عما تم إنفاقه فعلياً في عام 2018 بحوالي 8.1%. وترجع الزيادة في إجمالي النفقات الفعلية في عام 2019 مقارنة بالنفقات الفعلية لعام 2018، إلى ارتفاع مساهمة نفقات المرتبات والأجور بـ 2.8 نقطة مئوية، ونفقات السلع والخدمات بـ 1.9 نقطة مئوية، ونفقات مدفوعات الفوائد بـ 1.3 نقطة مئوية، والنفقات الرأسمالية بـ 1.4 نقطة مئوية.

أما بالنسبة لتقدير النفقات العامة في موازنة عام 2020، فقد تُدرت بحوالي 210.5 مليار ريال، بزيادة مقدارها 1.9% عما تم تقديره كنفقات عامة في موازنة عام 2019. وتأتي هذه الزيادة بشكل رئيس من ارتفاع نفقات الرواتب والأجور، والسلع والخدمات، وتكاليف خدمة الديون المحلية والأجنبية، التي ارتفعت بنسبة 15%، في حين تم افتراض أن تستقر النفقات الرأسمالية عند 0.1% فقط.



الجدول (2-6): النفقات العامة بحسب التصنيف الاقتصادي والوظيفي

2019				2018				كثافة من إجمالي النفقات	
كثافة من إجمالي التصنيف الوظيفي		كثافة من إجمالي التصنيف الاقتصادي		كثافة من إجمالي التصنيف الوظيفي		كثافة من إجمالي التصنيف الاقتصادي			
جاري	رأسمالي	جاري	رأسمالي	جاري	رأسمالي	جاري	رأسمالي		
32.2	67.8	34.2	48.8	29.2	70.8	26.9	47.9	39.0	خدمات عامة
80.0	20.0	47.8	8.1	80.1	19.9	50.8	9.3	26.9	خدمات الاقتصاد والبيئة
14.9	85.1	3.2	12.4	16.5	83.5	3.6	13.5	9.3	خدمة التعليم
14.5	85.5	3.8	15.4	13.6	86.4	3.3	15.6	10.4	خدمة الصحة
30.3	69.7	8.2	12.7	37.5	62.5	8.8	10.7	9.9	رفاهية وثقافة
43.3	56.7	2.9	2.5	62.1	37.9	6.5	2.9	4.4	إسكان وضيافة
40.5	59.5	100	100	42.4	57.6	100	100	100	الإجمالي

المصدر: وزارة المالية وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء

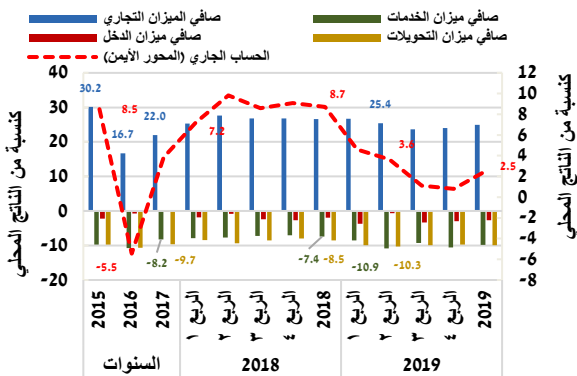
الإجمالي، يليه صافي ميزان الخدمات بنحو سالب 8.5%، ثم صافي ميزان الدخل بنحو سالب 1.6%.

يسجل ميزان الخدمات تقديرات عن قيمة الخدمات التي يقدمها المقيمون في قطر لغير المقيمين في الخارج، والعكس صحيح، والتي أغلبها تتعلق بمعاملات الميزان التجاري من حيث تقدير تكلفة الخدمات المطلوبة للتصدير والاستيراد؛ فضلاً عن تسجيل ميزان الخدمات للمعاملات المتعلقة بخدمات النقل، والتأمين، والسياحة والسفر، والاتصالات.

وبالتالي، هناك شبه ارتباط بين الميزان التجاري وميزان الخدمات. ولعله في حالة قطر الارتباط يكون أقوى، لأن نسبة الصادرات الهيدروكربونية ومنتجاتها من الصناعة التحويلية تمثل في المتوسط حوالي 81.6% من إجمالي قيمة صادرات البضائع خلال الفترة (2014-2019)، وبالتالي فإن العوامل التي تؤثر على أسواق النفط والغاز ستؤثر لا محالة على مستوى تطور الميزانين التجاري والخدمي.

بلغت التدفقات المالية الداخلة من قيمة صادرات دولة قطر من العالم الخارجي إلى الداخل (دولة قطر) في عام 2019 حوالي 265.5 مليار ريال، وبنسبة 71.3% من إجمالي التدفقات إلى الداخل، بينما بلغت التدفقات المالية الخارجة من دولة قطر إلى العالم الخارجي بقيمة للسلع المستوردة حوالي 114.1 مليار ريال، وبنسبة 32% من إجمالي التدفقات نحو الخارج. وهذا يشير إلى ما يجنيه الاقتصاد القطري من موارد مالية مقابل قيمة الصادرات، وما يدفعه للعالم الخارجي مقابل قيمة للواردات.

الشكل (50-2): رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات ومكوناته



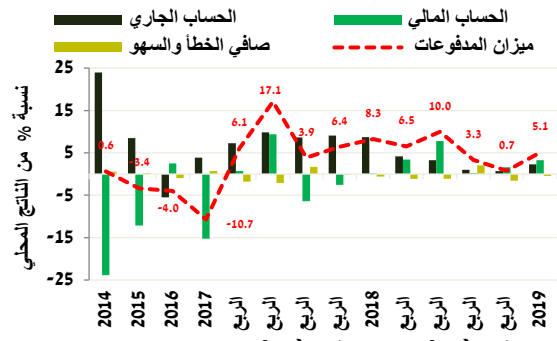
المصدر: مصرف قطر المركزي واعداد جهاز التخطيط والإحصاء

ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

رصيد حسابات ميزان المدفوعات

حقق الميزان الكلي لميزان المدفوعات في عام 2019 فائضاً قدره 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي، الشكل (2-49)، وبقية إجمالية بلغت 34.1 مليار ريال، أي ما يعادل \$9.3 مليار دولار، والذي يعني إن إجمالي الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي لدولة قطر، قد ارتفع أيضاً بنفس المبلغ والنسبة. وجاء معظم فائض الميزان الكلي من فائض الحساب الجاري، وإلى حد ما بسبب استقرار الحساب المالي، كما سيناقتح لاحقاً.

الشكل (2-49): الميزان الكلي لميزان المدفوعات



المصدر: مصرف قطر المركزي واعداد جهاز التخطيط والإحصاء

الحساب الجاري ومكوناته

يتكون الحساب الجاري من الميزان التجاري، وموازن الخدمات، والدخل، والتحويلات الجارية، حيث يلعب الميزان التجاري السلعي⁹ دور المحرك الفعلي لتحقيق الحساب الجاري إما فائضاً أو عجزاً، كما يشير الشكل (2-50). فعلى سبيل المثال، عندما تراجعت حصته كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 30% في عام 2015 إلى 17% في عام 2016، حقق الحساب الجاري عجزاً بحوالي سالب 5% من إجمالي الناتج المحلي. أي إن تأثير الأرصدة المتبقية (الخدمات، والدخل، والتحويلات الجارية) على ميزان الحساب الجاري محايد، ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى أن صافي هذه الأرصدة يعاني من عجز مزمن، لأن تدفقاتهم إلى الخارج أعلى من تدفقاتهم إلى الداخل (قطر).

فمثلاً خلال الفترة (2017-2019) بلغ متوسط صافي ميزان التحويلات الجارية حوالي سالب 9.4% من الناتج المحلي

⁹ الفرق بين الصادرات والواردات السلعية)

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2018 – 2019

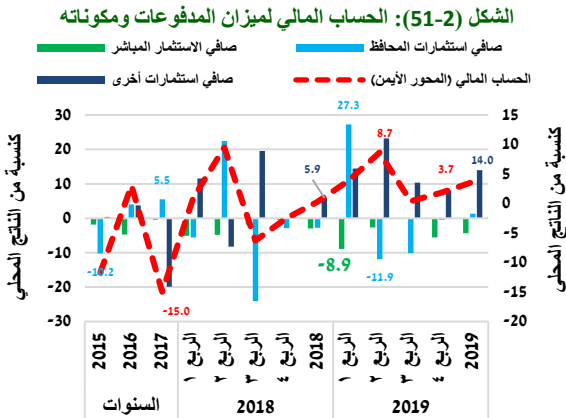
تحويلات المغتربين تمثل حوالي 65.7% من إجمالي التحويلات الجارية المتدفقة إلى الخارج، التي تساوي حوالي 65.36 مليار ريال، حيث تتكون من 62.4 مليار ريال كتحويلات خاصة، بينما حوالي 2.9 مليار ريال كتحويلات حكومية.

واستناداً إلى أداء الأرصد الصافية لكل من (تجارة السلع، والخدمات، والدخل، والتحويلات الجارية) في عام 2019، سجل الحساب الجاري فائضاً بنسبة 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة إجمالية، بلغت 15.4 مليار ريال، أي ما يعادل \$4.2 مليار دولار، كما يشير الشكل (2-50).

الحساب المالي ومكوناته

يسجل الحساب المالي المعاملات التجارية الخاصة باقتناء أصول استثمارية (أصول) وتكبد التزامات مالية (مطلوبات) بين مقيم في بلد ما، وغير مقيم من الخارج، وذلك إما كاستثمار أجنبي مباشر، أو المشاركة في محافظ الاستثمار الأجنبي، أو أي استثمارات أخرى أجنبية (انظر: ملحق المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية والمالية).

كما هو موضح في الشكل (2-51)، شهد الحساب المالي تقلبات ملحوظة خلال الفترة (2017-2019)، التي عكست تغيرات مكوناته، الناتجة عن إصدار سندات سيادية دولية، أو الاقتراض من الخارج (سندات الدين)، أو سداد أقساط القروض، أو العمليات البنكية المتعلقة بالعملات والودائع بين البنوك القطرية والمصارف الأجنبية، التي في مجملها تسببت في عجز الحساب المالي في عام 2017 بنسبة 15% من الناتج المحلي الإجمالي.



المصدر: مصرف قطر المركزي واعداد جهاز التخطيط والإحصاء

أما فيما يتعلق بصافي ميزان الخدمات في عام 2019، فقد بلغت التدفقات الخارجة كقيمة لخدمات العالم الخارجي إلى الداخل (دولة قطر) حوالي 69.4 مليار ريال، وبنسبة 18.7% من إجمالي التدفقات الخارجة من دولة قطر، بينما بلغت التدفقات الداخلة كقيمة للخدمات التي يحصل عليها العالم الخارجي من دولة قطر حوالي 128.9 مليار ريال، وبنسبة 36.1% من إجمالي التدفقات الداخلة إلى دولة قطر. وهذا يشير إلى ما يدفعه الاقتصاد القطري من تكاليف لخدمات لوجستية يحصل عليها من الخارج.

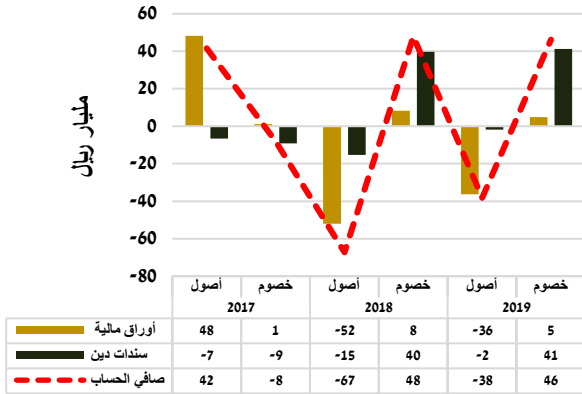
ومن المعروف بأن رصيد ميزان الدخل يسجل أرباح الاستثمارات الأجنبية مطروحاً منها المدفوعات التي تم دفعها للمستثمرين الأجانب على شكل مدفوعات فوائد القروض الخارجية لدولة قطر، بالإضافة إلى صافي أرباح الشركات الأجنبية العاملة في قطر. لقد بلغت فوائد وأرباح الاستثمارات القطرية في الخارج في عام 2019 حوالي 32 مليار ريال، وبنسبة 8.7% من إجمالي التدفقات الداخلة إلى دولة قطر، بينما بلغت مدفوعات الفوائد على قروض قطر الخارجية، وأرباح الشركات الأجنبية العاملة في قطر حوالي 48.6 مليار ريال، وبنسبة 13.6% من إجمالي التدفقات الخارجة من دولة قطر، والفارق بين النسبتين، يمثل ما يدفعه الاقتصاد القطري من تكاليف مقابل خدمات الاقتراض وجذب استثمارات خارجية.

أما فيما يتعلق بميزان التحويلات الجارية، فهو نظرياً عبارته عن رصيد يسجل فيه معاملات التحويل، حيث يرسل مقيم في بلد ما، إلى مقيم في الخارج، أي شيء ذي قيمة اقتصادية، سواء نقداً أو سلعة، دون تلقي أي شيء ذي أهمية اقتصادية في المقابل.

وبما أن العمالة الوافدة تشكل حوالي في المتوسط 95.5% من إجمالي القوى العاملة في قطر خلال الفترة (2014 - 2019)، وبالتالي على سبيل المثال فإن إجمالي تحويلات الوافدين إلى بلدانهم الأصلية في عام 2019 بلغت حوالي 43 مليار ريال، أي ما يعادل \$11.8 مليار دولار، وهو ما يمثل حوالي 12% من إجمالي التدفقات الخارجة من دولة قطر إلى العالم الخارجي في العام نفسه. ومن جهة أخرى، بلغ إجمالي التحويلات الجارية من الخارج إلى دولة قطر في عام 2019 حوالي 4.9 مليار ريال، أي ما يعادل 1.3% من إجمالي التدفقات الداخلة من العالم الخارجي إلى دولة قطر في العام نفسه. فمن الجدير بالذكر أن

يوضح الشكل (2-52)، أن صافي حساب محافظ الاستثمار الأجنبي شهد فائضا وعجزا خلال (2017-2019)، والناجم عن قيام الحكومة والقطاعات الاقتصادية الأخرى في تنفيذ حزمة السياسات الاقتصادية لمواجهة إجراءات الحصار، ودعم السيولة المحلية، حيث قامت الحكومة والقطاعات الاقتصادية الأخرى في عام 2017، ببيع جزء من استثماراتها الأجنبية في السندات الأجنبية، التي أسهمت في زيادة أرصدة الأصول القطرية بمبلغ 48.2 مليار ريال.

الشكل (2-52): صافي محافظ الاستثمار الأجنبي ومكوناتها



المصدر: مصرف قطر المركزي واعداد جهاز التخطيط والإحصاء

ومع التغلب على إجراءات الحصار خلال عامي 2018 و2019، أجرت الحكومة والقطاعات الاقتصادية الأخرى عملية عكسية عن طريق شراء السندات الأجنبية بغرض الاستثمار، مما أدى إلى انخفاض الأصول القطرية بنحو 52 مليار ريال في عام 2018، وبحوالي 36 مليار ريال في عام 2019.

ومن ناحية أخرى، أدت زيادة استثمار المستثمرين الأجانب في بورصة قطر خلال الفترة نفسها، إلى زيادة الالتزامات الخارجية على دولة قطر بنحو 1.1 مليار ريال في عام 2017، و8.3 مليار ريال في عام 2018، وبحوالي 5 مليارات في عام 2019.

من حيث المعاملات المتعلقة بسوق سندات الأوراق المالية الأجنبية، إما من خلال الاستثمار فيها، أو الاقتراض منها، أو إطفاء خصومها (تسديد). فقد قامت الحكومة، والبنوك التجارية، والقطاعات القطرية الأخرى خلال الفترة (2017-2019)، بشراء سندات دين أجنبية بغرض الاستثمار، أدت إلى انخفاض الأصول القطرية بمقدار 6.6 مليار ريال في 2017، و15.3 مليار ريال في 2018، و2 مليار ريال في 2019. كما أنه تم تسديد مستحقات سندات دين أجنبية في عام 2017، مما خفض من التزامات (خصوم) دولة قطر بنحو 9.2 مليار ريال. كما أنه

إلا أنه في نهاية عام 2018 حصل العكس حيث تحسن صافي الاستثمارات الأخرى، بينما تراجع صافي محافظ الاستثمار بنسبة ضئيلة، مما جعل الحساب المالي يحقق فائض بنسبة 0.3% من الناتج المحلي. وتكرر المشهد نفسه خلال عام 2019، إلا أن صافي الاستثمارات الأخرى ومحافظ الاستثمار، حققت فوائض، مما مكن الحساب المالي من تحقيق فائضاً بنسبة 3.7% من الناتج المحلي، بسبب أن الأصول أكثر من الخصوم، كما سيناقش لاحقاً.

الاستثمار الأجنبي المباشر

تُعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، بتلك الاستثمارات التي تقوم به شركة أو فرد في بلد ما لمصالح تجارية تقع في بلد آخر. وتتميز عن محافظ الاستثمار الأجنبي كونها في استثمارات أصول شركات أجنبية وليس في أسهم وسندات، وأذون، وأوراق مالية، وبالتالي فالمستثمر في الاستثمارات المباشرة يشترك في عملية إدارة الاستثمارات واتخاذ القرارات.

وبما أن التدفقات الخارجة للمستثمرين المقيمين في قطر للحصول على أصول استثمارات أجنبية في الخارج أعلى من التدفقات الداخلة من المستثمرين غير المقيمين خارج قطر للحصول على أصول في شركات وطنية في قطر خلال الفترة (2017 – 2019)، مما جعل صافي حساب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يشهد عجزاً خلال الفترة نفسها، كما يشير الشكل (2-51).

محافظ الاستثمار الأجنبي

الاستثمار في المحافظ الاستثمارية الأجنبية يأخذ عدداً من المعاملات في أسواق الأوراق المالية الدولية المتعلقة بسوق الأسهم أو سوق سندات الدين. فعلى سبيل المثال يقوم المستثمر باقتناء الأسهم، أم السندات، أم غيرها من الأصول في أسواق الأوراق المالية بغرض الحصول على أرباح، أو على أمل أن تزيد قيمتها مع مرور الوقت. وهو يختلف عن شراء أصول الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن المستثمر لا يلعب أي دور في عملية إدارة الأسهم أو السندات، أو اتخاذ قرارات بشأنها.

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2018 – 2019

وفي جانب المطالبات أو الخصوم، فقد شهد عام 2017 انخفاضاً في ودائع المستثمرين الأجانب (الودائع غير المقيمة)، وبالتالي انخفاض الخصوم بنحو 90 مليار ريال، إلا أنها عادت في الإرتفاع بنحو 46.4 مليار ريال في عام 2018، وبحوالي 78.5 مليار ريال في عام 2019، نتيجة جذب البنوك القطرية للودائع الخارجية.

التجارة الخارجية

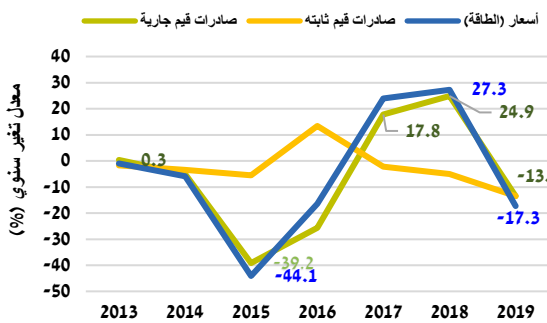
تلعب التجارة الخارجية ممثلة بالصادرات والواردات دوراً محورياً في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة قطر، حيث مثلت الصادرات خلال الفترة (2016-2019)، في المتوسط حوالي 40% من إجمالي الناتج المحلي، كما وفرت حوالي 81.3% من إجمالي الإيرادات العامة للحكومة. كما أن أنشطة الاستيراد تزود السوق المحلي بالسلع الاستهلاكية، والوسيلة والرأسمالية، لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبحسب إحصائيات منظمة التجارة العالمية، وكتاب حقائق العالم لعام 2018، فقد احتلت دولة قطر المرتبة 47 من حيث إجمالي الصادرات ضمن قائمة البلدان المصدرة في العالم، والمرتبة 64 من حيث إجمالي الواردات من ضمن قائمة البلدان المستوردة. والجدير بالذكر أن عدد شركاء قطر التجاريين في عام 2019 بلغ حوالي 144 بلداً للاستيراد و156 بلداً للتصدير.

حجم التبادل التجاري

تفاوت حجم التبادل التجاري بين دولة قطر وشركائها التجاريين من حيث القيم أو الكميات خلال الفترة (2015 – 2019)، ليعكس تأثيرات عدة عوامل، والتي من أهمها: التغير في أسعار الطاقة، في أسعار الاستيراد (غير الطاقة)، وتغير الطلب الكلي

الشكل (54-2): مسار تطور الصادرات كقيم ثابتة وجارية



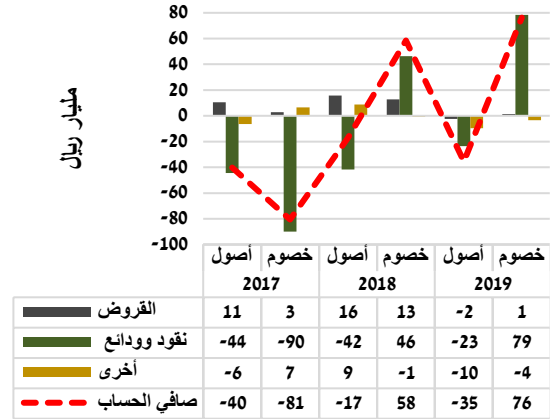
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء وصندوق النقد الدولي إبريل 2020

تم إصدار سندات للبيع، بغرض الاقتراض من سوق الولايات المتحدة الأمريكية، أدت إلى زيادة التزامات (خصوم) دولة قطر نحو الخارج بمقدار 40 مليار ريال في عام 2018، وبمقدار 41 مليار ريال في عام 2019.

الاستثمارات الأخرى

تتكون الاستثمارات الأخرى من المعاملات التجارية المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية التجارية والقروض قصيرة الأجل والعملاء والودائع وغيرها من الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل التي تتم بين مقيم في بلد وغير مقيم من الخارج. ويوضح الشكل (2-53)، أن صافي حساب الاستثمارات الأخرى

الشكل (2-53): صافي الاستثمارات الأخرى الأجنبية ومكوناتها



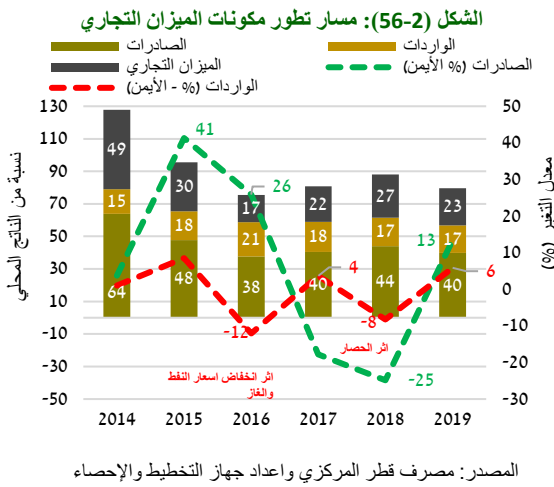
المصدر: مصرف قطر المركزي وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء

الأجنبية، شهدت فائضا وعجزا خلال (2017-2019)، والناجم عن قيام الحكومة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، في تنفيذ حزمة السياسات الاقتصادية لمواجهة إجراءات الحصار، ودعم السيولة المحلية، حيث يبدو ان المعاملات البنكية في مجال سوق العملات، والودائع، والقروض قصيرة الأجل، كانت المحرك الفعلي لمسار صافي حساب الاستثمارات الأخرى، حيث قامت الحكومة وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى في عام 2017، بالإيداع في الخارج، مقابل قيام البنوك التجارية بسحب جزء من ودائعها في الخارج لصالح زيادة أصولها في الداخل، وقد أدت هاتان العمليتان إلى تخفيض إجمالي الأصول بمبلغ 44.4 مليار ريال في عام 2017. كما تكررت عمليات إيداع وسحب الأصول المحلية في الخارج حيث انخفض إجمالي الأصول في عام 2018 بنحو 41.7 مليار ريال، وفي عام 2019 بحوالي 23.5 مليار ريال، نتيجة التحويلات الجارية نحو الخارج.

شهدت دولة قطر نهضة تنموية خلال الفترة (2013-2016) فقد ارتفعت الواردات كقيم وكميات.

أما بالنسبة للتغير في الواردات ككميات، فقد تم استخدام معامل الانكماش للناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني لحساب القيمة الحقيقية للواردات بعد إزالة تأثير الأسعار على القيمة الاسمية للواردات؛ حيث تبين أن تأثير الأسعار على حجم الواردات كان محدود.

أما فيما يتعلق بمسار الميزان التجاري للسلع، والذي يمثل الفرق بين إجمالي قيمة الصادرات السلعية - على أساس التسليم على ظهر السفينة (FOB) وإجمالي قيمة الواردات السلعية بعد استبعاد قيمة التكلفة، والتأمين، والشحن (CIF)، فقد ظل يُحقق فوائض خلال الفترة (2014-2019) بمتوسط سنوي بلغ 28% من إجمالي الناتج المحلي، مع العلم أن قيمة الصادرات تمثل 18%، كما يشير الشكل (2-56).



ومن الجدير بالذكر أن مسار معدل التغير للصادرات خلال الفترة نفسها، فقد شهد تذبذبات حادة، بمتوسط موجب 7%، والذي عكس التذبذب في أسعار النفط والغاز.

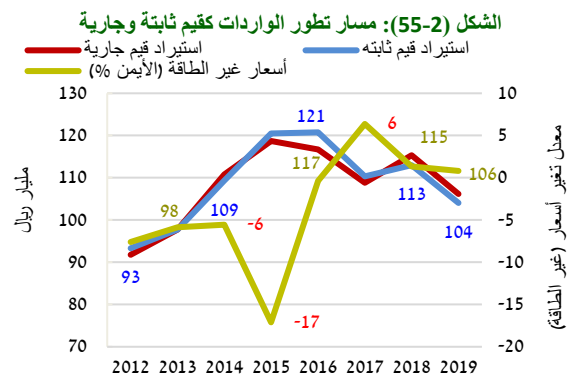
أما بالنسبة لمسار معدل التغير للواردات خلال الفترة نفسها، فقد شهد صعوداً وهبوطاً بمتوسط ما دون الصفر، ليعكس أثر عدد من المتغيرات، التي من أهمها: أثر تداعيات الحصار على استيراد السلع، فضلاً عن التراجع في استيراد بعض السلع ذات الوزن الثقيل، كالآلات، ومعدات النقل، والسلع المصنعة،

المحلي، والتغير في مستوى الطلب العالمي على صادرات قطر من المنتجات الهيدروكربونية والصناعة التحويلية.

يوضح الشكل (2-54) تأثير التغيرات في أسعار الطاقة على القيمة الاسمية للصادرات، حيث أدى انخفاض معدل التغير في أسعار الطاقة بنسبة 44% في عام 2015، إلى انخفاض معدل التغير في قيمة الصادرات بنسبة 39%. وبالمثل، عندما ارتفع متوسط معدل تغير الأسعار خلال الفترة 2016-2018، ارتفع أيضاً معدل التغير في قيمة الصادرات، وحدثت نفس التغيرات من حيث الانخفاض في عام 2019.

أما بالنسبة لتغير الصادرات ككميات، فقد تم استخدام معامل الانكماش للناتج المحلي للقطاع الهيدروكربوني، لاحتساب القيمة الثابتة للصادرات، بعد إزالة أثر الأسعار على القيمة الاسمية، إذ يُلاحظ أن حجم الصادرات شهد معدل تغير واسع النطاق، بحد أقصى سالب 13.5% في عام 2019، وبحد أدنى سالب 2.2% في عام 2017، وذلك لأن كمية إنتاج وتصدير النفط الخام والغاز، لا تخضع للتغير في الأسعار فحسب، وإنما تخضع أيضاً لعوامل أخرى، منها: التقييد بلوائح منظمة أوبك (OPEC)، فيما يتعلق بالنفط الخام، أو بإجراءات الصيانة الدورية لحقول النفط والغاز، مع العلم أن دولة قطر انسحبت من منظمة أوبك مع بداية عام 2019..

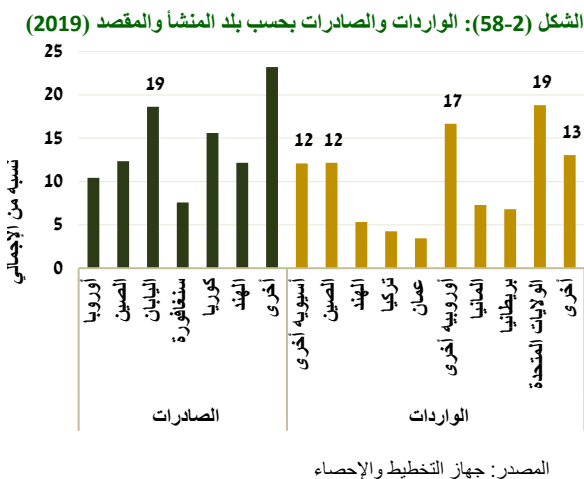
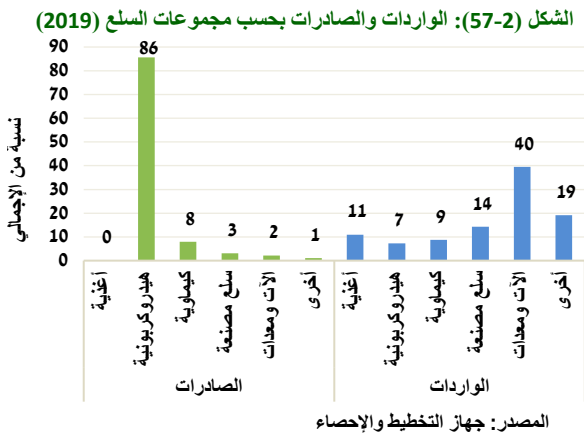
يوضح الشكل (2-55) العلاقة بين الأسعار (غير الطاقة)، وقيمة



وحجم الواردات القطرية، حيث يبدو من الشكل بأن هناك شبه علاقة عكسية، فكلما انخفضت الأسعار، ازدادت كمية الاستيراد، لكن ليس بالضرورة أن يكون هذا صحيحاً في كل الأوقات، لأن كمية الاستيراد تخضع لمتطلبات التنمية من السلع الاستهلاكية، والرأسمالية، والوسيلة. فعلى سبيل المثال عندما

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2018 – 2019

أما توزيع الصادرات والواردات وبحسب تصنيف الفئات الاقتصادية الواسعة Broad Economic Categories (BEC)، وكما يشير الشكل (2-58) فإن السلع الهيدروكربونية تمثل أهم صادرات دولة قطر، وبنسبة تصل إلى 86%، تليها المواد الكيماوية بحوالي 8%، والسلع المصنعة وأخرى بحوالي 6%. أما بالنسبة لأهم السلع المستوردة فقد جاءت مجموعة الآلات والمعدات في المركز الأول بنسبة 40%، تليها مجموعة سلع مصنعة بنسبة 14%، ثم مجموعة السلع الغذائية بنسبة 11%، أما مجموعة المنتجات الكيماوية، والهيدروكربونية فقد استحوذت على 16% وبقية المجموعات على حوالي 19%.



ونصف المصنعة نتيجةً لاختفاء السوق المحلية من مواد البناء والتشييد جراء استكمال جزء كبير من مشاريع البنى التحتية.

لقد بلغت قيمة الواردات في عام 2019 حوالي 106 مليار ريال مقارنة بحوالي 115 مليار ريال في عام 2018، وبنسبة انخفاض قدره 8%. جاء معظم الانخفاض من تراجع كميات الواردات، إلا أن ضعف أسواق السلع العالمية، بالتزامن مع انخفاض قيمة وحدة السلع (أسعار غير الطاقة)، الشكل (2-55)، لعله ساهم في خفض فاتورة قيمة الاستيراد. بالإضافة أنه بسبب ارتفاع القوة الشرائية لسعر الصرف الفعّال الحقيقي للريال القطري نظير ارتباطه بالدولار الأمريكي، كما يشير الإطار (2-8)، هناك احتمال أن تكلفة السلع المستوردة بعملات أخرى (غير الدولار) قد انخفضت.

أهم الشركاء التجاريين والسلع المتبادلة

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي الشريك التجاري الأكبر لدولة قطر، من حيث مصدر الاستيراد بنسبة 19% من إجمالي الواردات، تليها الصين بنسبة 12%، ثم ألمانيا وبريطانيا والهند وتركيا وعمان بمجموع 27%. وتمثل بقية البلدان الأخرى 42%: من بينها دول أوروبية أخرى بنسبة 17%، ودول أمريكا اللاتينية الأخرى بنسبة 13%، ودول آسيوية أخرى بنسبة 12%، الشكل (2-57).

كما أن البيانات الأولية للتجارة الخارجية للنصف الأول من عام 2020 أظهرت التوزيع النسبي نفسه، والتي من أهمها: استحوذت الولايات المتحدة والصين على حوالي الثلث من إجمالي واردات قطر.

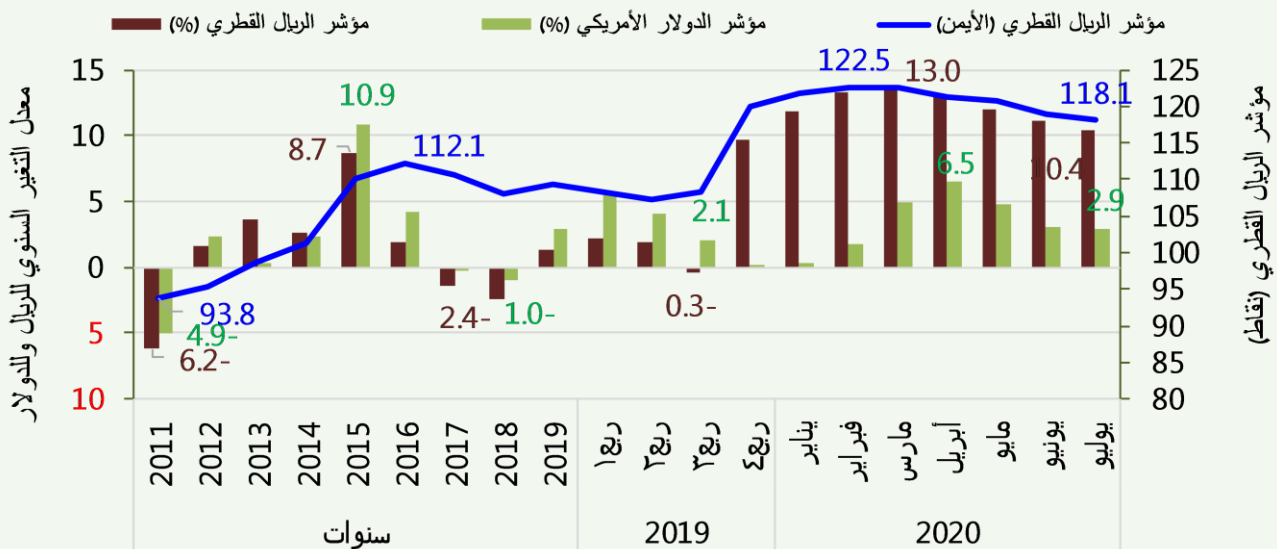
أما في جانب الشركاء التجاريين من حيث المقصد للصادرات القطرية، فإن اليابان وكوريا الجنوبية تعدان أهم وجهات التصدير في عام 2019، حيث استحوذتا على 35% من إجمالي الصادرات، تليهما الهند والصين بنسبة 24%، ثم سنغافورة بنسبة 8%، ومجموعة الدول الأوروبية بنسبة 10%، والباقي 23% موزعة على بقية الشركاء التجاريين، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي، وبقية الدول العربية. كما أن البيانات الأولية للتجارة الخارجية للنصف الأول من عام 2020 أظهرت التوزيع النسبي نفسه، حيث شكلت اليابان، والصين، والهند، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة ثلثي إجمالي الصادرات.

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2018 – 2019

الإطار (8-2): مؤشر سعر الصرف الفعّال الحقيقي للريال القطري

تم تقدير مؤشر سعر الصرف الفعّال الاسمي (NEER) للريال القطري والذي يقيس التغيرات في أسعار الصرف الثنائية بين دولة قطر وشركائها في التبادل التجاري مرجحة بحجم أوزان التبادل التجاري من صادرات وواردات للعامين 2018 و2019. أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للشركاء التجاريين لدولة قطر، فمتوسط نسبة مجموعة الدول الآسيوية تبلغ حوالي 63.6% من إجمالي التبادل التجاري مع دولة قطر خلال الفترة 2014-2019، تليها مجموعة الدول الأوروبية بنسبة 18% بما فيها منطقة اليورو، ومجموعة الدول العربية بنسبة 10% بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي، وبقية مجموعة دول من افريقيا، والمحيط، والأمريكتين بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 9.3%. لكن من أجل قياس القدرة التنافسية للمنتجات القطرية في الأسواق الدولية، تم احتساب مؤشر سعر الصرف الفعّال الحقيقي (REER) للريال القطري على أساس: (1) استخدام أسعار صرف الدولار الأمريكي لعام (2010=100) كسنة أساس لمعظم شركاء قطر التجاريين، (2) تم الأخذ في الاعتبار التغيرات في الأسعار بين قطر وشركائها التجاريين باستخدام مؤشرات أسعار المستهلكين بدلاً من مؤشر أسعار المنتجين بسبب عدم توفرها لجميع البلدان في سلسلة زمنية متناسقة لجميع الشركاء. ومن المعروف من الناحية النظرية إن الـ REER يُعبر نسبياً عن القوة الشرائية لأي عملية في الأسواق الدولية كلاً بحسب حجم أوزان التبادل التجاري. لكن بفضل ربط سعر الريال القطري بالدولار الأمريكي فإن قوته الشرائية تتأثر بحركة مؤشر الصرف الفعّال الحقيقي للدولار الأمريكي كما هو مبين في شكل الإطار 8-2 أدناه، حيث يلاحظ أن الريال القطري يتحرك تماشيًا مع صعود وهبوط مؤشر الدولار خلال الفترة 2011 - 2019، إلا أن معدل التغير السنوي لمؤشر الريال يتغير بأقل من معدل تغير مؤشر الدولار الأمريكي لعله بسبب الاختلاف في حجم أوزان التبادل التجاري مع مجموعات دول المناطق الاقتصادية، فعلى سبيل المثال يتأثر مؤشر الدولار الأمريكي بنسبة 57% بتغيرات مجموعة دول السوق الأوروبية، بينما الريال القطري لن يتأثر سوى بنحو 18% بتغيرات السوق الأوروبية لأن السوق الآسيوية تمثل الشريك الرئيسي لدولة قطر بأكثر من 63%، وبالتالي، في حالة ارتفاع مؤشر الريال القطري، فإنه سيزيد من القوة الشرائية للبضائع المستوردة، لكنه في الوقت نفسه سوف يثبط عملية التصدير للمنتجات القطرية. من جهة أخرى فإنه في حالة انخفاض مؤشر الريال القطري سيزيد من القدرة التنافسية للمنتجات القطرية. من حيث تأثير انكماش مؤشر أسعار المستهلكين القطري خلال أكتوبر 2019 - يوليو 2020 مقارنة بشركائها التجاريين، فمن الواضح أن هذا أدى إلى زيادة سعر الصرف الفعّال الحقيقي وبالتالي زيادة القوة الشرائية للريال القطري.

الشكل للإطار (8-2): مؤشر سعر الصرف الفعّال الحقيقي للريال القطري والدولار الأمريكي (2010=100)



المصدر: تقديرات فريق جهاز التخطيط والاحصاء باستخدام بيانات EIKON Refinitiv، مؤشر الدولار الأمريكي من <https://fred.stlouisfed.org>

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية ومالية

عوامل الإنتاج زائد ضرائب الإنتاج غير المباشرة، ناقص الدعم المقدم للأعمال، الأمر الذي يخلق فارقاً بين الدخل الذي تحققه عوامل الإنتاج، والسعر المدفوع للنتاج في السوق.

الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

يقدر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي قيمة الناتج الاقتصادي باستخدام الأسعار الجارية: أي الأسعار السائدة خلال الفترة التي يحسب فيها الناتج المحلي الإجمالي. لذلك فإن التغيرات في الناتج المحلي الاسمي تعبر عن التغيرات في الأسعار، إضافة إلى التغيرات في حجم الناتج. أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيقدر الناتج بأسعار ثابتة هي أسعار سنة معينة تدعى "سنة الأساس". وعندما تتغير الأسعار النسبية، يمكن لاختيار سنة الأساس أن يؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحسوب.

معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي

هو النسبة بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي، ويمكن اعتباره بالتالي مقياساً لمعدل التغير في أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة محلياً في الاقتصاد.

حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

هي الناتج المحلي الإجمالي الكلي مقسوماً على عدد السكان المقيمين في البلاد. وعلى الرغم من أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تستخدم على نحو شائع باعتبارها مؤشراً على مستوى المعيشة، إلا أنها ليست مقياساً للدخل الفردي، ولا تمثل بالضرورة رفاهية السكان.

ما هي قيود الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للناتج الاقتصادي والدخل؟

الغرض من مؤشر الناتج المحلي الإجمالي أن يكون مقياس شامل لإجمالي القيمة المضافة التي تنتجها جميع الوحدات المؤسسية المقيمة داخل حدود الدولة. يجب أن تشمل جميع السلع والخدمات المنتجة كمنتجات كمرجات التي يمكن بيعها في الأسواق أو على الأقل يمكن توفيرها من وحدة إلى أخرى، بقيمة أو بدون قيمة، أو تنتج للاستهلاك الشخصي. لذلك فهي تشمل كل الإنتاج الموجه فعلاً للسوق سواء كان للبيع أو المقايضة أو

ملحق: مفاهيم ومصطلحات اقتصادية ومالية

الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي هو أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي الأساسية، التي تلعب دوراً محورياً في التحليل الاقتصادي الكلي، على الرغم من الحدود الموضوعة له بالتعريف.

تعريف الناتج المحلي الإجمالي

يستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع كمقياس للناتج الاقتصادي، لأنه يمثل قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في فترة زمنية معينة، وهي عادة سنة واحدة، وهناك طريقة أخرى تعرفه بأنه عبارة عن مجموع القيم المضافة في قطاعات الاقتصاد كافة في فترة زمنية معينة.

حساب الناتج المحلي الإجمالي

هناك ثلاث طرق أساسية لحساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي تعطي النتائج ذاتها.

• **طريقة الإنتاج:** ويحسب الناتج بهذه الطريقة بمجموع القيم المضافة في كافة القطاعات؛ أي الناتج الإجمالي ناقص قيمة الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات في جميع القطاعات.

• **طريقة الإنفاق:** ويحسب الناتج بهذه الطريقة بمجموع ما تستهلكه الحكومة والقطاع الخاص من سلع وخدمات استهلاكاً نهائياً، زائداً الاستثمار الكلي (إضافة إلى القيمة المادية للرأسمال في الاقتصاد، بما في ذلك التغيرات في المخزون) زائداً صافي قيمة الصادرات من السلع والخدمات من غير عوامل الإنتاج (الصادرات ناقصاً الواردات).

• **طريقة الدخل:** ويحسب الناتج بهذه الطريقة بأنه كامل الدخل المتولد من عملية الإنتاج، ويشمل أجور وتعويضات العاملين، وفائض التشغيل الكلي للشركات، كالأرباح، والريع، والفوائد.

الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بتكلفة عوامل الإنتاج، والناتج المحسوب بأسعار السوق

الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج هو مجموع دخل جميع عوامل الإنتاج المتولد عن عملية الإنتاج (كالأجور، الأرباح، والريع، والفوائد)، بينما الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بأسعار السوق هو الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة

أو العينية الجارية المدفوعة من الوحدات المؤسسية المقيمة للوحدات غير المقيمة.

مفاهيم المالية العامة

ما هي السنة المالية؟

بدأت دولة قطر في عام 2016 اعتماد أول سنة مالية متوافقة مع السنة الميلادية. ولهذا السبب، مددت السنة المالية السابقة 2014/2015، التي بدأت في أبريل 2014، وانتهت في 31 مارس 2015، حتى 31 ديسمبر 2015، أي أصبحت مدتها 12 شهراً. هذا وقد تم تقدير الإيرادات والنفقات المقررة في الموازنة الممددة حتى 31 ديسمبر 2015 بمعدلات تناسبية مع الموازنة المقررة، للفترة بين 1 أبريل، 2014 و 31 مارس 2015، بنفس نسبة الزيادة الزمنية، ولهذا أصبحت السنة المالية لدولة قطر تبدأ من 1 يناير إلى 31 ديسمبر.

الميزان المالي العام

هو الفرق بين مجموع الإيرادات الحكومية (بما فيها المنح) ومجموع النفقات الحكومية (الجارية والاستثمارية) زائداً صافي قيمة الإقراض في فترة زمنية معينة.

الميزان الأولي

هو قيمة الميزان المالي العام للحكومة بعد استبعاد مدفوعات الفوائد، التي تقبضها الحكومة وتدفعها. وبشكل هذا المقياس مؤشراً للدعم المالي الجاري للطلب الإجمالي، لأن مدفوعات الفائدة ترتبط بأرصدة الأصول والخصوم (الالتزامات) العائدة لفترة سابقة.

الميزان المالي غير الهيدروكربوني

هو الميزان المالي العام ناقص إيرادات النفط والغاز، والتي تعرف في قِطر بأنها الإيرادات المباشرة (الإتاوات والضرائب) المتولدة عن الإنتاج الهيدروكربوني. لكن الدخل الاستثماري المتأتي من الشركات الحكومية والشركات المرتبطة بالحكومة، والذي ينتج عن الأنشطة المرتبطة بالهيدروكربون، غير مشمول بتعريف إيرادات النفط والغاز. ويؤمن الميزان المالي للقطاع غير الهيدروكربوني مؤشراً على التحفيز المالي للاقتصاد المحلي الممول من إيرادات النفط والغاز.

يقدم مجاناً للغير. لكن نظام الحسابات القومية لا يتقيد بحدود نطاق الإنتاج للخدمات التي تنتج للاستهلاك الشخصي، على سبيل المثال، يتم التفاوضي عن أو حذف الخدمات المنزلية والشخصية المنتجة التي يستهلكها أفراد الأسرة نفسها. بالإضافة إلى أن الأنشطة مثل الأكل أو الشرب أو النوم فهي خارج نطاق الحسابات القومية.

الاستهلاك النهائي

هو ما يستهلكه القطاعان العائلي والحكومي من سلع وخدمات تلبي احتياجاتهما أو متطلباتهما الراهنة.

الاستثمار

الاستثمار الإجمالي يكافئ ما يتم إنشاؤه في الاقتصاد من أصول ثابتة (أو إجمالي تكوين الرأسمال الثابت)، زائد قيمة التغيرات في المخزون. ويساوي الاستثمار الصافي إجمالي الاستثمار ناقص استهلاك (إهلاك) رأس المال الثابت، ويساوي ما يضاف إلى المخزون المادي لرأس المال في الاقتصاد بين فترتين.

إجمالي الادخار

يساوي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ناقصاً صافي حسابات الدخل والتحويلات الجارية لميزان المدفوعات ثم ينقص منه إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للأسر وللحكومة مقسوماً على إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

الادخار القومي

هو الدخل القومي المتاح ناقص الإنفاق على الاستهلاك النهائي.

الدخل القومي

يساوي الناتج المحلي الإجمالي زائداً دخل عوامل الإنتاج المحصلة من غير المقيمين ناقص دخل عوامل الإنتاج المدفوعة لغير المقيمين.

الدخل القومي المتاح

يساوي الدخل القومي زائد مجموع كافة التحويلات النقدية أو العينية الجارية التي تحصل عليها الوحدات المؤسسية المقيمة من الوحدات غير المقيمة مطروحاً منها كافة التحويلات النقدية،

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية ومالية

الوضع المالي للحكومة. وإذا كان العجز المالي للقطاع غير الهيدروكربوني (بما فيه مدفوعات الفوائد) أكبر من موارد الموازنة التي يمكن للموارد النفطية والغازية تحقيقها، فإن ذلك يعني فرض أعباء مستقبلية على موارد الموازنة العامة للدولة.

مفاهيم نقدية

الاحتياطي النقدي

الاحتياطي النقدي هو التزامات المصرف المركزي، أي أنه مجموع: (1) العملة الصادرة عن المصرف المركزي والموجودة خارجه، (2) ودائع المصارف لدى المصرف المركزي، لتلبية شروط الاحتياطي، ولأغراض المقاصة، (3) التزامات أخرى من ضمنها - في حالة دولة قطر - ودائع البنوك المحلية في المصرف المركزي، والتي تتجاوز متطلبات الاحتياطي القانوني. ويمكن التعبير عن الاحتياطي النقدي من حيث الأصول (الموجودات) المقابلة للمصرف المركزي، والتي تقع في فئتين: الفئة الأولى: صافي الأصول الخارجية، وتتكون من الاحتياطيات الدولية الرسمية زائداً، صافي أية أصول خارجية أخرى أقل سيولة، وبالتالي غير مشمولة في صافي الاحتياطيات الدولية الرسمية. الفئة الثانية: صافي الأصول المحلية، وتضم صافي الديون المستحقة للمصرف المركزي على الحكومة (الديون ناقص الودائع) والديون على القطاعات الأخرى.

عرض النقد بمعناه الضيق

هو العملة قيد التداول زائداً الودائع تحت الطلب. وتعد النقود بمعناها الضيق "سائلة". ولا يدفع عرض النقد بمعناه الضيق أي فوائد، أو أنه يدفع فوائد بمعدلات منخفضة نسبياً.

"أشباه النقود"

هي الجزء الأقل سيولة من عرض النقد، وتضم ودائع الادخار وكافة الودائع بالعملة الأجنبية.

تعريف المحاسبة على أساس نقدي

تقوم الحسابات النقدية بتسجيل الإيرادات عند قبض النقود والنفقات عند دفعها نقداً، بصرف النظر عن لحظة استحقاق الدخل أو الالتزام بالنفقة. وعلى الرغم من أهمية الحسابات النقدية لمعرفة ما تساهم به الحكومة في السيولة في الاقتصاد وأهميتها أيضاً لإدارة السيولة النقدية، إلا أنها لا تقدم صورة حقيقية عن الوضع المالي للحكومي.

تعريف المحاسبة على أساس الاستحقاق

تسجل حسابات الاستحقاق التعاملات عندما يقع الحدث أو الالتزام الأساسي، بصرف النظر عن موعد التسديد النقد المرتبط به. حيث تسجل الإيرادات عندما يتحقق الدخل، وتسجل النفقات عندما تترتب الالتزامات أو تستهلك الموارد. ومن حيث المبدأ، يجب أن يساوي الفرق بين الأرصدة المحسوبة على أساس نقدي والأرصدة المحسوبة على أساس الاستحقاق "التغيرات في المتأخرات غير المسددة".

الإنفاق "شبه المالي الحكومي"

هو الإنفاق الذي تنفذه شركات حكومية (مالية وغير مالية). وهو بطبيعته يشبه الإنفاق الحكومي عادة، لكنه لا يندرج ضمن الموازنة العامة (أو يدرج ضمن بند "التزامات طارئة" في الموازنة). كما أن عمليات المصرف المركزي التي تنطوي على دعم أو ضرائب هي أيضاً عمليات "شبه مالية" بطبيعتها.

ما هو الفرق بين التعريفين الضيق والواسع للميزان المالي الأساسي للأنشطة غير الهيدروكربونية؟

إن الميزان المالي الأساسي للقطاع غير الهيدروكربوني بالتعريف الضيق، هو الميزان العام الكلي مضافاً إليه مدفوعات الفائدة ومطروحا منه الإيرادات المتحصلة مباشرة من النفط والغاز (الإيرادات الضريبية ورسوم الإنتاج). أما في تعريفه الواسع، فيعد الدخل الاستثماري (أرباح الأسهم العائدة للحكومة ولشركة قطر للبتروك) وضريبة دخل الشركات التي تدفعها المؤسسات الهيدروكربونية، والإيرادات المرتبطة بالنفط والغاز. ويمثل الميزان المالي الأساسي للقطاع غير الهيدروكربوني مؤشراً على الحافز الذي يوفره الإنفاق الحكومي للاقتصاد من غير النفط والغاز. ويمكن استخدام المقاييس المعدلة بصورة دورية لقياس

عرض النقد بمعناه الواسع

هو مجموع أشباه النقود، وعرض النقد بمعناه الضيق.

مفاهيم أسواق المال

ماهي السوق الثانوية؟

هي السوق التي يتداول فيها المستثمرون الأصول والأوراق المالية مع الآخرين، بدلاً من شرائها من الجهات المصدرة مباشرة.

ما هو الاكتتاب على السندات من الدرجة الثانية؟

تخضع ديون الدرجة الثانية لحقوق الديون الأخرى الأعلى درجة، والتي تصدر مقابل الضمانة نفسه، أو كجزء من الضمانة نفسه. وفي حال العجز عن التسديد، تأتي ديون الدرجة الثانية بعد ديون الدرجة الأعلى، من حيث الحقوق في جباية العائدات من الضمان الأساسي للدين. ولهذا السبب، تعد مخاطر ديون الدرجة الثانية أكبر من مثيلاتها لديون الدرجة الأعلى، ويفرض عليها غالباً سعر فائدة أعلى. يشير هذا النوع من السندات عادة إلى وجود صعوبات في التمويل، أي أن الجهة التي تصدرها غير قادرة على تحصيل الأموال بالطرق التقليدية المعروفة.

الإقراض/ الائتمان

إن نشوء الاقتراض يقتضي تقديم موارد معينة من المقرض (المصارف أو أية مؤسسات مالية أخرى) إلى المقرض. ويكتسب المقرض بذلك حقاً مالياً، ويترتب على المقرض التزاماً بالتسديد في المستقبل. يستخدم الإقراض إلى قطاعات غير مالية (كالحكومة، والشركات الخاصة، والأسر)، بصورة أساسية لتمويل الإنتاج، والاستهلاك، وتكوين رأس المال.

مكرر الربح الحالي

يُحسب بأخذ سعر السهم الحالي مقسوماً على عائد سهم الشركة في الأشهر (الاثني عشر) المنصرمة. ويختلف هذا المقياس عن مكرر الربح المستقبلي، والذي يستخدم تقديرات العائد للأربع الأربعة المقبلة.

نسبة السعر إلى القيمة الدفترية

تقارن هذه النسبة بين القيمة السوقية للسهم، وقيمه الدفترية، وتحسب بقسمة سعر الإغلاق الراهن للسهم، على القيمة الدفترية للسهم في آخر ربع.

ما هو المضاعف النقدي؟

يُقاس المضاعف النقدي في دولة قطر، كنسبة عرض النقد الواسع إلى القاعدة النقدية، والذي يساوي مبلغ المال الذي يولده النظام المصرفي القطري من كل ريال قطري يتم إيداعه لدى النظام المصرفي. ويقاس المضاعف النقد قدرة الاقتصاد على توليد الأموال من الودائع المتاحة في الجهاز المصرفي من خلال منح الائتمان، مما يعكس مستوى النشاط الاقتصادي. إلا أن احتساب المضاعف يعتمد بشكل رئيس على نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي، الذي يحدده مصرف قطر المركزي من وقت لآخر على ضوء التطورات في الاقتصاد، مثل: التضخم، والطلب الكلي، حيث بلغت نسبة الاحتياطي القانوني 4.5% في أغسطس 2018. وهذه النسبة تُلزم البنوك التجارية على عدم إقراض بما يعادلها من إجمالي الودائع، والاحتفاظ بها كاحتياطي في خزائن البنوك، أو في مصرف قطر المركزي. وهذا يعني أنه إذا زادت النسبة القانونية، تقل قدرة البنوك على خلق الائتمان، ولكن إذا انخفضت، تزداد قدرة البنوك على منح الائتمان. ومعدل المضاعف النقدي لدولة قطر منذ الأزمة المالية لعام 2009 ازداد من 5.5 نقطة في عام 2009، إلى حوالي 9 نقطة في يونيو 2018، والذي يعني أنه عند إيداع 100 ريال قطري في البنوك المحلية من شأنه أن يخلق حوالي 550 ريال قطري في عام 2009، أو 900 ريال قطري في يونيو 2018 مما يشير إلى تزايد دور الإيداعات المصرفية في خلق الائتمان، وبالتالي في تشكيل الثروة.

الاحتياطيات الخارجية الرسمية

هي الأصول الخارجية السائلة في المصرف المركزي، والتي يمكن استخدامها لتأمين المدفوعات الخارجية للبلد في أي لحظة. وتشمل هذه الاحتياطيات: الذهب، والعملات الأجنبية، والمركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي. وتعرض هذه الاحتياطيات عادةً بالقيم الصافية بعد استبعاد التزامات المصرف المركزي الخارجية من الاحتياطيات الخارجية الرسمية الكلية.

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية ومالية

المرتبة حتى تلك النقطة، أو سعر الخدمة المقدمة للمقيم، قبل دفع أي رسوم استيراد، أو غيرها من الضرائب على المستوردات، أو هوامش التجارة، والنقل ضمن البلد.

ميزان الدخل والخدمات

هو مجموع صافي الدخل الذي يتم الحصول عليه من غير المواطنين، وميزان تجارة الخدمات، محسوباً خلال فترة زمنية محددة. يتألف حساب الدخل من التدفقات النقدية المأخوذة من العمال (الأجور المدفوعة للعمال غير المواطنين)، ومن صافي الدخل الاستثماري. ويتكون ميزان الخدمات بصورة أساسية من المدفوعات للنقل، والسفر، والاتصالات، والبناء، والإيجارات السكنية، والخدمات المالية.

ميزان الحساب الجاري

هو مجموع الميزان التجاري، وميزان الدخل، وميزان الخدمات، زائداً صافي التحويلات الجارية، التي تضم التحويلات النقدية والهبات العينية، والحوالات النقدية، (وهي كبيرة في قطر) المرسلة من العمال الأجانب إلى أسرهم في أوطانهم. ويسمى الحساب الجاري، لأن السلع والخدمات المشمولة به تستهلك عموماً في الفترة الجارية.

طرق تسجيل بيانات الاستيراد السلعية في قطر

نظراً للطرق المختلفة لجمع بيانات الاستيراد السلعية ومدى تغطيتها من قبل الهيئة العامة للجمارك، ومصرف قطر المركزي، يوجد هناك فروقات بحوالي 6% بين قيمة الواردات المنشورة في تقارير ميزان المدفوعات، وقيمة الواردات المنشورة في تقارير التجارة الخارجية الصادر عن جهاز التخطيط والإحصاء، والتي هي عبارة عن بيانات الهيئة العامة للجمارك. ويرجع الاختلاف في البيانات لمجموعة من الأسباب، أهمها:

- تتضمن قيمة واردات البضائع التي تسجلها الهيئة العامة للجمارك التكاليف، والتأمين، والشحن (CIF- تكلفة التأمين على الشحن)، في حين أن قيمة واردات البضائع، وفقاً لميزان المدفوعات هي القيمة على ظهر السفينة (FOB - مجاناً على متن السفينة) في البلد المصدر.
- كما أن هناك بيانات عن بعض معاملات الاستيراد التي تنفذها البنوك، لا تمر بالضرورة عبر المنافذ الجمركية.
- كما أن الهيئة العامة للجمارك لا تسجل بيانات عن أنشطة الخطوط الجوية القطرية، التي تصنف كصادرات وواردات مثل: مبيعات التغذية، والوقود، بما فيها مبيعات الوقود

ما هو سعر فائدة الليبور (LIBOR)

هو مختصر (London Inter-Bank Offered Rate) والذي هو عبارة عن سعر الفائدة الذي تستخدمه البنوك في لندن للاقتراض فيما بينها، تمت الموافقة عليه في عام 1986 كمعدل مرجعي للإقراض لبعضهم البعض. يتم تحديد سعر الليبور اليومي لعدد من العملات الدولية، سواء أكانت تلك التي يتم إقراضها أو اقتراضها من قبل مجموعة من البنوك الكبرى في سوق لندن المالي، والتي تختارها جمعية المصرفيين البريطانيين، حيث يعرض كل بنك في المجموعة سعر الفائدة الذي يدفع للقروض التي يقترضها، وكذلك لسعر الفائدة الذي يمكن دفعه للاقتراض من البنوك الأخرى. ويتم احتساب هذا السعر لخمسة عشر نوعاً من الاقتراض ولفترات زمنية تمتد من يوم واحد إلى 12 شهراً، أي أن هناك 150 سعر فائدة ليبور للعملات العشر الكبرى الرئيسية بموجب هذا النظام، مثل ليبور بالدولار، والين، واليورو، والجنيه الإسترليني، وبقية العملات. لكن الليبور البريطاني هو الأكبر عالمياً. يرتفع سعر فائدة الليبور، عندما ترتفع المخاطر وتنخفض السيولة، والعكس صحيح، ويكتسب أهميته بأنه أصبح معيار لجميع الأسواق العالمية.

مفاهيم ميزان المدفوعات

الميزان التجاري

هو الفرق بين واردات وصادرات الدولة من السلع، محسوباً خلال فترة معينة من الزمن (عادةً سنة ميلادية واحدة). ويشكل الميزان التجاري جزءاً من ميزان الحساب الجاري العام.

سعر التسليم على ظهر السفينة

ويسمى أيضاً سعر "فوب" (F.O.B) وهو القيمة السوقية للبضاعة المصدرة أو المستوردة عند نقطة التقييم الموحدة (الحدود الجمركية للاقتصاد الذي تصدر منه)، ويساوي سعر "سيف" ناقصاً تكاليف الشحن، والتأمين، بين الحدود الجمركية للبلد المصدر (المستورد)، والحدود الجمركية للبلد المستورد (المصدر).

سعر "سيف" (C.I.F. Price)، أو السعر مع تكاليف الشحن والتأمين

سعر "سيف" (C.I.F) هو سعر البضاعة المسلمة عند الحدود الجمركية للبلد المستورد، متضمناً تكاليف الشحن والتأمين

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2020 – 2022

لشركات الطيران الدولية، ولم ترصد أيضاً مبيعات الوقود للسفن والناقلات.

ميزان الحساب الرأسمالي والمالي

يسجل هذا الحساب مبيعات ومشتريات الأصول المالية، أو الصفقات المرتبطة بالاقتراض، والإقراض الدولي. ويضم التحويلات الرأسمالية أيضاً.

مكونات الحساب المالي

من المعروف أن الحساب المالي يتكون من استثمارات أجنبية مباشرة، واستثمارات الحافظة، واستثمارات أجنبية أخرى. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة، هي تلك الأسهم، والحصص في الشركات الأجنبية والوطنية، التي يمتلك فيها الأجانب أكثر من 10% ولهم تأثير في إدارتها، بينما استثمارات الحافظة، هي تلك الاستثمارات التي تتم إما عن طريق التداول في أسهم الشركات الوطنية، أو الأجنبية، التي تقل عن 10% من قيمة الشركات، أو من خلال معاملات سوق الأوراق المالية، وإصدار وشراء السندات السيادية والخاصة. أما الاستثمارات الأجنبية الأخرى فهي غالباً تتكون من التسهيلات الائتمانية التجارية، والقروض الاستثمارية إما قصيرة، أو طويلة الأجل، فضلاً عن ودائع العملات في حسابات استثمارية في البنوك التجارية.

المركز الاستثماري الدولي والحساب الرأسمالي

المركز الاستثماري الدولي لبلد ما هو البيان المالي الذي يبين تركيبة وقيمة الأصول، والخصوم المالية الخارجية للبلد، والفرق بين هذه الأصول والخصوم، هو صافي المركز الاستثماري الدولي للبلد المعني.

الدين الخارجي

هو رصيد الالتزامات التعاقدية المستحقة، الصادرة عن القطاعين العام والخاص إلى الهيئات والمنظمات الاعتبارية والفردية- المقيمة خارج حدود الدولة- والتي تم صرفها.

مفاهيم أسعار الصرف

سعر الصرف الثنائي

هو سعر عملة ما محسوباً بوحدات عملة أخرى. يبلغ سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي بالنسبة للريال القطري: 3.64 ريال قطري = 1 دولار.

سعر الصرف الاسمي الفعال

على عكس سعر الصرف الثنائي، لا يمثل سعر الصرف الاسمي الفعال سعر السوق، بل هو رقم تأسيري يقيس المتوسط المرجح لسعر الصرف الثنائي لعملة بلد معين مقابل سلة عملات الشركاء التجاريين لهذا البلد خلال فترة زمنية معينة. ويعبر مقدار الأوزان النسبية عادة عن الأهمية النسبية في التجارة الدولية للبلد المعني أو في تعاملاته الخارجية الإجمالية، بما فيها التعاملات المالية الخارجية. وتوفر حركة سعر الصرف الاسمي الفعال مؤشراً على التغيرات في قيمة العملة المحلية مقابل عملات السلة المذكورة. وترتفع قيمة العملة عندما يمكن لوحدة العملة المحلية أن تشتري قدرأ أكبر من سلة العملات.

سعر الصرف الحقيقي الفعال

هو سعر الصرف الاسمي الفعال معدلاً وفق فروق معدلات التضخم بين البلد المعني (قطر مثلاً)، وشركائه التجاريين. وترتفع قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعال، إما بسبب ارتفاع سعر الصرف الاسمي الفعال أو لأن التضخم الداخلي في البلد المعني أعلى منه لدى الشركاء التجاريين. وتقدم تغيرات سعر الصرف الحقيقي الفعلي مقياساً للتغير في القوة الشرائية للعملة المعنية، والتنافسية السعوية لسلع وخدمات البلد القابلة للتداول، مقابل سلع وخدمات الشركاء التجاريين.

مفاهيم بورصة قطر

منهجية قياس أداء بورصة قطر

تقيس بورصة قطر مستوى أداء أنشطتها من خلال استخدام ثلاثة مؤشرات رئيسية، وثمانية مؤشرات فرعية. ومن المؤشرات الرئيسية.

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية ومالية

العائلة، وتم اختيار شهر أبريل 2009- مارس 2010 كسنة أساس لاحتساب التغير في الأسعار. ولمزيد من التفاصيل عن منهجية احتساب المؤشر، يمكن الرجوع إلى تقرير الاستقرار المالي الثالث لمصرف قطر المركزي (صفحة 85-86).

كما أن هناك مؤشرين إضافيين لهم علاقة مباشرة بأنشطة العقارات، الأول: يتعلق بالإيجارات، والثاني: بالتسهيلات الائتمانية للعقارات، حيث يتم قياس متوسط التغير في سعر الإيجار من خلال مؤشر أسعار المستهلك لتكاليف السكن (كما هو موضح في قسم الأسعار، والذي يتم إعداده من قبل جهاز التخطيط والإحصاء). كما أن بيانات التسهيلات الائتمانية لصالح الأنشطة العقارية، التي يصدرها مصرف قطر المركزي في النشرة الشهرية النقدية والنشرة الإحصائية الفصلية، توفر مؤشراً عن مدى مسار الأنشطة العقارية.

منهجية احتساب أسعار الغاز

تختلف منهجية تحديد أسعار الغاز الطبيعي المسال عن منهجية تسعير النفط الخام، فهي ليست بأسعار عالمية، وإنما جغرافية، فمثلاً أسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية غالباً ما تكون منخفضة عن أسعار الغاز المسال في دول شمال شرق آسيا، بينما تتراوح الأسعار في أوروبا ما بين السعريين الأمريكي والآسيوي، والسبب يعود إلى طبيعة عمليات نقل الغاز من البلد المنتج إلى البلد المستهلك، والتي تشكل عاملاً مهماً في تحديد الأسعار، حيث يكون المنقول عن طريق الأنابيب أرخص من الغاز المسال المنقول بالناقلات البحرية، والتي تتطلب تكاليف عالية لتسييله، ومن ثم نقله إلى مناطق الاستهلاك، فضلاً عن أن تسعير الغاز المسال تُخضع لآليات وطرق متعددة فالغاز المسال المنقول بالأنابيب يُسعر بطرق مختلفة، من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتم التحديد بحسب تسعيرة مركز هنري هوب لتجارة الغاز، أما في الدول الأوروبية المستوردة للغاز الروسي فيتم تحديد السعر، وفقاً لاتفاقيات ثنائية، وكذلك الحال بالنسبة لغاز الدولفين القطري بين كل من قطر والإمارات.

أما بالنسبة للغاز المسال المنقول بحرياً بالسفن فيتم تسعيره، إما بطريقة الأسعار الفورية الخاضعة لعرض والطلب، أو بالعقود الآجلة، والتي ترتبط في الغالب بتوقعات أسعار النفط في السوق

مؤشر بورصة قطر العام General

يشمل المؤشر العام على أكبر 20 شركة مساهمة، وأكثرها سيولة ويحد أقصى لوزن كل سهم 15%، ويستخدم لقياس الأداء السعري للأسهم التي يتكون منها المؤشر.

مؤشر العائد الإجمالي Total Return

مؤشر العائد الإجمالي يشبه المؤشر العام، من حيث التكوين إلا أنه يبين العائد الكلي، ويقاس أيضاً الدخل المتأتي من أرباح الأسهم، لأنه يتم إعادة استثمار الأرباح في المؤشر العام في يوم إعطاء سعر للورقة المالية السابق، لتوزيع الأرباح،

مؤشر جميع الأسهم (All-Share)

يقاس الأسعار من خلال حركة الدخل المتأتي من توزيعات الأرباح، وبالتالي فهو محدد معياري كلي للسوق لأنه يحتوي على جميع الشركات المدرجة في البورصة (حوالي 44 شركة)، وبدون سقف معين لوزن الأسهم فيها، وإنما ينبغي أن يكون الحد الأدنى لحركتها السنوية 1%، وهي نسبة عدد الأسهم، التي انتقلت من ملكية شخص إلى آخر خلال السنة. فضلاً أنه يعتبر من أهم المؤشرات الرئيسة الثلاثة، لأنه يقيس متوسط المؤشرات الفرعية للقطاعات الاقتصادية الرئيسة (البنوك والتمويل، والصناعة، والتأمين، والعقارات، والاستهلاك، والاتصالات، والنقل)، والذي يوفر آلية للمستثمرين المحتملين لتحليل أداء كل قطاع اقتصادي فيما يتعلق بأسعارها، وتوزيعات الأرباح. كما تمكن المستثمرين من المقارنة مع أداء مؤشر ستاندرد أند بور Standard & Poor's،

منهجية مؤشر العقارات

نظراً لأهمية دور قطاع العقارات في مسار تطور نمو الناتج المحلي بادر مصرف قطر المركزي (المشرف على عملية التمويل)، بالتعاون مع وزارة العدل القطرية (المسؤولة عن عملية التوثيق العقاري) في عام 2011، بالعمل سوياً على إعداد مؤشر لأسعار العقارات في المدن القطرية، ويستند مؤشر العقارات القطري على بيانات صفقات بيع العقارات، (بما في ذلك الأراضي، والفلل السكنية، والعقارات السكنية)، التي يتم تجميعها من قبل وزارة العدل، باستثناء الصفقات، التي تعتبر غير عادية، أو التي تجري بشكل مستقل كنقل الملكية داخل

2. تنظيم التعامل في أنشطة الأوراق المالية، بما يتسم بالعدالة، والتنافسية، والشفافية.
3. توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية، وتشجيع الاستثمار فيها وتميئتها.
4. مراقبة قواعد التعامل بين المتعاملين في أنشطة تداول الأوراق المالية، وغيرها.
5. تطبيق سياسة الإفصاح بما يحقق العدالة والشفافية ويحول دون تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية.
6. مكافحة أسباب وقوع الجرائم المتصلة بالأسواق المالية.
7. دعم الصلات، والروابط، وتبادل المعلومات مع الأسواق المالية الخارجية، والهيئات، والمؤسسات، والمنظمات الإقليمية، والدولية، للاستفادة من أساليب التعامل فيها، بما يساعد على تطوير الأسواق المالية، داخل الدولة.
8. إجراء الدراسات وجمع المعلومات والإحصاءات عن أنشطة الأسواق المالية، ونشر التقارير الخاصة بها.

مركز قطر للمال

أنشأت الحكومة القطرية مركز قطر للمال في عام 2005، لاستقطاب الشركات العالمية المتخصصة في الأعمال المصرفية، والتأمين، وغيرها من الخدمات المالية، بهدف تنمية وتطوير قطاع الخدمات المالية في قطر والمنطقة. يوفر مركز قطر للمال الفرصة للشركات المحلية، والعالمية، بإنشاء مجموعة واسعة من أعمال الصيرفة وإدارة الأصول، والتأمين بموجب نظام قانوني ورقابي مبني على أفضل الممارسات العالمية. وتشكل هيئة تنظيم مركز قطر للمال، الهيئة التنظيمية المستقلة لمركز قطر للمال، وقد تأسست بهدف التصريح للأفراد والشركات التي تزاوّل الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو من خلاله وتنظيم هذه الشركات، والأفراد والرقابة عليها. كما أنها تمتلك نظام رقابي مبني على المبادئ التي تتوافق مع القانون العام الشائع اعتماده، وتجمع في عملها ما بين الشفافية والاستباقية والمحاسبة. كما تشمل أهداف هيئة تنظيم مركز قطر للمال، تعزيز الفعالية، والشفافية، والنزاهة، والثقة في مركز قطر للمال والمحافظة عليها، كذلك الحفاظ على الاستقرار المالي، والتخفيف من المخاطر النظامية. وتعمل هيئة التنظيم أيضاً على بناء التوعية والحماية المالية بين العملاء والمستثمرين.

الدولية وذلك من خلال استخدام معادلة رياضية لاحتساب سعر المليون الوحدة الحرارية لكل من النفط والغاز على أساس إن كل برميل نطف يحتوى على 5.8 مليون وحدة حرارية، وعليه فإنه بافتراض أن سعر برميل النطف هو \$100 دولار، فإن سعر المليون وحدة حرارية من الغاز المسال سيصبح \$17 دولار، والذي يسمى اصطلاحاً مكافئ برميل النطف (Barrel of oil equivalent (BOE).

المؤسسات النقدية والمالية

لأهمية القطاع المالي والنقدي بأبعاده المصرفية والتأمينية، والذي يمثل أحد أهم القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القطري، فإنه يُدار وينظم ويشرف عليه من قبل ثلاث سلطات تنفيذية، وهي: مصرف قطر المركزي، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة قطر للأسواق المالية بموجب قوانين صادرة من دولة قطر.

مصرف قطر المركزي

يعمل مصرف قطر المركزي بموجب القانون رقم (13) لسنة 2012، للقيام بصياغة وتنفيذ السياسات النقدية، كما تم استعراضه في تقرير الآفاق الاقتصادية – العدد - (11) الصادر في ديسمبر 2018 (إطار 2 -1)، حيث يدير السيولة المحلية للاقتصاد بما يحقق استقرار الأسعار والتوظيف الكامل للموارد البشرية، والطبيعية، وبما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن دوره الإشرافي، والرقابي، والإداري على النظام المصرفي، والمؤسسات المالية غير المصرفية، فهو المخول بإصدار التراخيص، والموافقات، لإنشاء شركات الخدمات المصرفية، والمالية العاملة في قطر.

هيئة قطر للأسواق المالية

أنشئت هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القانون رقم (8) لسنة 2012، بهدف المحافظة على الثقة في نظام التعامل في الأسواق المالية، وحماية مالكي الأوراق المالية، والمتعاملين فيها، بما يضمن الاستقرار للأسواق المالية، والحد من الأخطار التي قد تتعرض لها، ولها في سبيل تحقيق ذلك بوجه خاص، ما يلي:

1. تنظيم الأسواق المالية، والإشراف والرقابة عليها.